ISSN 1609-381X

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

(دورية محكمة)

المجلد الرابع ، العدد الأول
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

تصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم
عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة

رئيس التحرير

د. آمنة خليفة محمد

سكرتير التحرير

ميس عارف كامل

هيئة التحرير

أ.د. عبدالله محمد الشامسي

د. عائشة مبارك الناخي

د. يوسف علي محمود

أ. صالح عبد الرحمن المرزوقي

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم النعيمي	جامعة قطر
أ.د. درويش عبد الرحمن	جامعة الإمارات
أ.د. عبد الله الشيخ	جامعة الكويت
أ.د. فهمي جدعان	جامعة الكويت
أ.د. محمد الخطيب	مدارس الملك فيصل
أ.د. محمود شوق	جامعة القاهرة
د. عبد الله إسماعيل	جامعة الإمارات
د. عبد الله الشنفري	جامعة السلطان قابوس
د. عصام الرواس	جامعة السلطان قابوس
د. وهيب الخاجة	جامعة الخليج العربي

(جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب أوالباحث)

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات الإنسانية والعلمية وتصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، والتي تأسست عام ١٩٨٣م لتساهم في الإثراء والتنمية الثقافية والعلمية في مجتمع دولة الإمارات بصورة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة من خلال إحياء روح التنافس بين أبناء المنطقة والمقيمين فيها وتشجيع البحث العلمي.

أهداف المجلة:

١. نشر البحوث الإنسانية والعلمية الجادة والأصيلة التي يعدها الباحثون وذلك من أجل إثراء المعرفة.
٢. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين الباحثين وطلبة العلم وتحقيق التواصل العلمي والثقافي مع الهيئات العلمية والمراكز والجامعات والكليات المتخصصة.
٣. معالجة القضايا الإنسانية والعلمية وخاصة المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي.
٤. التعريف بالبحوث الجديدة والمراجع والمصادر الحديثة والمؤتمرات والندوات العلمية والأطروحات الجامعية.

قـواعـد النشـر

١. أن يكون البحث متسماً بالأصالة والدقة وسلامة الاتجاه.
٢. أن يكون البحث مطبوعاً خالياً من الأخطاء اللغوية مع مراعاة قواعد الضبط المتعارف عليها.
٣. ألا يتجاوز البحث (٤٠) صفحة (١٨٠٠٠) كلمة.
٤. أن يرسل الباحث ثلاث نسخ من البحث قياس ورق A٤ مع ترك مسافة بين الأسطر.
٥. تقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين بما لايتجاوز ٢٥٠ كلمة لكل ملخص.
٦. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو حصل على موافقة بالنشر في مجلة أخرى أو نال به جائزة لدى أية جهة.
٧. المراجع: ترقم المراجع وترتب حسب تسلسل ورودها في البحث، بحيث يتم الرجوع إليها حسب الرقم المعطى لها، على أن ترتب في القائمة وفقاً للنسق التالي:

الكـتـاب: [اسم المؤلف، اسم الكتاب، الجزء، الطبعة، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

الدوريات: [اسم الباحث، عنوان البحث، اسم الدورية، مجلد رقم ..، العدد رقم ..، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

٨. لا يحق لأعضاء هيئة تحرير المجلة أو أعضاء مجلس أمناء جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم أو مجلس إدارة جمعية أم المؤمنين النسائية النشر في المجلة.
٩. يتم تحكيم جميع البحوث قبل نشرها في المجلة.
١٠. لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث المقدمة إليها في حالة قبولها للنشر وفي حالة عدم قبولها للنشر من حق الباحث استرداد بحثه.
١١. يتم إبلاغ جميع الباحثين بقرار صلاحية بحوثهم للنشر من عدمه.
١٢. لا يجوز لأصحاب البحوث التي تنشر في المجلة أن يعيدوا نشرها أو جزء منها في مؤلف أو مجلة أخرى إلا بعد موافقة خطية من رئيس التحرير.
١٣. يرفق كل باحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية مبرزاً أهم مؤلفاته بما لا يتجاوز (٥٠) كلمة.

مجلـــة عجـــمان للدراســـات والبحـــوث

دورية محكمة

المجلد الرابع، العدد الأول، ١٤٢٦هـ ـــ ٢٠٠٥م

المرأة الخليجية ومشكلات العمل

علي أحمد منصور الزوار ٧

المنظمات غير الحكومية والعولمة

إبراهيم عبد الحميد مصطفى ٣٩

ملخص الرسالة العلمية: نظرية "التناص" في النقد العربي القديم

د. فاطمة البريكي ٧٥

المرأة الخليجية ومشكلات العمل

Women In The Gulf and Work Problems

علي أحمد منصور الزوار*

Ali Ahmed Mansour Al Zawwar*

ملخص

تسعى الدراسة إلى التعرف على واقع عمل المرأة الخليجية وأبرز المشكلات التي تواجهها. وأهمية هذه الدراسة تنبع من ندرة الدراسات المتعلقة بأوضاع المرأة الخليجية العاملة، حيث ينعقد الدور التنموي الكبير على المرأة، وبالتالي فإن التعرف على مثل هذه الاحتياجات يعتبر اللبنة الأولى في حل كافة مشكلات المجتمع الخليجي.

ومن المسلم به أن المرأة الخليجية تجسد شريحة واسعة من المجتمع بدءًا بربة البيت وانتهاءً بالوزيرة. لذا فقد استهدفت الدراسة تركيز الضوء على تحديد الأبعاد التنموية لعمل المرأة مع تحديد أبرز المعايير المعتمدة لقياس فاعلية عمل المرأة من عدمه في دول مجلس التعاون الخليجي، مع ذكر أبرز المعوقات التي تقف في وجه عمل المرأة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن المرأة الخليجية العاملة تعاني من الانحسار في الكثير من الوظائف العليان وعدم فهم ذاتها وتقديرها والمعرفة بإمكاناتها وقدراتها. وهذا ما خلق حالة من عدم التوافق النفسي والاجتماعي. مما يحدونا لإعادة النظر في التشريعات العمالية، وبضرورة تكثيف الدراسات الميدانية من أجل الكشف عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لعمل المرأة الخليجية.

Abstract

The study endeavours to identify the real work situation of women in the Gulf and the most outstanding issues/ problems they face.

The importance of this study stems from the lack of studies related to the vocational position of women in the Gulf who is expected to exercise and important role in development. Therefore, identifying such problems is considered the firs step towards solving most of the problems that reside in the societies of the Gulf.

There is no doubt that women in the Gulf make up a large segment of the Gulf societies of the Gulf.

There is no doubt that women in the Gulf societies. starting at home as a house wife to the highest posts such as ministers and alike. Hence. the study sheds light onto identifying the developmental dimensions of women's vocation and the main endorsed specifications that measure the effectiveness of women either working or staying redundant in the GCC States. The study will also shed light on the main obstacles that stand against women in there right to assume work.

The results of the study revealed that the working woman in the Gulf is not given the opportunity to teach high positions in mist of the vocations. She also suffers as her abilities and aptitudes are not recognized and thus not appreciated which resulted in a state of social and psychological anxiety.

This prompts us to review all labour legislations for amendment, intensify surveys and site applied studies in order to reveal the changes and developments that accompany the exercise of work by women in the Gulf.

* مدرسة النعيم الثانوية للبنين ـــ مملكة البحرين.

* Naim Secondary School for Boys – Kingdom of Bahrain

التمهيد

للمرأة دورُ الإنسان الذي ينتج الحياة للإنسان، من موقع المعاناة والإحساس والحركة والعطاء الذي لا يقف عند حدود، وبذلك كانت الأمومة سر الإنسان. وهي الزوجة التي تنفتح على الإنسان الرجل ليجد لديها السكينة والطمأنينة ودفق العطاء، أي أنها الطاقة التي تملك معنى النمو والتقدم والإبداع في الفكر والعمل، عندما تتهيأ لها الظروف المناسبة في تفجير طاقاتها في حركة الحياة.

وقد عاشت المرأة في ظل التعقيدات التاريخية، وعانت الكثير من تعامل الآخرين معها، وفي نظرتهم إليها، واضطهادهم لإنسانيتها، وتحويلها إلى زاوية مهمشة، فلا دور لها سوى خدمة الرجل وإنتاج الذرية، من دون أن يكون لها دور فاعل حتى في موقع حياتها الخاصة التي لا تملك فيها أن تريد أو لا تريد.

ونتيجةً للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على مختلف ميادين الحياة، حظيت المرأة بمكانة مرموقة، وأصبح لها دور أساسي وفاعل في خطط وبرامج التطوير و التنمية، فخرجت المرأة إلى ميادين العمل حيث مثل خروجها هذا أحد أهم القضايا التي طرحت على بساط البحث في المنطقة وبقوة منذ مطلع القرن العشرين والقرن الحالي، كعنوان رئيسي من عناوين النهوض بالإنسانية، باعتبار أن استنهاض نصفها الذي همش طويلاً، كفيل بذلك، وطرحت أيضاً كسبيل من سبل تطبيق العدالة الإنسانية التي أعلنت حقاً طبيعياً.

هذه المآثر التي أطلقت بشأن المرأة الخليجية وضعتها في مواجهة القضايا المطروحة، بدت للوهلة الأولى على قدر عالٍ من الواقعية، ولكن بعد مضي وقت طويل من تلك المعاناة المضنية على هذا المستوى، ظهر أن كل الجهود التي بذلت على مستوى التنظير والتنظيم الاجتماعي والممارسة العملية، بقيت قاصرة عن الوصول إلى ما وضع لتلك المعاناة الطويلة. ذلك أن الاستقلال الاقتصادي والمساواة الكاملة مع الرجل في الحقوق والواجبات، كبَّل المرأة الخليجية والمجتمع بالعديد من المشكلات. فالرؤية الواضحة لواقع المرأة الخليجية في ظل تداعيات المواقف المتباينة بالنسبة لعمل المرأة هو أنه ما زال قائماً يلفه الضباب، ويغطيه الغموض، تجعل من الصعوبة بمكان أن يُعطَى حكم، أو يُتخذ قرارٌ يلوح براية أمل. ولكن هذا الحكم ليس عاماً، حيث ما زالت الثقة بالمستقبل قائمة، وطاقات المرأة الخليجية لا بد لها أن تتفجر لتوظَّفَ في البناء والعطاء.

ويرى الباحث في الأفق ملامح عزم وتصميم لدى المرأة الخليجية على تجاوز واقع تلك النظرة التقليدية. فالمثقفات قد بدأن يمزقن ظلام الجهل بتضحياتهن البطولية الرائعة في أكثر من ميدان على الساحة الخليجية. فأصبحت المرأة في مستوىً أفضل من الوعي واليقظة، مما يؤهلها للتخلص من مظلة التبعية، وبناء كيانها الاستقلالي المميز، حيث ساهم التعليم وخروجها للعمل إلى تأكيد أهميتها في الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

فهي الآن تعيش كإنسان يحترم، مثلها مثل الرجل لا أحد في العالم يشك في إنسانيتها، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ (النساء:١)

ولنا في هذا المقام أن نطرح التساؤل التالي:

هل نجحت المرأة الخليجية في الكشف عن الإمكانات الفعلية والواقعية لقدراتها؟ وهل نجحت في إبراز دورها التنموي وتفادي الدور السلبي لعملها داخل نطاق الأسرة؟

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال الطرح التالي:

١. تعد هذه الدراسة بمثابة مقاربة لمعالجة أوجه التحول الاجتماعي في المنطقة خلال العقود القليلة الماضية التي نشأ فيها شكلٌ من الانفتاح الممزوج فيها الأصالة مع الحداثة. وتمتزج فيها البداوة بالعقلانية، حيث لم يفلت المجتمع الخليجي من الولوج القسري في منظومة علاقات الإنتاجية المتطورة.

٢. أي نظرة مستقبلية للتنمية في منطقة الخليج العربي لا يمكنها أن تتجاهل وضع المرأة العاملة، لما لها من أهمية في إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. المرأة الخليجية لها دور تنموي كبير، فهي تناقش كافة القضايا، و تبحث في كل المشاكل على أعلى مستوىً. فمن حقها المناقشة والمجادلة والمساهمة في رسم الحلول المناسبة لكافة القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تساهم في رفعة المنطقة وتقدُّمها.

٤. إن حل مشكلات المرأة حلٌّ لنصف مشكلات المجتمع.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد الأبعاد التنموية لعمل المرأة الخليجية سلباً و إيجاباً.

٢. إبراز النتائج المترتبة على عمل المرأة الخليجية.

٣. التعرف على المكانة الاجتماعية التي تحظى بها المرأة الخليجية.

٤. تحليل القوى والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على عمل المرأة الخليجية.

٥. تحديد المعايير المعتمدة لقياس فاعلية عمل المرأة من عدمه في دول مجلس التعاون الخليجي.

أسئلة الدراسة

تناول الباحث مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما الأبعاد التنموية لعمل المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي سلباً وإيجاباً؟

٢. ما النتائج المترتبة على عمل المرأة الخليجية في الجانب التنموي؟

٣. ما المعوقات التي تقف في وجه عمل المرأة الخليجية؟

٤. ما التحديات الأسرية التي تؤثر على عمل المرأة الخليجية؟

٥. ما الوسائل والأدوات المقترحة لتفعيل مساهمة المرأة الخليجية في مجال العمل تفعيلاً إيجابياً؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على وصف وتحليل مستوى ونوعية الخدمات المتاحة للمرأة العاملة في المجتمع الخليجي والتي يمكن اعتبارها برامج سوف تساعد المرأة على تنمية إمكانياتها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ورفع درجة مساهمتها ومشاركتها في تنمية مجتمعها. وسوف ترتكز عملية تحليل مستويات التنمية عند المرأة العاملة في المجتمع الخليجي على عدة معايير أبرزها: النمو، الإنصاف، التوازن والتمكين، وهي ذاتها المعايير المعتمدة في تقارير الأمم المتحدة.

مصطلحات البحث

١. **العمل**

يرتبط مفهوم العمل بالجهد المبذول والموصل إلى الإنتاج. فهو يعني سياسة استثمار الإنتاج من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام، بحيث تعطى الأهمية لقطاع الإنتاج أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتعرفه منظمة العمل الدولية بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد المحلية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك و ينتج وسائل وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد.

ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل المنتج.

٢. **المرأة العاملة**

المرأة التي تمارس أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية. وظاهرة عمل المرأة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، فقد خبر الوجود الإنساني حالات كثيرة من اندفاع المرأة بمفردها وإدارتها لنفسها، ولكن اتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل المعنيين بشؤون المرأة يشيرون إلى العديد من المشكلات التي تعصف بالمجتمع لها آثارها السلبية على صعيد المرأة والأسرة بل والمجتمع بأسره.

وهناك عدة تصنيفات للمرأة العاملة

أ- المرأة المعيلة: التي تتولى رعاية شؤونها وشؤون أسرتها مادياً وبمفردها دون الاستناد إلى وجود الرجل. وهي إما:

- فقدت زوجها أي أنها أرملة أو مطلقة.
- أو هي غير متزوجة أصلاً.

ب. المرأة العاملة: وهي محور دراستنا، وهي التي تتولى رعاية شؤونها وشؤون أسرتها مادياً وبمشاركة زوجها، وتتقلد أرفع المناصب، وتتولى كافة الأعمال الفنية والتجارية والإدارية والتربوية، وأحياناً المهن المتواضعة.

جـ. الفتاة العاملة: وهي الفتاة التي تتولى رعاية شؤونها مادياً، وتمتهن وظائف متوسطة وراقية حسب المؤهلات الأكاديمية، وتشغل حيزاً واسعاً في مجال العمل.

الدراسات السابقة

أولاً: الطابع الأكاديمي

بدأ اهتمام الباحثين يتجه نحو دراسة آثار عمل المرأة على المجتمع العربي، والخليجي على وجه الخصوص. لذا قامت في الآونة الأخيرة مجموعة من الدراسات التي ركزت على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية نتيجةً لعمل المرأة الخليجية.

ومن الضروري أن نشير إلى أن تلك الجهود المبذولة في هذا الحقل لا تزال متواضعة وغير كافية، مقارنة بالجهود المبذولة من قبل الباحثين في مختلف دول العالم.

تتصف الدراسات العربية في هذا المجال بالطابع الأكاديمي البحت، لهذا جاءت في معظمها جزئية في تصديها للمشكلة القائمة، أي أنها تناولت وجه التغير الاجتماعي في زوايا معينة مثل:

- دراسة تغير الأسرة نتيجة خروج المرأة من البيت للعمل.
- دراسة تشكيل ظواهر معينة في المجتمع الخليجي.
- دراسة بناء القيادة عند المرأة العاملة.
- دراسة الثقافة الاستهلاكية عند المرأة العاملة.

وهي عموماً، دراسات مهمة لا غنى عنها في ضوء الواقع العملي للمجتمع الخليجي.

ويبدو لنا أن قلة الدراسات في مجال عمل المرأة الخليجية وأبرز مشكلاته، يعود لمجموعة من الأسباب، أهمها:

١. تأخر ظاهرة عمل المرأة الخليجية في المجتمع.

٢. التأخر في انشاء مراكز البحوث العلمية في المنطقة مقارنة بغيرها من المراكز العربية العالمية.

٣. عدم وجود الحوافز المشجعة من قبل الهيئات الرسمية للدراسات الميدانية التي تحتاج لجهود مكثفة وأموال عديدة.

٤. التكوين التأسيسي الحديث لمجموعة الجمعيات الأهلية،ونظرتها الضيقة بشأن الأهداف الخاصة باتجاهات عمل المرأة الخليجية.

ثانياً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على ظاهرة عمل المرأة، سنحصر بعضها بالتحليل والدراسة،وذلك على النحو التالي:

أ. تمثل أطروحة (علي موسى)، حول دور المرأة في التنمية[1] ،مغامرة مبكرة، ومهمة صعبة على صعيد القراءة الشاملة لعمل المرأة،حيث تناولت كافة جوانبه متخذاً من البحرين والكويت أنموذجاً مشتركاً لتشابه الظروف بينهما، والذي بدوره سينعكس على بقية دول مجلس التعاون الخليجي.وفيه يقرر أن دور المرأة في التنمية مشابه لدور الرجل إذا ما أريد له أن يكون ايجابياً، فلا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الفعلية في عمليات التنمية، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي. وخير مؤشر لمدى مساهمتها في عملية التنمية هو مدى مساهمتها في قوة العمل. اعتمدت الدراسة على آليات التداخل في مكونات المرأة المعرفية والاجتماعية،وهي على أحاطتها واستيعابها لمختلف جوانب العمل، كانت قد أطرت رؤيتها ضمن المنظور المادي الذي على ما كان له من ميزة الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي، فإن الإشكال ظل قائماً باعتبار أن تحكم النزعة الاقتصادية في آلية العمل داخل المجتمع الخليجي،ما فتئ يصر على تغييب العديد من الحقائق المتعلقة بعمل المرأة الخليجية.

ب. ومن الجانب الآخر تقوم دراسة (فهد الثاقب)، حول المرأة في المجتمع المعاصر[1]، ذات الأبعاد الأيديولوجية الواضحة في إعادة قراءة الواقع العملي، على قاعدة الاختيار الذاتي،والخصوصية العربية الخليجية، انطلاقا من التراث العقلي الذي يعتمده في دراسته،حيث يعتبر التعليم وانتشاره من أهم الأحداث في تاريخ المرأة الكويتية،حيث أصبح وسيلة لضمان المرأة.فالمتعلمة أكثر أماناً على مستقبلها من سواها، حيث أن غالبية عينة دراسته أجابت على ضرورة تعليم المرأة (٩٦%). ووجد أن هناك علاقة إيجابية بين مركز الشخص الاجتماعي والاقتصادي ورغبته في حصول المرأة العاملة على التعليم، فكلما ارتفع المركز الاجتماعي كلما زادت الرغبة في تعليم المرأة الأعلى (٨٩%). وحول موقف الجنسين من عمل المرأة عند الرجال، كانت الإجابة كالتالي: نعم (٥٧،٩%)، لا (٤١،٨%)، ولوحظ أن (٩٠%) فضلوا العمل الحكومي وذلك لأنه أكثر ضمانة، و ساعات العمل أقل، وإمكانية عدم الاختلاط واردة.

جـ. وتبقى تجربة (باقر سلمان النجار)، حول المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة

العسيرة[٢] ، هي ما تمثل خيار الرؤية السليمة لظاهرة عمل المرأة الخليجية، وفق آليات أكثر انضباطاً من الناحية المنهجية، فالخاصية الأكثر أهمية في مشروع النجار، تكمن في فسحة المجال أمام القراءة الشاملة التي تتناول الجوانب الواقعية لعمل المرأة الخليجية، فهو يتحدث عن المرأة في المجتمع التقليدي فيتطرق إلى مركزها في نطاق الأسرة وبالذات في مجتمع الغوص والزراعة. ثم يشير إلى إشكالية المرأة في مجتمع النفط وسوق العمل والمتمثلة في مسألة الحجاب. ويقدر متوسط مساهمة المرأة الخليجية إلى إجمالي قوة العمل بحوالي (١١,٢% عام ١٩٩٤م)[٢] وفي عام٢٠٠٠م وصل هذا المعدل إلى (١٨,٧%) ولو أخذ معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي العام،فإن هذا المعدل تضاعف خلال العشرين سنة الماضية، من (٤,١% عام١٩٧٠م – ٨,٧ % عام ١٩٩٠م).

وبرغم أن الأرقام المتوفرة عن مساهمة المرأة الخليجية في سوق العمل قد سجلت زيادات كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة في كل من الكويت(٢% عام ١٩٧٠م ــ ٢٨,١% عام ١٩٨٨م) إلا أن نسب مشاركة المرأة في الإجمالي العام لقوة العمل لم تسجل زيادة حقيقية،رغم اتساع السوق،حيث إنها كانت(٠,٨%عام١٩٧٠م وأصبحت ٢,٨%عام١٩٨٠م، ثم إلى ٤,٤% عام ١٩٨٨م). وبالمقابل فإن نسبة مشاركة المرأة غير الكويتية في سوق العمل صعدت من (٦% إلى ١٠% ثم إلى ١٩,٨% عام ١٩٨٨م)[٢].

أ. أما ما يتعلق بالدراسات العلمية حول المرأة العاملة السعودية فهناك مجموعة عالجت هذه الظاهرة، مثلت تجربة نقدية، وظفت ما هو ابستمولوجي في سبيل صياغة رؤية أيديولوجية هواجسية تراهن على مشروع عقلاني تكرس المعطى المضموني، وتبقى الآلية التي تستند إليها تلك الدراسات الغامضة، تتقاطع عندها المناهج والمخططات والاتجاهات، وفي النتيجة نجد أننا امام مشروع أيديولوجي، يهيمن عليه الهاجس الاجتماعي.

من هذه الدراسات:

١. دراسة أجرتها لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية عن تقدير الاحتياجات من الكفاءات الإدارية النسائية بالمملكة العربية السعودية[١]، حيث أوضحت أن القيادات النسائية تتضح بوضوح في القطاع الحكومي والعام، إذ تدعو الحاجة إلى إنشاء قسم خاص للسيدات في العديد من الوزارات، كما أن الديوان العام للخدمة المدنية يؤيد دخول المرأة في شتى الوظائف عما يتلائم مع قدراتها إلا أنه يرى أن تعمل المرأة في الأجل القصير في وظائف السكرتارية و الأرشيف والمحفوظات.

٢. دراسة (ابتسام حلواني)، حول المرأة السعودية العاملة[١]، مشكلات على طريق العطاء، وجدت أن (٥٧%) من الإناث في المجتمع السعودي يقدرن ويحترمن المرأة العاملة، إلا أن فرص العمل المتاحة للمرأة السعودية محدودة جداً ولا تتعدى الأعمال الروتينية دون فتح مجال للتفكير والإبداع، وضرورة زيادة فرص العمل للمرأة ، وفتح المجال للعمل في المصانع والشركات والأعمال الهندسية والشرطة ومجال العلاقات العامة، إضافة إلى المستشفيات والعمليات التجارية والمعامل ومجالات المحاسبة والأعمال الإدارية.

٣. دراسة (سعود نمر)، حول اتجاهات الطالبة السعودية في جامعة الملك سعود نحو العمل[١].

حيث توصلت الدراسة إلى اتجاهات الفتاة السعودية نحو المحافظة حول المهن التي يحق للمرأة السعودية الالتحاق بها: التدريس، الأعمال الإدارية، الأخصائية الاجتماعية، الخياطة والمكياج. وقد أعطت الفتاة السعودية أهمية لدور المرأة التربوي فهو الأساس في عملية البناء التنموي للمجتمع السعودي بشرط ألا يؤثر على المنزل. ودوافع هذا التوجه هي الذاتية التي تتقدم على الدوافع المالية، كما أن هناك اتجاه إيجابي حول قدرة المرأة السعودية على أداء العمل بنفس مستوى الرجل في حالة توفر المؤهلات الكافية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

- زيادة التوجيه حول المهن النسائية التي يحتاج إليها المجتمع السعودي.
- إعادة التفكير في بعض التخصصات التي لا تجد فيها المرأة مجالاً للعمل إما لعدم وجود فرص وظيفية للاكتفاء، أو لظروف اجتماعية تمنعها من الالتحاق بهذا العمل فتضطر للالتحاق بعمل بعيد عن التخصص لأنه العمل المتاح للمرأة.

٤. دراسة(عائشة الحسيني)، عن تقييم مساهمات المرأة السعودية في سوق العمل[1]: جاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

أ. معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل بالمملكة لا يكاد يتعدى (٥%) من إجمالي القوة العاملة المشاركة في خطط التنمية.

ب. ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

- محدودية مجالات العمل المتاحة للمرأة السعودية.
- محدودية التخصصات التي تقبل عليها المرأة السعودية.

ج. إن معيقات مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل تتمثل في:

- التقاليد الاجتماعية.
- عدم ملاءمة بعض وظائف للمرأة السعودية.
- عدم التنسيق القائم بين مؤسسات التعليم العالي للنساء. واحتياجات المجتمع من العمالة النسائية.
- الأسلوب المتبع حالياً في مجال العمالة والذي يقوم على أساس تدبير فرص العمل في مختلف التخصصات والمستويات لم يعد يتفق ومواجهة مستقبل آلاف الخريجات، ولم يعد يصلح كأساس لسياسة التعليم ومخططاته فهو يعني ضمناً قصر أهداف التعليم على مجرد تدبير احتياجات العمالة للقطاع الحكومي بالمملكة.

ثالثاً: نتائج الدراسات السابقة

كانت تلك – باختصار – الرؤية العامة بواقع عمل المرأة الخليجية، ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن أهم ما توصلنا إليه في العرض السابق، ليس هو الدفاع أو التحيز لدراسة دون أخرى، لأن هذا سوف يكون تنويعة على تقاليد مضت، لقد بينت الدراسات السابقة أن ظاهرة عمل المرأة الخليجية لم تكن تتسم بالإيجابية في كل الأحوال، ولم يكن مخططاً لها بشكل علمي منظم، و أنها أخذت كصورة تلقائية في أغلب الحالات.

وعلى ضوء نتائج الدراسات السابقة، نستخلص الحقائق التالية:

١. سمو الطابع التبريري في تلك الدراسات والمتجلى بأوضح صورة في الأساليب السردية للوقائع، حيث لم يكن ينحو بعيداً عن النصوص التقليدية لمجموعة المصادر التي تم الاعتماد عليها في الكتابات، والنزعة التي قرأ بها الأحداث لم تكن علمية في أغلبها – كما هو المتوقع، وهو بذلك

يكشف عن أنهم اكتفوا بوجهة النظر العابرة في قراءة الأحداث ودراسة الأفكار.

٢. ومن خلال استشفافنا لما تقرر في تلك الدراسات، نرى أن قسماً لا بأس به من الباحثين، لم يأخذوا بوجهة النظر الواقعية في التداخل والمعايشة لوضع المرأة العاملة المهمش، يستندون على المعطيات ذاتها ،كما يعتمدون الخطة نفسها مع بقاء الفارق الضئيل في أسلوب العرض وطريقة التناول للموضوعات، رغم أننا حاولنا تنويع مصادر تلك الدراسات من جهات متعددة.

٣. تبين من الدراسات السابقة،أنها تقوم في الغالب على التصور الاجتماعي البحت لعملية التغيير، حيث كانت تصاغ الأفكار في ضوء مفاهيم التطور والتقدم كما جاء عن ابن خلدون وسبنسر وكونت ودور كايم.

ولا شك أن أهمية تلك الدراسات في عمومها جاءت بعد أن أثبت علماء الأنثروبولوجيا أن المجتمعات عبر مراحلها التاريخية ليست ثابتة، بل هي في تغير مستمر، أي أن التغير حقيقة ملازمة لكل مجتمع، وما الاختلاف إلا في سرعة التغير وعمقه، وفي العوامل المؤدية إليه.

رابعاً: ملاحظات الباحث حول الدراسات السابقة

١. ظلت تلك الدراسات السابقة، تمثل الخيارات البارزة على صعيد التفكير الاجتماعي المعاصر.وهي في اختلافها، وقعت في مأزق النظرة التجزيئية، التي قل ما نجد فيها طرحاً موضوعياً، أو نقداً جذرياً لواقع عمل المرأة الخليجية وأبرز المشاكل التي تواجهها. ولا بأس هنا من الإشارة إلى إحدى الدراسات الفتية، وإن كانت تنطوي على نقد عميق لما كتب حول هذه الظاهرة، أعني، دراسة (النجار)، حيث نلاحظ أن هناك انضباطاً صارماً، ورؤية حذرة كانت تهيمن على عملية التحليل النقدي. فقد تمت معاينة وقائع ما كانت تحدث.

٢. إن استبدال تهويل خطاب الواقع برؤية تهوينية، تعيد الاعتبار إلى ما أسماه بالتقريب التداولي لواقع عمل المرأة الخليجية، كما تهدف إلى إنجاز قراءة تكاملية، استناداً إلى آلية العمل الموضوعي التي التزم بها كل الباحثين.

إلا أننا نلاحظ، أن المشكلة، تعود مرة أخرى، لتستهول عقل الواقع بآليات غارقة في التجريد، تنظر في المضمون الابستمولوجي، بعيداً عن النزعات الاجتماعية ذات التأثير البارز في المنظومة المعرفية.

ففي الوقت الذي يصر فيه الباحثون السابقون، على اعتبار جانب التداخل المعرفي والتكامل الموضوعي، فإنه لا يعير أي اهتمام لمقاربة الجانب الاجتماعي في ضوء هذا التداخل. مع أن النقد هنا، لن يكون له أي مصداقية طالما أن هؤلاء الباحثون، لم يباشروا فعلاً في مشروع تنفيذي، حيث هناك فقط، يكون للحديث معنى.

٣. إن أهمية ما نعمل على إبرازه في هذه الدراسة، هو محاولة للفهم ليس إلا، ومغامرة في تقريب وجهات النظر تجاه المشاكل التي تكتنف طريق عمل المرأة الخليجية. وذلك انطلاقاً من اختيار إبستمولوجي، يراعي التداخل الكلي لمكونات العقل الساعي لحل وتذليل كافة الصعوبات لعمل المرأة الخليجية، مستنداً في ذلك على آلية التقريب الظواهري ــ الفينومينولوجي ــ وهو الخيار الأكثر تجاوباً مع المعطي على الساحة الخليجية، كما أنه يتيح الرؤية من داخل الواقع الخليجي، واعتماد شروط المعايشة الحقيقية للحدث الاجتماعي والاقتصادي. والاستئناس بمعطياته.

٤. بهذا نكون قد أدينا مهمتين رئيسيتين :

• الأولى: إننا لا نسعى إلى أكثر من إنجاز فهم لعمل المرأة الخليجية، يأخذ بعين الاعتبار،البعد التاريخي لمظاهره، واعتماد منظومة الأفكار المؤسسة لهذه الظاهرة،كمعطيات في هذا السعي.

• الثانية:الانطلاق من هذا الفهم في صياغة رؤية حضارية متكاملة،ليس همها تهويل الواقع مقابل خطاب الحداثة، أو العكس،تهويل الواقع أمام المنجزات.بل إن المتقابلين هنا هما الواقع من جهة، وخطاب الحداثة من جهة أخرى، أي نحن بإزاء محاولة لتقريب وجهات النظر بينهما، وكسر التمركز من داخل كل منهما كخطوة هادفة إلى وضع قاعدة تذلل كافة المشاكل التي تعترض عمل المرأة الخليجية.

٥. في هذا السياق تأتي محاولتنا هذه، من أجل تقديم صورة عن هذه الظاهرة في صميم موروثنا الثقافي والتاريخي. وقد اخترنا لذلك أنموذجاً من عمل المرأة الخليجية كتأطير إجرائي للدراسة.فكانت الدراسة تتجه صوب إبراز مكامن النزعات الاجتماعية في هذا الواقع.

وتكمن أهمية هذا الاختيار،في كونه خارج دائرة التأثير،لأنه ينطلق جغرافياً ومعرفياً من موقع الساحة الخليجية،ولأن الحديث عن مشاكل عمل المرأة، تقتضي إعادة النظر في المعطى التأريخي للاسطريوغرافيا العربية، بدأنا حديثنا عن واقع عمل المرأة،فكان المجال الأول لمقاربتنا هو الكتابة التاريخية، ثم انتقلنا إلى مجال الواقع الاجتماعي والاقتصادي لإجراء مقاربتنا لآليات عمل المرأة الخليجية وانعكاسه على عمليات التنمية، مستحضرين أهم الإشكالات المطروحة على الساحة.

٦. ويبقى أملنا في أن تكون هذه المساهمة، خطوة في طريق التعريف بعمل المرأة الخليجية، وأبرز المشاكل التي تعترضها، تعقبها- إن شاء الله - محاولات أخرى. وكل ذلك في سبيل الارتقاء بمستوى المرأة لتساهم بشكل فعال في عمليات التنمية، ومن ثم تطوير المجتمع الخليجي وتقدمه من أجل مشروع نهضوي متكامل، متحرر من رواسب الإرهاصات الاجتماعية والفكرية.

الدور التنموي لعمل المرأة الخليجية

أولاً:إعداد المرأة الخليجية

لا شك أن إعداد المرأة الخليجية العاملة ذهنياً وثقافياً لتحمل أعباء الحياة والوفاء بمطالب التنمية ضرورة من ضرورات التقدم.حيث أن المرأة هي المورد الاحتياطي الكبير الذي يعتمد عليه المجتمع في إحداث التطور المنشود، وحسن استخدامها في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

ويمكن أن تستند استراتيجية تنمية قدرات المرأة الخليجية العاملة على الدعامات الأساسية التالية[٣] :

أ. تخطيط وتنمية القوى العاملة على المدى الطويل

تقوم استراتيجية التخطيط على المدى الطويل على ضرورة تحقيق التوازن بين العرض من العمالة النسائية في المنطقة في حدود اتجاهات النمو السكاني، وبين الطلب عليها في ضوء سياسات وخطط التنمية ومشروعاتها والواجب تقديمها في ضوء مختلف الأيدي العاملة النسائية المتاحة في المجتمع، مع ربط ذلك بسياسات وبرامج التعليم والتدريب، وذلك على النحو التالي:

١. تطوير أهداف تخطيط القوى العاملة النسوية من العمل على توظيف الخريجات،إلى ضرورة تحقيق أهداف اجتماعية اقتصادية تبنى على خطة

تنمية شاملة ومتوازية تحقق سد الاحتياجات الأساسية وتطوير الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

٢. التوسع في التعليم وبالأخص التعليم الفني.

٣. الاهتمام بسياسات وبرامج التدريب الفني والمهني.

ب. **ترشيد استخدام قوة المرأة العاملة في المرحلة الحالية**

يتم ذلك من خلال إعطاء الأولية لتشغيل وتحفيز خريجات الجامعات والمدارس للعمل، مع الاهتمام ببرامج التدريب التحويلي الذي يساهم في سد عجز العمالة.

ج. **تطوير مناهج وأساليب التدريب**

من خلال الاهتمام بمدارس وبرامج التعليم الفني والمهني بمستوياته المختلفة مع التوسع في قبول خريجات الكليات الجامعية العملية والفنية، وإيجاد نوع من برامج التعليم الثانوي والجامعي.

د. **تطوير سياسات الأجور والحوافز**

ويتم ذلك من خلال الربط بين سياسة الأجور والحوافز وسياسات العمالة لضمان التنسيق بينها، وتعديلها بما يربط بينها وبين ظروف العرض والطلب في سوق العمل.

ثانياً: آفاق مشاركة المرأة الخليجية

الواقع الاجتماعي الجديد في منطقة الخليج، والانفتاح على دول العالم، حتم قناعة جديدة بضرورة مشاركة المرأة الخليجية في عمليات التنمية، وذلك لما له من أثر وانعكاس على المجتمع، وهو الذي تمثل في مواثيق العمل الوطني والسماح للمرأة في اقتحام ميادين العمل المختلفة.

فالمرأة الخليجية العاملة حققت نجاحات عديدة في مختلف ميادين الحياة. فقد انخفضت نسبة الأمية للإناث إلى (١٧%) بعد أن كانت أكثر من (٢٨%) قبل عشر سنوات. وارتفع عدد الحاصلات على المؤهلات الجامعية بنسبة (٤٥%)[٤] من إجمالي الحاصلين على مؤهل جامعي، وهي نسبة عالية و مشرفة للمرأة الخليجية. وعليه آلت على نفسها القيام بجملة من الأمور حققت فيها الكثير من النجاح. وفيما يلي نذكر بعض من الإنجازات التي أبدعت فيها المرأة الخليجية العاملة محققة بذلك دوراً مميزاً في المجتمع الخليجي

١. العمل المستمر من أجل تغيير واقع حال المرأة الخليجية، وذلك من خلال الضغط على مصادر النفوذ في المجتمع من قبيل المؤسسات الحكومية والأهلية.

٢. التنبيه إلى أهمية مواكبة روح العصر الذي تعيشه المرأة، وضرورة تفعيل دورها من أجل رفعة وتطور المجتمع الخليجي[٥].

٣. العمل على تنمية إحساس المرأة بمسؤوليتها في المجتمع من واقع واجباتها الدينية والاجتماعية تجاه وطنها وأمتها.

٤. التوجيه نحو نقد الواقع المتخلف المفروض على المرأة من جهة، و ما تفرضه هي على نفسها من جهة أخرى. فتنقد فكرها الاستهلاكي، وحركتها الاجتماعية المحدودة، ومشاركتها المتواضعة في معترك الحياة العملية.

٥. المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات ضمن إطار الشريعة الإسلامية السمحة الذي هو أهم مصدر من مصادر التشريع، والقضاء على التمييز ضد المرأة بمنظور إسلامي عربي وليس بمنظور العولمة والأمركة[٦].

ثالثاً: الدور التنموي لعمل المرأة الخليجية

لعل الساحة الخليجية لم تشهد مرحلة من مراحل التطور في الآمال والطموحات بتحقيق نقلة نوعية

ومميزة في المجتمع العربي الخليجي، وإمكان تحقيق تنمية شاملة ونهضة كبرى فيه، كتلك التي تشهدها حالياً في بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث أثبتت المرأة الخليجية للعالم أنها تملك أعلى المستويات من القدرة على حسن التخطيط والتنفيذ، وبينت أنها تملك القدرة على مواكبة كل ما هو جديد.

والواقع الاجتماعي يشهد بذلك، وكذا الواقع الاقتصادي، حيث تمكنت المنطقة من تجاوز مرحلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسير قدماً في طريق البناء المتكامل والمستقل. حيث استطاعت القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم الغربي حشد قواها وبسط سيطرتها وفرض هيمنتها على المنطقة، وبالتالي أغفلت الدور التنموي الذي يجب أن تلعبه المرأة في المنطقة.

دور المرأة الخليجية التنموي

إن التنمية المنشودة ترتكز في منطلقاتها على تنمية الطاقات الإنسانية من خلال تعبئة كافة الموارد المادية والمالية[٧]، ومن خلال تنمية قدرات كل من الرجل والمرأة دون تمييز، وبمنهج إبداعي تجديدي يكون فعالاً في عملية التنمية، وبالتالي فإن دور المرأة في الإسهام في قضايا التنمية أخذاً وعطاءً، لا ينبغي أن يكون مجرد المساواة مع الرجل في أنماط استهلاكية أو استمتاع بسلع، أو الطموح لنيل أعلى المراتب الوظيفية.

من هنا يتضح أن دور المرأة التنموي لا يعني مجرد تحقيق مساواة لوضع الرجل، بل أنها تتجاوز ذلك إلى حوار مجتمعي شامل تقوده النظرة المستقبلية لواقع الإنسان في المنطقة للوصول إلى حلول لكافة الإشكاليات في العلاقات والأدوار الاجتماعية.

إنه من السذاجة بمكان التفكير المطلق، والتصور العام، بأن أي نمو اجتماعي أو اقتصادي يؤدي إلى تقدم المرأة وتحسين أحوالها المعيشية [٧]، ذلك أنه رغم النمو الاقتصادي فلا يزال معدل النساء في المناصب العليا متدنياً رغم ارتفاع معدل مشاركتهن في قوة العمل، حيث تنحصر غالبية العاملات في الوظائف الوسطى والدنيا.

إن تعليم البنت، وتوسيع فرص العمل للمرأة في النسق المجتمعي، قد يزيد في القيم والاتجاهات السلبية نحو عمل المرأة، ويكون نوعاً من التعصب نحو تقدير إنتاجها. وغالباً ما تبرز المشكلات الاجتماعية، وتبرز التشريعات الاجتماعية، لتكون عقبة دون تشغيل المرأة في كثير من الحالات.

كذلك يمكن القول بأن إتاحة مزيد من الفرص لانضمام المرأة إلى قوة العمل، يؤدي في كثير من الحالات إلى استنزاف طاقاتها من خلال الجمع بين مسؤوليات العمل و مسؤوليات البيت. وليس من العدل والإنصاف أن تتحمل المرأة كل هذه الأعباء إذا لم تتوافر خدمات أو تغير القيم الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى البعض أن إتاحة المزيد من الفرص للمرأة في الوصول إلى المناصب القيادية، لا يحل الإشكالية، فالقضية في التحليل النهائي ليست مزيداً من الكم النسائي، وإنما هي قضية نوعية في جوهرها، فما قيمة ازدياد معدل العاملات في مجتمع لا يسوده تنظيم اجتماعي كفء[٧].

إن دور المرأة في التنمية مثل دور الرجل إذا ما أريد له أن يكون إيجابياً، فلا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الفعلية والجادة في عمليات التنمية ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي، فإذا لم تتمكن المرأة الخليجية من المساهمة الفعلية في عمليات التنمية

فسوف يقتصر دورها على الآفاق التقليدية أي من خلال دورها كربة بيت فقط. و ستكون أقرب إلى دور المساعد منها إلى دور الشريك. وخير مؤشر لمدى مساهمتها في عمليات التنمية هو مدى مساهمتها في قوة العمل. وهنا نلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة الخليجية منخفضة، فهي في دولة الكويت (٣%)، وفي مملكة البحرين (٥,٤%).

وأما عن سبب تدني هذه النسبة بالرغم من احتياج هذه الدول الشديد للقوى العاملة، فيعود إلى سببين رئيسيين هما:

أ. التقاليد الاجتماعية السائدة، والتي ما زالت تسيطر على عقليات راسمي السياسة و المنفذين الرئيسيين في الأجهزة الإدارية، رغم أن تشريعات العمل لا تشكل عائقاً أساسياً نحو دخول المرأة إلى مختلف قطاعات الإنتاج، إلا أن الوظائف التي يسمح لها بشغلها ما زالت محدودة، ومقتصرة في أغلب الأحيان على الوظائف الحكومية.

ب. سياسة الرخاء الاجتماعي، رغم وجود قطاع كبير من أبناء المنطقة لم يدخلوا سوق العمل بعد، مما أدى إلى بروز آثار سلبية على دخول المرأة الخليجية في هذا السوق، ففي الوقت الذي يشترط أن يكون الرجل غير قادر على العمل لكي يستحق معونة الضمان الاجتماعي، فإن ذلك غير مطلوب من المرأة، وبالتالي كان ذلك سبباً في الحد من دخولها سوق العمل لفقدان أحد الأسباب الرئيسية لذلك ألا وهو كسب العيش.

فاعلية عمل المرأة الخليجية وانعكاسه على التنمية

أولاً: واقع المرأة الخليجية العاملة وتأثيره على التنمية

يمكن النظر إلى واقع المرأة الخليجية من خلال الأوضاع التالية:

أ. **الوضع التعليمي**

حين ننظر إلى مؤشرات المستوى المعيشي للمرأة الخليجية، نجد أن البيانات تشير على تفشي ظاهرة الأمية بين الكبار من النساء، حيث تقدر بنحو (٥٧,٦%) كنسبة وسطية في دول مجلس التعاون الخليجي. وإذا كانت نسبة الأمية بين الذكور تصل إلى (٤٨%)[٣] إلا أن العدد المطلق للأميين والأميات يزداد، ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى التفاوت بين دول المجلس في نسبة الأميات، والتي تتراوح في حديها الأدنى والأعلى بين (٣٠% و٩٠%). وتدل البيانات كذلك على البطء الشديد في جهود محو الأمية بين النساء، إذ يقدر التناقص السنوي بين الأميات بما لا يزيد على (٠,٥%) سنوياً، بينما تتناقص بين الذكور بحوالي (١%) سنوياً[١٠]. والنسبة لكل من الجنسين تدل على هزال الجهود المبذولة وتواضعها لمكافحة الأمية. ومن الواضح أن النمط السائد في المكافحة يحتاج إلى تعديل جذري شامل. إذ أن النمط الحالي ووتيرته لن يحسما المشكلة قبل نهاية القرن الحادي والعشرين[١].

وبالنسبة لتعليم الفتاة بصورة عامة، فإنه بلا شك قد قفز قفزات كبيرة خلال العقود الماضية، وقد حققت بعض دول المجلس الاستيعاب الكامل للفتيات في مرحلة التعليم الابتدائي، و من المتوقع أن تحقق بقية الدول هذه النسبة من الاستيعاب. ومع ذلك فإن بعض الدول الخليجية الأقل نمواً لن تستطيع ذلك بالاعتماد على مواردها المحدودة، نظراً لبداياتها المتأخرة نسبياً. كذلك هناك تقدم ملحوظ في معدل الفتيات الملتحقات بالتعليم الإعدادي والثانوي.

ومع كل هذا النمو الكمي، إلا أن تعليم الفتاة لا يزال في حاجة إلى مزيد من الإحكام والتخطيط

لكي يحقق الكفاية الخارجية اللازمة لاحتياجات التنمية[١١]. كما أن سوق العمل وظروفه محتاجة إلى مراجعة وتطوير بحيث يمكن الاستفادة المثلى من ناتج تعليم الفتاة ونموه الكمي.

و لا يزال الهدر متغلغلاً في المدارس، كما أن الاتجاه إلى الدراسات الإنسانية و الاجتماعية والاقتصادية هو المسيطر على جانب العرض والطلب في تعليم البنات. ولا تزال نسبة الملتحقات بالتعليم الفني إلى الملتحقات بالتعليم العام لا تتجاوز (١٥%) في أحسن الحالات[١٠]. ويعزى هذا في كثير من الحالات إلى الدعوى بأن أنواعاً معينة من التعليم تناسب طبيعة المرأة. كما أن سوق العمل لا تفتح أبوابها على مصراعيها للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في الكثير من المهن والأعمال. أضف إلى ذلك الضرورات الاقتصادية التي قد تضطر بعض الأسر إلى سحب الفتاة من المدرسة للمساعدة في أعمال البيت، هذا إلى جانب ما يشيع في بعض البيئات الخليجية من أن تعليم الفتاة لا ينبغي أن يتجاوز مستوى معيناً حتى لا تجد صعوبة في الزواج، أو التوافق الأسري.

ب. الوضع الصحي

لا تتوفر إحصاءات صحية على أساس الجنس في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم فإن المؤشرات الدالة على حالة المرأة الصحية تكاد تنعدم. ومع ذلك فإنه يمكن اتخاذ مؤشر وفيات الأطفال الرضع على الحالة الصحية للمرأة بصورة عامة لارتباطه إلى حد كبير بحالة الأم أثناء وبعد الحمل. حيث بلغ معدل وفيات الأطفال في سن (٠ ــ ١ سنة) عام (٢٠٠٠م) حوالي (١٥ من كل ألف طفل) في حالة دولتين وتجاوز (٢٢ من كل ألف طفل) في دول أخرى. ويتراوح معدل الوفيات بين الأطفال في دول مجلس التعاون بين (١٦ – ١٩ من كل ألف طفل). ويبلغ متوسط عمر الفرد ما بين (٦٠عاماً) في حده الأعلى و (٤١ عاماً)[١٠] في حده الأدنى. هذا ما يجب الإشارة إليه من التقدم الملحوظ في كثير من الخدمات الصحية وآثارها خلال العقود الماضية في دول مجلس التعاون الخليجي ولو اعتمد هذان المؤشران ــ وفيات الأطفال الرضع ومتوسط عمر الفرد ــ كدلالة على الوضع الصحي للمرأة، لأتضح لنا بوضوح مدى ما يتطلبه رفع المستوى الصحي للمرأة وللمجتمع من خدمات.

ثانياً: الشراكة في بناء المجتمع الخليجي

أ. نظرة العربي للمرأة

عاش الإنسان الخليجي في بيئة جغرافية تتسم بالقساوة والجهامة، فمناخها صحراوي: الحر شديد في أيام الصيف الطويلة، والبرد قارس في الشتاء. والسماء ترسل أشعتها دون عائق، فيتحول النهار إلى ألسنة لهب لافح يشوى الوجوه والأبدان[١٢]. وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة الزراعة إذ أضحت المسطحات الخضراء معدومة سوى في عدد محدود من الواحات التي تعج بالحيوانات المفترسة. هذه البيئة القاسية والفقر المدقع دفع إلى شن الغارات وأصبح النهب والسلب من الموارد المهمة في الحياة الاجتماعية.

ومن هذه المعاناة، ندرك العلة في نظرة الرجل العربي للمرأة، ثم سلوكه أو حركته معها. فتلك البيئة دفعته إلى النظرة الحسية الغليظة، حيث ترسبت في أعماقه النظرة الجافية القاسية العنيفة. وكان من الطبيعي و بحسب أبجديات المنطق أن تجيء نظرته خلاف الطبيعة، فهي المرأة الخود والجبلة[*].

ب.الشراكة في بناء المجتمع:

خلق الله سبحانه وتعالى الرجل والمرأة ليساهما معاً في بناء الحياة ، ولكي يتحقق مبدأ التكامل على امتدادها.

* الخود والجبلة تعني المرأة الحسنة الخلق والعظيمة الشأن.

لذلك فتح الإسلام للمرأة باب العمل لتواجه الحياة في كل ساحات الصراع جنباً إلى جنب مع الرجل، تنصره وينصرها، تعينه ويعينها، تتكامل معه ويتكامل معها. قال تعالى في محكم كتابه: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (التوبة: ٧١).

فكما هو الرجل مسؤول عن المجتمع، كذلك المرأة مسؤولة بالقوة نفسها عن المجتمع الذي تعيش فيه. فللمرأة حق العمل في كل مواقع العمل المشروع، باعتبارها كائن قانوني مستقل تمتلك كل عملها كما تمتلك نتائجه. فليس لأي رجل سلطة على ما تملكه. قال تعالى: ﴿...لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ...﴾ (النساء: ٣٢).

نحن لا نشك بأن المرأة تستطيع أن تعمل بجد في الحقول العلمية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل تستطيع أن تساهم كالرجل في بناء المجتمع وتتدخل في الحياة الاجتماعية، وتحفظ لنفسها حقوقها المشروعة. إلا أن المنزلة الأولى للمرأة في المجتمع الخليجي المحافظ، لتكون مخلصة لزوجها، وأم طيبة ومحبة لأولادها، و مديرة بيت ناجحة. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم: ٢١).

تتزايد المؤشرات التي تعبر عن بداية تحول في موقف الرجل الخليجي من عمل المرأة ومساهمتها في عمليات التنمية، وهذا بحد ذاته يشكل تطوراً مستجداً إذا ما أخذ بنظر الاعتبار انعكاس البيئة الطبيعية[١٣]. وقد اقترنت المستجدات بمواقف عملية جسدتها المرأة الخليجية تنم عن أهمية وحيوية مشاركتها في بناء المجتمع الخليجي. في حين تواترت التقارير الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي حول حجم المشاركة النسوية في عمليات التنمية، والحديث عن سلسلة جهود تبذل للخروج من الصورة التقليدية لمجتمعها[١٤]. وفي مقدمة هذه الجهود إقحام المرأة لميادين العمل وتذليل الصعوبات والمشاكل المرتبطة بهذه التوجه.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه المستجدات تبرز مع عزم حكومات المنطقة على إجراء تغييرات جذرية في مجتمعها. وفي هذا الصدد ينبري لنا سؤال يطرح نفسه وهو: هل التحول السياسي المتجدد في التعاطي مع ملف المرأة العاملة سينعكس على جهود التنمية؟

ثالثاً: الانطلاقة نحو التنمية

أ. اتجاهات عمل المرأة الخليجية

كانت للمرأة الخليجية انطلاقة جيدة على مستوى التنمية خلال عقود القرن الماضي، وبروز هذا الدور خلال النصف الثاني ، وتبلوره خلال العقد الأخير منه. فالمرأة الخليجية يغلب على الأعم والأشمل عليها التزامها بمبادئ الدين الحنيف، واستقاؤها من المنابع الصافية للثقافة الإسلامية التي تعطيها حرية الاختيار للمهن التي تنبع من إرادتها وقناعتها، لأن الإسلام يطلب منها اتخاذ موقف محدد تجاه كافة القضايا.

جرت العادة منذ فترة زمنية طويلة على تصنيف اتجاهات عمل المرأة الخليجية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية [١٥]:

١. اتجاه الرفض التام

٢. اتجاه القبول مع التحفظ.

٣. اتجاه القبول التام.

وهذا تصنيف مقبول بوجه عام لأنه، رغم ما يشوبه

من تعميم وعدم دقة، تصنيف إجرائي يسمح برصد القضايا الأساسية المتعلقة بعمل المرأة الخليجية، والمشاكل التي تواجهها.

فالاتجاه نحو الرفض التام يتمحور حول قضية أساسية واحدة هي الوقوف ضد عمل المرأة على المطلق، من أجل الحفاظ على العرف والتقاليد، وتعزيز مكانة الرجل في المجتمع.

أما الاتجاه الثاني والمتمثل في القبول مع التحفظ، فقضيته الرئيسية هي التردد وعدم الاتفاق على رأي واحد. فهو يقبل بعمل المرأة ولكن ضمن أُطر محددة بحيث لا تحيد عن العرف والتقاليد، و ضمن أعمال محددة لا يحدث فيها اختلاط بالرجل، فهو يربط بين الاتجاه الأول والاتجاه الثالث.

أما الاتجاه الثالث والمتمثل في القبول التام فيتمحور حول ضرورة مشاركة المرأة في العمل كوسيلة للتحرر والتقدم[١٥]، وإعطاء المرأة كامل حقها ومساواتها بالرجل في كافة القضايا المتعلقة بالعمل.

ب. نماذج فاعلة

١. فاعلية المرأة القطرية

حققت المرأة القطرية إنجازات في كافة الميادين التنموية، وأصبحت قوة فاعلة للحراك التنموي في البلاد، ومن أبرز الميادين التي ساهمت فيها المرأة القطرية:

١. التعليم

سجلت إحصائيات مجلس التخطيط في عام ٢٠٠١م نسبة كبيرة في عدد الطالبات بجميع المراحل التعليمية وصلت إلى ٣٦٧٢٩ طالبة، وفي جامعة قطر ٥٦٨٥ طالبة بجميع التخصصات، وفي الدراسات الخارجية ٤٤١ طالبة في عام ٢٠٠٢م[١٦].

٢. العمل

خاضت المرأة القطرية غمار المنافسة في كافة مواقع العمل وأثبتت جدارتها وقدرتها على التميز والعطاء، وارتفعت عدد العاملات ما بين ١٩٩١ ــ ١٩٩٨ من ٥٩٧٧ إلى ١٠٠٧١ عاملة ومن حيث التمثيل النسبي فقد ارتفعت من ٣٢,٦٨% إلى ٣٨,٥٢ % بالنسبة لمجموعة القوى العاملة في القطاع الحكومي. وحددت إدارة العمل القطرية قوة العمل النسائية في خمس مهن رئيسية: الإحصائيات والمهن الكتابية والمشرعون والوظائف الإدارية العليا والمديرون والمهن العادية، وإن ٩٤% يعملن في القطاع الحكومي، وإن ٦٩,٣% منهن حاصلات على مؤهل جامعي، وأغلبهن يقعن في الفئة العمرية ٢٥ و٣٩ سنة، وإن ٩٠% منهن تقل مدة خدمتهن عن ٢٠ سنة وأن ٥٨% يعملن بالمهن العلمية والفنية، وأن ٣١% يعملن بالأعمال الكتابية، كما أن ٨٥% يعملن في مجال التعليم، و٨٦% يعملن في قطاع المصارف.

وتشير المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٣م إلى أن القوى النسائية في القطاعات الحكومية والخاصة تتزايد سنوياً. ففي عام ١٩٩٩م وصل عدد العاملات في جميع القطاعات إلى ١٠٤٨١ موظفة، وفي عام ٢٠٠٠م وصل عدد العاملات إلى ١١٦٢١ موظفة، و في عام ٢٠٠١م وصل عدد العاملات إلى ١٢٤٠٥ موظفات[١٦].

وما زالت نسبة مساهمة الإناث القطريات في قوة العمل ضئيلة، ولكن ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي في البلاد، وتزايد أعداد الخريجات الجامعيات، وتزايد حاجة المرأة القطرية إلى دخل مادي مستقل، وارتفاع المستوى المعيشي للأسرة القطرية وزيادة نفقاتها، أدى إلى تزايد أعداد الإناث اللواتي يطلبن العمل في مختلف القطاعات.

٢. فاعلية المرأة السعودية

تفيد تقارير اقتصادية أن المرأة السعودية تملك ٣,٤% من مجموع الشركات السعودية داخل

أجواء المملكة، فهناك ما يقارب من ١٥٠٠ شركة ومؤسسة مسجلة تملكها النساء السعوديات. تتنوع ما بين الأعمال البنائية والتصنيع والديكور والتعليم والمواد التجميلية والملابس وألعاب الأطفال[١٧].

وأنه، نظراً لكثرة الخريجات من الجامعات والمعاهد، وعدم استيعاب سوق العمل لهذه الأعداد الهائلة، فهناك مجموعة من الباحثات السعوديات اللاتي يقمن بإجراء دراسات مفصلة عن إمكانيات توظيف السعوديات في المجالات الصناعية النسائية المختلفة كطريقة لتفعيل دور المرأة السعودية في تحريك عجلة التنمية، خاصة إذا علمنا أن الإناث يشكلن أكثر من ٥٠% من مجموع السكان، يمثل ٢٤% منهن القوى العاملة[١٧].

هذا التقرير يدعم ما جاء في خطة التنمية الصادر عن وزارة التخطيط السعودية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤م والتي نلاحظ فيها وجود جزئية تركز على ضرورة الاستفادة القصوى من المرأة العاملة السعودية المتاحة و الحرص على إتاحة مجالات عمل جديدة للمرأة السعودية بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية، حيث تسعى الخطة إلى زيادة قوة العمل النسائية من ١,٤٣% في عام ١٩٩٩م إلى ٨,٣٢% من إجمالي الإناث اللاتي في سن العمل في نهاية الخطة عام ٢٠٠٤م.

٣. الأنموذج المشرف

اختار مركز دراسات مشاركة المرأة العربية(*) عشر نساء عربيات مميزات عبر امتداد الوطن العربي للفوز بجائزته في دورته الأول في حقل القيادات الإدارية، وذلك في شهر يناير ٢٠٠٤م، وكان من بينهن ست نساء خليجيات:

١. صنعاء الكتبي: الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر الإماراتي.

٢. عواطف البحر: استشارية الولادة والنساء والغدد الصماء بدبي.

٣. سارة بنت عبد المحسن بن جلوي: الأستاذة في كلية البنات بالدمام.

٤. لبنى العليان: سيدة الأعمال السعودية.

٥. مي آل خليفة: الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة (الأسكوا)

٦. شكور الغماري: عضو مجلس الدولة بسلطنة عمان.

مما يعد دليلاً واضحاً على مدى فاعلية المرأة الخليجية في مختلف قطاعات التنمية، وأسهامها في إبراز الوجه الحضاري المشرف للمرأة الخليجية العاملة، بما يؤكد قدرتها واستعدادها لتحمل المسؤولية و المشاركة العامة في تحقيق غايات التنمية المنشودة.

رابعاً: التنمية المنشودة عند المرأة الخليجية العاملة

تمكين المرأة من المشاركة الإنمائية

تعد قدرة المجتمع على رفع مشاركة الرجل والمرأة معاً مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية المنشودة[١٨]. وتزداد أهميته عند المرأة، التي لا تزال قادرة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي على استثمار قدراتها التي تعززت تدريجياً نتيجة سعي مجتمع الخليج لتقليل القصور، وكذلك لتقليل الفجوة ما بين الرجل والمرأة سواء على مستوى تعزيز القدرات واكتساب المهارات، أو على مستوى استثمار هذه القدرات، خصوصاً أنه لا يوجد تضارب بين الإنصاف والتمكين، فالقدرات التي جرت تنميتها جيداً، يجب توزيعها على فرص العمل بصورة جيدة و متوازنة لضمان عدم اختلال التوازن، وتصبح بالتالي قوة دامغة لمزيد من الإنجاز التنموي.

* مقره العاصمة الفرنسية باريس.

وهناك مجموعة من المتغيرات التي يقاس بواسطتها التمكين النسبي للمرأة الخليجية العاملة، منها النسبة المئوية لحصة المرأة في كافة الوظائف الحكومية وغير الحكومية والأعمال الفنية، حيث تشير البيانات إلى أن عدد الإناث في المجتمع الخليجي يبلغ حوالي عشرة ملايين نسمة في عام ١٩٩٠م يشكلن ما نسبته حوالي ٥٠,٢% من مجموع السكان. وكان معدل النشاط الخام للإناث قد بلغ ١٨,٨% وشكلت نسبة تمثيل الإناث في قوة العمل ١١% وتشكل الخليجيات ما نسبته ٢٥% من مجموع قوة العمل النسائية في المجتمع الخليجي. وتشير البيانات إلى ارتفاع مساهمة المرأة الخليجية باستمرار في قوة العمل حيث أصبحت تمثل ١٢% من قوة العمل الإجمالية في عام ٢٠٠١م، وتركز معظمهن في القطاع الحكومي[٨]. و مع ذلك فلا زالت النسبة ضئيلة مقارنةً بالمجتمعات الأخرى. ولكن في ضوء إقبال المرأة الخليجية على التعليم فإن من المتوقع أن تكبر مساهمتها باستمرار إذا أتاح المجتمع لها فرصة المشاركة في العمل حسب اختيارها، وبدون وضع ضوابط تمنع تقدمها. وهنا لا بد من رصد التحولات الكيفية في بناء المهارات المهنية عن المرأة من خلال تحليل توزيعها على أنماط المهن المختلفة، فالوزارات والمؤسسات الحكومية لن تستطيع أن تستوعب كافة الخريجات المتزايد عددهن. فلا بد من التوجه نحو الأعمال الحرة، حيث هو الحل المناسب لأنه يلبي روح الطموح والرغبة في تحقيق الذات واستثمار الطاقات التي تساهم في خلق روح الابتكار والإبداع.

مما سبق يمكن القول أن التمكين في كمية القدرات عند المرأة الخليجية ناقص، الأمر الذي لن يؤدي إلى تدعيم دورها على أكمل وجه. وإذا لم تكن هناك قيود رسمية إلا إن القيود غير الرسمية أكثر عمقاً وأكبر تأثيراً في مجال التنمية، و تتمثل في النظرة الاجتماعية التي ترى بأن المرأة مكانها الطبيعي المنزل أساسا بتغير كلي في هذه النظرة هي ثقافة المجتمع، وإن كان خروجها للعمل قد أصبح واقعاً اجتماعيا واقتصادياً ، إلا أن دخولها مجال الحياة العملية، أو تولي مناصب قيادية لا يزال في مرحلة الاستيعاب والتكوين التي تحتاج إلى فترة زمنية لتقبلها، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى سن التشريعات التي تتيح للمرأة الخليجية بصفة قانونية المساهمة الإيجابية في الحياة العملية ومن ثم المساهمة الحقيقية في عمليات التنمية اعترافاً بإمكاناتها وأدوراها الهامة في المجتمع.

معوقات عمل المرأة الخليجية

أولاً: المعوقات الاجتماعية

أ. الموروث الثقافي

يرتبط عمل المرأة إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة المبنية على قواعد القيم والعادات والتقاليد قد لا تشجع عمل المرأة، حيث أن العادات والتقاليد تميل إلى الثبات وتقاوم كافة أشكال التغيير في المجتمع، وكذا الحال بالنسبة للقيم. وكلما سادت هذه الثقافة و انتشرت كلما كانت حجر عثرةٍ أمام عمل المرأة وتطلعاتها المهنية. فالأيديولوجية الملتزمة التي تتبنى فلسفة تقديس كل ما هو قديم[١٩]، تؤدي إلى مقاومة كل جديد، حيث لا يمكن الإتيان بأفضل مما كان.

وتسود هذه المعتقدات لدى كبار السن الذين عاشوا أوضاعاً مختلفة تماماً عما هو سائد. مما يؤدي إلى عدم الاضطلاع بما هو جديد، حيث تكون النزعة المحافظة هي السائدة. وأمام هذا الوضع تظهر ردة الفعل المتمثلة في المقاومة، خاصة حينما يتعلق الأمر بالقيم والمعتقدات. ويصبح أمام المرأة الخليجية

العاملة خياران لا ثالث بينهما: فإما قبول الوضع والامتثال لرغبات الآباء والأجداد المرتبط بالقيم والعادات، وإما رفض هذه القيم السائدة في المجتمع. لهذا فإن القيم الاجتماعية تفرض نمطاً معيناً من ظاهرة عمل المرأة، حيث أن تعطيل دورها في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التنمية.

ب.طبيعة البناء الطبقي

يتأثر الوضع العام للبناء الطبقي في المجتمع الخليجي بعملية قبول أو رفض عمل المرأة ، فالنظام المتزمت والمنغلق على نفسه يعيق اتجاه المرأة نحو العمل، لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدوداً نتيجة للانغلاق الطبقي[١٦]. و كذا الحال بالنسبة للتماسك الطبقي في المجتمع، حيث يحد من عملية الانغلاق.

ج. المحافظة على المكتسبات

تظهر محاولة التَصدي لعمل المرأة الخليجية من قبل فئات محددة في المجتمع، ممن يخشون على مناصبهم ومصالحهم. تلك المصالح التي قد تكون عرضة للزوال والتهديد. لهذا يشعر هؤلاء بأن مكتسباتهم مهددة بالزوال أو المنافسة نتيجة لاقتحام المرأة مجالات العمل المختلفة.

وتتعدد أشكال التصدي بتعدد المناصب التي تعتليها المرأة. وغالباً ما تكون نتيجة الجهل بالمتغيرات، والخوف على المكتسبات. وقد دلت العديد من الدراسات على أن أصحاب المؤهلات يشعرون بالخطر المحدق بهم أكثر من الأميين نظراً لبروز ظاهرة تصادم المصالح[١٩].

ثانياً: المعوقات الاقتصادية

أ. الحاجة الاقتصادية للعمل

أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية و الاقتصادية أن خروج المرأة من البيت طلباً للعمل كانت دوافعه الحقيقية الحاجة الاقتصادية. والمقصود بالحاجة الاقتصادية هو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليه.

ولا شك أن الدوافع الاقتصادية مرتبطة بالأساس الطبقي، ذلك أنها أكثر إلحاحاً لدى الطبقات الدنيا، وبعض الطبقات الوسطى. فمعظم النساء العاملات يصرفن مرتباتهن على مصاريفهن الشخصية، والباقي يضيع نظراً لعدم وجودهن بالمنزل كتوفير الوجبات الجاهزة ومصاريف رعاية الأبناء.

وقد تحتاج المرأة لتعف نفسها بعمل شريف، لا سيما في غيبة ولي الأمر. وقد تعمل لتخفيف من دين وقع على زوجها، أو تساهم في بناء منزل. وتعمل المرأة من أجل القيام بفرض الكفاية، وذلك فيما يتعلق بأمور النساء التي لا تنهض بها إلا النساء أو لا ينبغي أن ينهض بها أحدٌ غيرهن.

كذلك فإن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى للخروج إلى العمل. كما أن العمل وسيلة لتأكيد شخصية المرأة، فالعمل بأجر وسيلة لتأكيد هذه الشخصية وبروز أهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات. كما أنه وسيلة لاكتساب المكانة الاجتماعية المرموقة.

والعمل أساس لعلاقات مع الطرف الآخر، فالمرأة لا تشعر بشخصيتها ولا تؤكد كيانها إلا إذا أقامت علاقات جديدة، فعن طريق العمل تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها الذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام والتقدير لها. فضلاً عن ذلك، فإن الاتصال بالعالم الخارجي وهو ما يؤدي إليه العمل ويبرره يتيح نظرة عامة للمشكلات، ويدفع إلى اتخاذ حلول أكثر ملاءمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية.

ب. خلخلة في الطموح

تأتي المعوقات الاقتصادية في صدارة المشاكل التي تحول بين طموحات المرأة العاملة وبين ظروف المجتمع[٢٠]. ففي كثير من الحالات، ترغب المرأة العاملة في امتلاك العديد من وسائل المعيشة الضرورية والغير ضرورية، إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية تحول دون تحقيق تلك الطموحات، أي أن توفر الرغبة في اقتناء الأشياء لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية.

إن كثيراً من العاملات يرغبن في اقتناء الكماليات والوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود السيولة يقف حائلاً دون تحقيق تلك الرغبات.

كما أن شح الموارد الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يعيق عملية التنمية، فخلو المنطقة من بعض المصادر الطبيعية يؤثر بشكل كبير في برامج التنمية لأنه لا يلبي حاجات الأفراد وطموحاتهم، فيبقى مستوى المعيشة دون المستوى[١٧].

ثالثاً: معوقات أخرى

أ. ملامح سائدة

أفصحت بعض الدراسات والتحليلات[١٧] عن عدد من المعوقات حالت دون التفاعل المطّرد بين ظروف المرأة والعمل. وهي تشكل في الوقت نفسه أهم ملامح الوعي السائد في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أبرز تلك الملامح:

١. اختزال التعليم في النجاح والحصول على الشهادة فقط. واختزال العمل في تحقيق المصلحة الخاصة فقط.

٢. تقديم الانتماءات الذاتية، الفردية والقبلية والطبقية على المصالح والانتماءات المجتمعية.

٣. النظرة المجتمعية المتدنية للعمل اليدوي، واعتباره مؤشراً على مكانة اجتماعية أدنى.

٤. إحاطة المرأة بمجموعة من القيم والاتجاهات السائدة، حبست قدرتها واختزلتها، وجعلت الوعي بها ناقصاً، بسبب تكريس أفكار ورؤىً استحوذت على العقول، عمقتها الثقافة السائدة.

٥. انتشار الثقافة الاستهلاكية التي جعلت من الاستهلاك غاية في حد ذاته، وأحد المؤشرات للمكانة الاجتماعية، فتجاوز الاستهلاك ما هو واقعي و منطقي لإشباعات صورية.

٦. انحسار التفكير العلمي، وغياب الرؤية المستقبلية الموضوعية.

٧. شيوع فلسفة التقليد وتغلغله عبر جوانب الحياة اليومية للمرأة[٢١].

ب. المعوقات القانونية

هناك بعض الثغرات القانونية التي تجرد المرأة من حقوقها وتسلب منها العديد من الحقوق، فغياب القوانين المدنية التي تكفل حقوقها وتجعلها تنطلق برحابة في العمل، وقفت حجر عثرة أمام رغبتها في المشاركة الحقيقية في عمليات التنمية. كما أن هناك بعض المواد القانونية التي لا تجيز للمرأة العمل وسط مجموعة من الرجال في بعض الدول الخليجية. وتلكؤ العديد من دول المنطقة في تطبيق قانون الأحوال الشخصية.

ج. تقسيم العمل

من المعوقات التي تواجه عمل المرأة الخليجية، قضية تقسيم العمل بينها وبين الرجل. و مع أن التشريعات الرسمية لا تقيد بحث المرأة عن عمل في القطاع العام، إلا أن الواقع العملي يقيدها[٢٢].

إن التحاق المرأة الخليجية بمختلف الأعمال يتخلله مبدأ عدم المساواة التي تعود أسبابها إلى عوامل متعددة، بعضها يتعلق بالأنظمة، والآخر بطبيعة المجتمع وما يحكمه من عوامل اجتماعية وثقافية. أما العوامل الاجتماعية فتتبلور في بعض

الاعتبارات السائدة التي لا تعترف بضرورة توجيه المرأة نحو مهنة معينة، وذلك للاعتقاد بأنهن لن يعملن في المستقبل إلا بشكل مؤقت، أو بأنهن لا يتمتعن بقوة جسدية و مهارة يدوية تخولهن القيام ببعض الأعمال، هذا بالإضافة إلى القيود الثقافية والتقليدية التي تحصر النساء في المجالات التعليمية والصحية والمكتبية.

ويمكن استنتاج هذه الظاهرة بشكل عام في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث من حيث تحديد مجال التعليم العام والعالي، إلا أنه غالباً ما يتعين عليها أن تتجه نحو الدراسة التي تؤهلها إلى مهام لا تتناقض والاتجاهات الاجتماعية السائدة و ذلك كنوع من التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نظام القيم والمفاهيم.

ونظراً لارتباط التعليم بالتنمية، حيث إنه المصدر الذي يوفر احتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية، فإن لإقبال الفتيات على التعليم في الأقطار العربية الخليجية بصورة عامة، وعلى التعليم المهني والفني بصورة خاصة، أهمية كبيرة تتحدد على أساسها مكونات التنمية في المجتمع، فمن خلال زيادة مساهمة الإناث في التعليم المهني والفني يمكن رفع نسبة مساهمة المرأة الخليجية بصورة فعالة في عمليات التنمية، وبغير ذلك لا يمكن مهما بذلنا من جهود[٢٣].

التحديات الأسرية التي تواجه المرأة العاملة

أولاً: التحديات الاجتماعية

أ. النظرة الاجتماعية السائدة

هناك إشكالية تحوم حول هاجس خروج المرأة للعمل. وهي في الحقيقة إشكالية ذهنية مُبالغ فيها، ونوع من آليات الدفاع النفسي الجماعي[٢٤]، المتسفزة بحالات الإحباط والفشل وعدم القدرة على التوافق مع تحولات المكان والزمان، بغرض إعطاء نوع من التوازن للعقلية العربية البدوية ــ إن صح التعبير ــ حتى وإن كان ذلك على حساب الواقع وتجاهله ــ بوعي أو بدون وعي ــ. كما أن هاجس فئوي خاص، قبل أن يكون همّاً اجتماعياً عاماً. وهذا بدوره يشكل إشكالية تتعلق بالرجل الخليجي على وجه الخصوص. فمعظم الرجال العرب في مختلف الأقطار العربية قد تركوا صومعتهم المنعزلة وانقادوا نحو بناء أُطر مرتبطة بالواقع الغربي من خلال بناء نماذج اجتماعية مسايرة لمتغيرات الزمان والمكان بناءً على متغيرات عالمية.

إن الطريق إلى سبر أغوار المرأة صعب مستصعب، والمغامرة في استكشاف وهاده ومنعطفاته مهمة خطيرة[٢٥]. لهذا السبب، تحديداً، ظلت مواقف الرأي العام تجاه عمل المرأة مترددة، لا تدري ما ينبغي فعله، ومن أين تكمن البداية، غير أننا سرعان ما فوجئنا بغمر جارف من القراءات والاستطلاعات، اجتاحت حقل العمل، وشرعت في إقامة المجالس للمرأة.

في هذا البين، شهدت ساحات العمل اختراقاً واسعاً من قبل كافة الفئات النسوية، كلهن يتنافسن على كسب الوظيفة بمعزل عن مؤثرات النزاعات الأيديولوجية والتيارات المصاحبة. كما ظلت قضية عمل المرأة الخليجية فارضة نفسها على واقعنا الخليجي بمنظومته الفكرية والقيمية، وأتاحت لنا إمكانيات إبستمولوجية وميثودولوجية على صعيد النظر وآليات البحث.

أمام هذا الوضع، كيف نستطيع التوفيق بين طموحات المرأة وبين القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، بفهم شمولي و تكاملي؟ وما هو السبيل إلى بلورة وعي ونظرة اجتماعية تنزهنا عن هذه النزعات المؤثرة على واقع المرأة؟

هنا تنتصب أمامنا جملة من النماذج، في قراءة عمل المرأة بعضها يقدم نفسه كمشاريع كبرى متكاملة، و بعضها الآخر لم يكن يمثل أكثر من هجعة لم تستوف كافة الشروط لقراءة شاملة وجذرية.

ب. **التربية الاجتماعية**

هناك مسلّمة أساسية يتقبلها المجتمع الخليجي قهراً، لأنها مفروضة عليه فرضاً، تلك المسلمة القائلة بأن ظاهرة عمل المرأة إنما تمارس في مجتمعنا ضغطاً على شعوب المنطقة إذا ما خرجوا عن المألوف لدى العالم[٢٦]. ولعل السبب في وجود عنصر الضغط هو ضبط الحياة الاجتماعية عن هذا الطريق. ومن الأنماط المفروضة على المجتمع الخليجي أيضاً، وجود عنصر التبادل، من حيث الأخذ والعطاء، والمشاركة الكاملة في الحياة. بمعنى أن عمل المرأة و مشاركتها في عمليات التنمية، يجب أن يتساند ويتكامل مع عمل الرجل، بحيث يتوافق مع سلوك بقية أفراد المجتمع الخليجي من دون خلل أو تعارض.

ومن خلال التنمية الثقافية والتربية الاجتماعية تستطيع المرأة العاملة أن تواجه هذا التحدي من خلال تفهم مجموع القواعد الملزمة، والحقوق المرعية في مجالات العمل المختلفة. فالتربية الاجتماعية هي بمثابة توريث ثقافي. فإذا ما عرفت المرأة ما يفرض عليها، أو ما يجب القيام به، وفهمت في نفس الوقت ما يطلبه الآخرون، تجاوزت هذا التحدي.

ومن وظائف التربية الاجتماعية التأكيد على وجود مجموعة القواعد والمعايير والقيم. وكلها مصادر للضبط الاجتماعي هدفها الرئيسي هو حفظ البناء الاجتماعي للمجتمع، وضبط السلوك وتحاشي التفكك والصراع. وبالتالي نشوب الخلاف، الأمر الذي معه يتسرب التفكك الداخلي للمجتمع[٢٦].

ولقد أثبتت العديد من الدراسات الأنثروبولوجية[٢٧]، أهمية التربية الاجتماعية في حياة المرأة العاملة كرافد حضاري تتمسك به لمواجهة كافة التحديات العقدية التي تواجهها في محيط العمل. فالاختراق المدني، والتوسع الحضاري السائد في المنطقة، أديا إلى تحطيم الكثير من عادات و قيم هذا المجتمع، وبالتالي تغيير الهيكل الاجتماعي وتركيبته.

إن البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، يرتكز برمته على العلاقة الوظيفية في مجال الإنماء بين كل من الرجل والمرأة، وبالتالي فإن التحديات ستواجه الاثنين معاً من الناحية الاجتماعية، لأن العلاقة بينهما قائمة على الثبات والديمومة، وهذا سر خلود المجتمعات وبقائها واستمرار وجودها.

ثانياً: الضغوط النفسية

أ. **الرؤية النفسية لعمل المرأة**

ينظر علماء النفس إلى المرأة العاملة باعتبارها إنساناً ناشطاً بكامل وظائفها الجسمية والعقلية والمعرفية والعاطفية والاجتماعية. وإنه يجب تفعيل تلك الوظائف من خلال ممارسة الأنشطة المتعددة بدرجات أكثر تقدماً ونشاطاً.

إن القدرة على النشاط الوظيفي بفاعلية واقتدار يجسد حالة السعي المستمر لتحقيق توازن بين الوظائف النفسية. وعكس ذلك يؤدي إلى الخلل الذي ينعكس سلباً على العديد من تلك الوظائف.

ويشكل التكافؤ النفسي[٢٨] أحد أهم مقومات نجاح المرأة العاملة حيث توجد الكثير من روابط العمل التي تنخرط فيها المرأة في صراع على المكانة بينها وبين الرجل...لمن السيطرة على الآخر

ولمن التحكم؟ وتبرز هذه الصراعات حيث يكون أحد الطرفين ميالاً إلى التسلط العلني الصريح – كما هو الحال عند الرجال– أو التحكم التملكي – كما هو الحال عند النساء – بينما يحتاج الطرف الآخر إلى علاقة قائمة على الاستقلالية أو التكافؤ[٢٨]. ويحاول أحد الأطراف في العمل إقامة علاقة فوقية، بينما يقاوم الآخر هذا الميل رافضاً التبعية ومصراً على الشراكة أو المساواة. هذه المحاولات تظل دوماً معرضةً للتحول. ذلك أن الحاجات والتوقعات لا تظل ثابتة خلال مراحل العمل. ومع تحولاتها تبرز التناقضات على شكل صراع وتحدي. ويبرز المأزق بشكل واضح حين يصر أحد الأطراف على نمط العلاقة متجاهلاً كل التغيرات والتحولات الاجتماعية، معتبراً إعادة النظر في المكانة تطاولاً غير جائز. فعلاقة العمل أبعد ما تكون عن الجمود والنمطية، وخصوصاً في زماننا الراهن. إنه حالة من التكون الدائم، وتوازن وإعادة توازن دوريّين وصولاً إلى استقرار في موقع العمل.

ب. **النضج النفسي**

يتمثل ذلك في التفاعل والفاعلية في مستوى العمل و الإنجاز. حيث يمثل التفاعل القدرة على إقامة علاقات عمل إيجابية مع الآخرين والالتزام بها والرضى والسعادة. أما الفاعلية فإنها تمثل الصفة المميزة لنوعية الأداء السلوكي وأسلوب الحياة، مع القدرة على التقدير الموضوعي للأمور والخروج من قوقعة الذاتية[٢٩]. ويتجلى النضج النفسي على صعيد العمل في الوصول إلى الاستقلالية والرشد ونمو مركز ضبط داخلي يجعل الفرد قادراً على توجيه حياته انطلاقاً من قناعاته الذاتية. ولا نقصد بذلك التمركز حول الذات، بل القدرة على الاختيار السليم والموضوعية في اتخاذ القرار، لأن ظروف العمل الراهنة بالنسبة للمرأة العاملة تتطلب القدرة على الاختيار والقرار.

ج. **العبء النفسي**

الذهاب إلى العمل ليس حدثاً عابراً بالنسبة للمرأة الخليجية. إنها عملية عبور كبرى لا تقل في دلالاتها عن مرحلة تكوين الأسرة.

لأول مرة تخرج المرأة العاملة من عالم الأسرة المحدود إلى عالم المدينة الواسع، ولأول مرة يصبح هناك مرجعية مجتمعية أساسية في حياتها في موازنة مرجعية الأسرة وبالتفاعل معها.

إنها بداية الخروج من قانون الزوج والعلاقات الأولية، إلى قانون المدنية الذي يشكل الدخول في العضوية المجتمعية. مرجعية العمل، وقانون العمال يدخلان على مرجعية الزوج وقانون الأسرة.

الكثير من الدينامية، تعديلاً وإثراءً ومشاركةً. المرأة لم تعد حكراً على الزوج. عليها التعامل مع هذا العالم الجديد بمرجعياته وأنظمته وعلاقاته وتفاعلاته[٢٨]. وأبرز ما يدخل على عالم المرأة هو معيار الأداء، بينما كانت إلى الآن تعيش حسب معيار الزوجية. وقد يتكامل هذان المعياران في نوع من التعزيز والإثراء المتبادل الذي يطلق عمليات النمو، أو هما يتعارضان بمقادير متفاوتة مما يلقي على الزوجة أعباء نفسية لها وزنها.

هناك إذاً درجات من الاتصال والانفصال، ومن الاستمرارية والاختلاف تطرأ على عالم المرأة العاملة النفسي منذ دخولها إلى العمل لأول مرة. حيث تتعرض منذ تلك اللحظة إلى حكم آخر على كيانها: قدراتها، إمكاناتها، استجاباتها، خصائصها[٢٨].

يتوافق ذهاب المرأة العاملة إلى العمل مع بداية مرحلة هامة من مراحل نموها تتضمن مهاماً جديدة على مستوى بناء كيانها ومشروعها الوجودي. إنها بداية مرحلة الفطام النفسي عن الأسرة، والشروع في بناء الاستقلال الذاتي. ففي العمل تتكرس العلاقات الأفقية مع الأتراب بعد أن كان يغلب على علاقاتها الأسرية الطابع العمودي – رعاية أسرية، تبعية للزوج، مكانة بين أفراد الأسرة– وهنا تطرح بشكل مميز في صبغتها الانفعالية والنفسية حالة استعدادها لهذا الاستقلال النفسي: إلى أي مدىً تمت تهيئتها في الأسرة لهذا الدور والمكانة، كي يتحول الذهاب إلى العمل إلى فرصة نماء وانطلاق في العالم الخارجي الرحب؟ وفي المقابل ما هو مقدار الصعوبات التي ستلاقيها إذا بقيت رهينة العلاقات الأولية، وعالمها المغلق؟ ولا يقتصر الفطام النفسي على الأم العاملة وحدها، بل هو ينسحب على بقية أفراد الأسرة أيضاً[٢٩].

إلي أي حد تمكن هؤلاء من الانفصال النفسي النسبي على المرأة كي يسمحان لها بالاستقلالية والانفتاح على عالم المجتمع، وتقبل تدخل مرجعية نفسية ومعنوية واجتماعية سواهما، والاعتراف بسلطة ستتقاسم سلطتهما على الأم العاملة منذ لحظة عبورها عقبة العمل؟

مسألة حيوية بدورها لتقرير مصير المرأة العاملة وبناء كيانها الذاتي. إذ لا دخول ممكناً في قانون العمل وعضوية المجتمع إلا بمقدار قبول الأسرة بسلطة مؤسسية على الأم العاملة. ومن خلالها عليهما ذاتهما معنوياً. وإذا لم يتم هذا القبول، فالأغلب أن تتعثر عملية الانتماء هذه بمقادير متفاوتة، ومعها قد تتعثر عملية النمو النفسي للأم العاملة.

والذهاب إلى العمل هو في بعد هام آخر من أبعاده بداية الانطلاق الفعلي لمشروع الأم العاملة المعرفي. إنه تكريس رسمي لتلك العملية التي ابتدأت منذ الإحساس بقيمة العمل. فالأم العاملة كائن باحث عن المعرفة بالأصل. وتظل هذه العملية غير رسمية حتى لحظة دخولها مجال العمل.

هنا تبدأ العملية المنظمة والمقننة والمكرسة بأنظمة وقوانين تحكمها، وتحكم بالتالي على مقدار كفاءة الأم العاملة في مواجهة كافة التحديات. إنه تحول جذري في وضعية ودلالة الأم العاملة مؤسسياً ونفسياً في آنٍ واحد[٢٩]. يرسي أسسَ الأهلية المجتمعية اللاحقة. ذلك أن المعرفة ترتبط بالثقافة باعتبار أن المثقف هو الذي يعرف، وأن اكتساب المعرفة هو تكريس للاعتراف بالثقافة. كما أن المثقف المعرفي يكرس بدوره بدايات الخروج من التبعية ليس فقط في المكانة، بل في مركز الضبط النفسي والسلوكي[٢٩].

ثالثاً: العمل وبناء الأسرة

إن خروج المرأة إلى العمل قد أضاف إلى وظيفتها الأسرية عبئاً مستحدثاً ارتضته بمحض اختيارها وإرادتها من دون ضغوط تمارس عليها مسايرةً لظروف العصر وللحاجة. فهناك مجموعة من الدوافع ألجأت المرأة لممارسة مختلف الأنشطة منها:

١. تحسين المستوى المعيشي للأسرة، ومن ثم حيازة مؤهل علمي أو مهني، يتيح لها تبوأ المكانة الاجتماعية والاستقلال الاجتماعي[٣٠].

٢. شعور المرأة العاملة بأن العمل واجب وطنيٌّ وقوميٌّ، لأنه يحقق نمواً اجتماعياً و اقتصادياً للبلد، ويسد عجزاً محققاً في قطاع الذكور.

وفي المقابل، فإن هذا العمل سينعكس على المرأة العاملة سلباً على بناء الأسرة إن لم تستطع أن توفق بين العمل داخل الأسرة وخارجها. و من هذه الآثار[٣]:

١. أسلوب رعاية الأبناء و تنشئتهم اجتماعياً.

٢. إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، مما ينعكس على نفسية كل من الزوج والزوجة فضلاً عن تأثيرها على الأبناء بصياغة شكل الأدوار.

٣. يرافق عملية توزيع الأدوار داخل الأسرة صراع الأدوار، فإذا لم يتمكن طرفا الأسرة من التكيف السليم مع الوضعية المستحدثة فإن الأبناء سيتركون نهباً لصراعات لا حد لها، فتضيع القيم البنائية لهذه الأدوار وبالتالي تتهتك عرى البناء الأسري.

٤. ارتفاع نسبة الطلاق، وتداول العديد من القضايا والشكاوى أمام المحاكم الشرعية.

٥. قيام العلاقات الغير شرعية والمحرمة بين الجنسين، و تفشيها في المجتمع لتصبح ظاهرة مؤكدة فيما بعد.

٦. انحراف الأحداث، وانتشار الجريمة لتصبح فيما بعد ظاهرة اجتماعية خطيرة، تعصف بكيان المجتمع.

٧. التفكك الأسري، بسبب استقلال المرأة العاملة الاقتصادي، فتتحمل رابطة الزوجة ، وتزداد التعاسة الزوجية خصوصاً إذا توقف التفاعل بين الزوجين، وخاصة في المسائل التي تقتضي التنازل المتبادل.

٨. حيرة المرأة العاملة، وقلقها من حيث طموحاتها ورغباتها في أن تحتل أرفع المراكز من جهة، ورغبتها في الزواج وإنجاب الأطفال، وأن يكون لها بيت مستقل من ناحية ثانية، يجعلها تخلط بين واجبين مختلفين بحيث يكون أحدهما على حساب الآخر [٣].

فاستقلال المرأة الاقتصادي، وما قد يصاحبه من عدم وضوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة إذا حاولت أن تمارس حقوقاً تتعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة، فيشعر الرجل تدريجياً بأن العلاقة الأسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الأساسية، وبالتالي تبدأ الخلافات التي تؤدي إلى النزاع بين الزوجين.

٩. عمل المرأة يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج، إذ ترتب على انتشار التعليم واهتمام الشباب بتوفير فرص العمل الثابت قبل البحث عن الزوجة، أن ارتفع سن الزواج، وانخفضت حالات تعدد الزوجات، وضعفت عادة الزواج من ابن العم، وارتفع معدل المهور بشكل كبير[٣].

رابعاً: الموقف المجتمعي

أ. مشاكل الوضع الراهن

هل ساهم الموقف المجتمعي في رفع مكانة المرأة في بناء التنمية أم أن هناك مواقف سلبية يتخذه المجتمع ضد عمل المرأة؟ ما هي نوعية المشاركة التي يرغب فيها المجتمع؟ حيث لا يكفي أن يقال بأننا نرغب في تطوير مشاركة المرأة بدون أن نحدد حجم و نوعية تلك المشاركة مع توفير الأجواء الاجتماعية التي تساهم في دعم مكانة المرأة العاملة.

وفي الحالة التي تفترض أن هناك توجهاً نحو تطوير مشاركة المرأة الخليجية في عمليات التنمية، فإن علينا مراجعة وإعادة النظر في معظم التوجهات والمواقف المجتمعية نحو المرأة العاملة. فهناك مجموعة من التحديات التي تواجهها المرأة الخليجية وتحدّ من مشاركتها، أهمها:

١. محدودية الفرص والبدائل المتاحة أمامها.
٢. لا زالت مكانة المرأة الخليجية ترتكز على الإنجاب ورعاية الأسرة.
٣. انعدام برامج التوعية، نتيجة عدم وجود مكاتب للإرشاد الأسري.
٤. عدم المساواة في المعاملات المالية كالحصول على القروض العقارية والاستثمارية.
٥. زيادة الأعباء الصحية والنفسية على المرأة العاملة.
٦. انخفاض وعي المرأة العاملة بدورها[٣١].

ومن الطبيعي أن تؤثر المشكلات سلباً على فرص تطوير مشاركة المرأة في عمليات التنمية، غير أن التحليلات تشير إلى أن مسيرة المرأة تتم بعيداً عن التغيرات الأساسية في بناء تقسيم العمل في المجتمع الخليجي[١]. وبعيداً عن النمو التنظيمي في هياكل المجتمع، تبقى التحديات قائمة أمام المرأة العاملة.

إن التنمية لا يمكن إنجازها من خلال وضع العراقيل أمام المرأة، وإنما من خلال المساهمة الكاملة والمتساوية مع الرجل، والتي تترجم من خلال السياسات والبرامج الملائمة[٣٢].

ب. **التحديات**

إذا كانت التنمية تعني التغيير، فإن من الصعب الاعتقاد بأن أوضاع المرأة ستظل بدون تغيير. والسؤال المطروح هو: ما نمط التغيير الذي سيضع المرأة في موقع متقدم؟ وما الذي ستتيحه عملية التنمية للمرأة الخليجية من فرص اجتماعية واقتصادية وثقافية؟ وما وعي متطلبات التغيير التي على المرأة أن تتبناها في عملية التأثير؟

من خلال الإجابة على الطرح السابق، يتضح لنا أن الدور الاجتماعي والاقتصادي المتاح للمرأة الخليجية لا يمكن رؤيته بوضوح و دقة بسبب تواضع الإمكانيات والطاقات التي لا تساعد على تعزيز المشاركة الفعالة في عمليات التنمية[٣].

تواجه المرأة الخليجية العاملة في الفترة الحالية مجموعة من التحديات لعل أبرزها[١٥]:

١. نقص الخدمات التي تساعد المرأة العاملة على الإيفاء بالتزاماتها.
٢. نقص الاهتمام بالأم العاملة.
٣. تشابه مخرجات التعليم.
٤. قلة فرص التدريب.
٥. تأخير التعيين أو التوظيف.
٦. تأخر إدماج المرأة في التنمية.
٧. عدم تفعيل التشريعات القاضية بحماية حقوق المرأة العاملة.
٨. انعدام الاهتمام الرسمي بدراسة مشكلات المرأة العاملة.
٩. انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع.
١٠. تأخر سن الزواج.

إن تحقيق أهداف التنمية يقتضي تبني الأساليب المناسبة التي تسهم في تحقيق التغيير المطلوب في الاتجاهات والقيم، وتنمية المهارات الإنتاجية عند المرأة العاملة من خلال برامج التعليم والتدريب.

أدوات تفعيل مساهمة المرأة العاملة

أولاً: آلية المساهمة العملية

صورة العمل

لتفعيل دور المرأة في مجال العمل لا بد من تحقيق الصورة المرغوب فيها من خلال تحديد المفهوم النوعي الشامل والدينامي لعملية التنمية[١١]. ويتم ذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية بكفاءة وكفاية، وتنمية للقدرات وإثراء الوعي الفكري المبني على أسس علمية، والإعداد لعمل يتسق وقدرات وطموحات المرأة الخليجية.

إن تحقيق هذه الصورة يتطلب خلق العديد من المواقف التنموية المدروسة اجتماعياً و اقتصادياً وبالتالي التركيز على القيم الوجدانية والعقلية والمعرفية والاجتماعية والاقتصادية والتي نوجز منها ما يلي[١١]:

١. تنمية الوجدان بالتركيز على أهمية العمل المنتج.

٢. تنمية القدرات العقلية بالتدريب المستمر، مع تنمية القدرة على التعامل الإيجابي في محيط المجتمع وتنمية القدرات الإبداعية، ونبذ قيم الاستهلاك والاتباع والتقليد الأعمى، والتحول من التفكير الأحادي البعد، إلى التفكير المنظومي المتعدد الأبعاد والاتجاهات.

٣. إعداد المرأة الخليجية للتحول من الاعتماد على الغير إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس، ومن النظرة المتعالية من الجنس الآخر إلى احترامه وتقديره كإنسان ومواطن.

٤. وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يتوجه الإعداد نحو تعميق تقدير المرأة وإيمانها بالعمل والإنجاز، وتقديرها لعمل الآخرين واحترامه وإدراك ضروراته المجتمعية.

ثانياً: التعليم والتدريب

تعد الحالة التعليمية للمرأة عند المرأة العاملة أحد المؤشرات الأساسية للكشف عن مستوى التنمية كما تكشف – الحالة التعليمية – عن مستوى الجهود المبذولة لتحسين فرص التعليم الموجهة للمرأة[٧].

ولقد أظهرت البيانات الإحصائية حدوث نمو أساسي في حجم الفرص التعليمية المتاحة للمرأة، من خلال مجموعة المؤشرات التالية:

١. درجة الإلمام بالقراءة والكتابة

بلغت نسبة من لديهن إلمام بالقراءة والكتابة في عام ١٩٨٦م ٧٦,١% من جملة النساء في منطقة الخليج، ارتفعت إلى ٨٤,٥% في عام ١٩٩٣م، وهذا يعني وجود تحسن بنسبة ٨%، أي أن هناك انخفاض في معدلات الأمية في المجتمع الخليجي، وخصوصاً بين الإناث[٣٣].

٢. نسبة القيد في التعليم بمراحله

ارتفعت نسبة القيد في التعليم الابتدائي من ٧٢,٣% عام ١٩٨٦م إلى ٩٥,٩% في عام ١٩٩٥م. الأمر الذي يشير إلى أن المجتمع الخليجي قد قطع شوطاً كبيراً في مجال حصول الإناث على فرص التعليم الابتدائي، بسبب إلزامية التعليم الذي تتبعه وزارات التربية والتعليم في المنطقة، و كذلك نظراً لتزايد الوعي بأهمية التعليم في الحياة.

ويلاحظ في التعليم الثانوي وجود ارتفاع أو نمو طفيف من نسبة ٤٩,٧% عام ١٩٨٦م إلى ٥٧,٨% عام ١٩٩٥م. فهذا الارتفاع الطفيف لا يتناسب وعملية الاستثمار في التعليم. ويرجع ذلك إلى ظاهرة التسرب بسبب الزواج حيث تشير إحصاءات الزواج لعام ١٩٩٥م أن ما نسبته ٢٥,٤% من عقود الزواج تقع في سن ١٥-١٩سنة.

وفي التعليم العالي: تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة القيد حيث ازدادت من ٣١,٩% عام ١٩٨٦م إلى ٤٢% في عام ١٩٩٥م[٣٤].

إن النمو الكمي بدون تغيرات نوعية في قدرات المرأة العاملة، يؤدي إلى وجود مهارات مكررة ومتشابهة، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة، وهذا يؤدي إلى تأخير تعيين الخريجات وتكدسهن في مجالات عمل معينة[١٥].

فالمرأة تطلب التعليم، كما تطلب التدريب، إلا أن سياسات التعليم والتوظيف الحالية في المنطقة تقف حائلاً أمام تفعيل مساهمتها في عمليات

التنمية، و تحد من قدرتها على تعزيز قدرتها وبالتالي مساهمتها في تنمية مجتمعها[٥].

وعليه فإن عملية تعزيز قدرات المرأة العاملة لا تزال بحاجة إلى جهود كبيرة لتطويرها خصوصاً في مجال التدريب، ولن يتم ذلك بدون توسيع فرصة الحصول على قدر أكبر من التدريب المهني حتى تصل نوعية المهارة إلى مرحلة التوازن عند المرأة العاملة والذي سيكون له مردود إيجابي على عمليات التنمية.

ثالثاً: متطلبات العمل

أ. الاقتدار الوظيفي

يدخل الاقتدار الوظيفي في مجال الحتميات التي لا عودة عنها نظراً لارتباطه بالمكونات التقنية ذات النمو المتسارع. إنه سيكون مفتاح الولوج إلى المستقبل الوظيفي. فتقنيات المعلومات الذكية بحاجة إلى عاملات يملكن القدرة المعرفية والإبداعية التي وحدها تستطيع السيطرة على تلك التقنيات. وما دامت الوظيفة مرتبطة بالإنتاج، كذلك الاقتدار لا بد أن يكون متنامياً على الدوام وصولاً إلى التمكن والسيطرة. لقد ولى زمان المعارف الناجزة أو المعرفة التي تقف عند حدود الامتحان والشهادة للوظيفة بما هو بطاقة المرور إلى الوظيفة التي توفر الضمانات المستقبلية، مع حرب المعايير يتصاعد التنافس الوظيفي، وتجاوزه وصولاً إلى التميز الذي وحده يستطيع الصمود في سوق العمل. والاقتدار كما التميز، يعني فيما يعنيه الانتقال من مرحلة تشغيل التقنية واستهلاكها إلى مرحلة استيعاب منطقها وبُناها وصولاً إلى الإسهام في إنتاجها و تطويرها، وهو ما يقتضي تنمية المهارات العقلية العليا مطبقة على أساليب العمل وآلياته.

ب.ثقافة الإنجاز

يندرج مشروع بناء الاقتدار الوظيفي ضمن إطار أوسع منه. يشكل الأساس القاعدي للتنشئة على صعيد العمل، إنه بناء ثقافة الإنجاز التي هي على النقيض تماماً من ثقافة الاستهلاك. إنها تجعل من الأداء المهني المتميز المرجع الأساسي في تعريف هوية المرأة العاملة[٢٢]، باعتبارها هوية مهنية منتجة في المقام الأول، كما تجعل من الإنجاز معيار القيمة الذاتية والمجتمعية على حد سواء. فالتميز في الأداء هو صانع القيمة ومحدد المكانة، بل ورافعها إلى مراتبها العليا.

لقد بذلت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً كبيرة لتحويل معيار القيمة من المكانة والحظوة، إلى التمهين والتميز في الإنجاز، حتى أصبح الشرف المهني هو المرجع في تقدير الإنسان الخليجي لقيمته وحكمه على سلوكه[٢٢]. وكما هو معروف أنه لم تقم نهضة في العالم إلا وكانت ثقافة الإنجاز هي إطارها المرجعي مادياً وعلمياً وتقنياً. فالمعرفة تحصل، والمهارة تبنى، فلا هما يوهبان ولا هما يمنحان[٢٢]. من هنا فإن آفاق المستقبل بالنسبة للمرأة العاملة الخليجية تضغط بشكل غير مسبوق لإدراج بناء ثقافة الإنجاز في أولويات برامج تطوير وتفعيل مساهمة المرأة العاملة في عمليات التنمية.

ج. الحصانة النفسية

تشكل الحصانة النفسية الركن الثالث لمتطلبات تفعيل مساهمة المرأة الخليجية العاملة لمتطلبات الولوج في سوق العمل. وهنا يطرح برنامج الصحة النفسية بكامل أبعاده الوقائية والعلاجية والنمائية على برنامج تطوير وضع المرأة العاملة.

إن تحولات سوق العمل ستشكل ضغوطاً متزايدة على المرأة العاملة وعلى مستويات عدة في آن واحد معاً:

- فهناك التنافس على الجودة.
- والتحول في المهام.
- والسعي المتواصل وراء متابعة المستجدات؛
- وانعدام الضمانات الوظيفية والمداخيل المستقرة.
- وانحسار برمجة الحياة الأسرية ما بين فترات العمل وفترات الراحة وواجبات الأسرة.
- ثم هناك تزايد العزلة الإنسانية والتفاعل وجهاً لوجه مع تزايد دخول تقنيات المعلومات إلى سوق العمل وما تحمله من فراغ(١٦).

كل هذه المتغيرات تمثل ضغوطاً غير مسبوقة على حياة المرأة العاملة، وهو ما يتطلب تعبئة نفسية عالية و تهيؤاً مستمراً، ودرجة عالية من المناعة النفسية والمرونة والقدرة على التكيف، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المتجددة والطارئة.

الأمر يحتاج إلى قوة ومتانة التكوين النفسي(٢٢). على أن الأمر لا يقتصر على الضغوطات بل يتجاوزه إلى المتطلبات الإيجابية الفاعلة، والمبادرة الريادية. فالنجاح المهني للمرأة الخليجية يتطلب منها القدرة على التوظيف الكامل للطاقات الذهنية والمعرفية كما يتطلب القدرة على الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الطرف الآخر لدرجة التباين، والقدرة على المواءمة بينها، وهذا يتطلب درجة من المبادرة والقدرة على تجاوز الروتين في أساليب العمل وصولاً إلى الرؤى التطويرية والريادية، ويضاف إلى ذلك حالة من الانسجام في الرؤية والتوجه والتصرف تتيح الدرجة المطلوبة من الفاعلية في اتخاذ القرار أو مواجهة المواقف بكل شجاعة.

رابعاً: التمكين

تتفق غالبية التعاريف على أن التمكين يختص بمنح المرأة العاملة السلطة المتعلقة بالأعمال والموضوعات الواقعة ضمن مجالها وتخصصها الوظيفي. وهو عبارة عن تحرير العاملة من الضبط المحدود بالتعليمات، ومنحها الحرية لتحمل مسؤولية قراراتها وتطبيقاتها(٣٥).

إن التنفيذ الناجح للتمكين يتطلب تغييراً في البنى الثقافية المشتركة، لأنه مسؤولية كل شخص كجزء من العمل يهدف إلى التطلع دائماً إلى طرائق أفضل لإنجاز العمل. فالأفكار المقدمة من قبل العاملة يجب أيضاً أن يتم تنفيذها من قبل العاملات، وهذا من شأنه أن يزيد قوة احتمال أن المعلومات التي يبني عليها أصحاب القرار قراراتهم هي معلومات مفهومة وصحيحة.

وتلعب التكنولوجيا المعاصرة دوراً مميزاً حيث هي وجه من أوجه العمل، وجزء يمكن معادلته بسرعة عندما تتبع المنافسة تكنولوجيا مماثلة أو حتى أفضل منها. والمفقود في مواقع العمل الحديثة هو إشراك وتمكين العاملات بطرائق تساعد على الاستفادة من إبداعاتهن وتعزيز التفكير المستقل والمبادرة.

وهناك ارتباط وثيق بين التمكين والتفكير الإبداعي، حيث أن المبادرة من قبل أكبر عدد من العاملات ستؤدي بالطبع إلى قوة الأفكار المتميزة والقرارات والجودة الإنتاجية(٣٥).

وتتمثل فائدة التمكين في أنه يمثل أفضل طريقة لقياس مدى مساهمة المرأة العاملة وتقديم نتاجات الإبداع والمبادرة لأفضل العاملات للتمكن من تطوير كفاءة المؤسسة. وهو مفتاح التحفيز والإنتاجية، فإذا شعرت العاملة بأنها موضع التقدير، وإنها تستطيع المساهمة، فإنها

ستكون مستعدة للمساعدة والرقي في عملها، ما يعود بالنفع على المسؤول المباشر والمؤسسة التي تعمل فيها.

كما أن التمكين يمكن المرأة العاملة من التطور الشخصي والمهني لكي تزيد مساحاتها في مكان العمل. وكلما كانت قوة العمل مستعدة للتمكين واجهت صعوبات وتحديات العمل بإرادة قوية وبمستوىً عالٍ من الثقافة والتعليم.

وكذا الحال في عملية اتخاذ القرار، فالتمكين يعني اتخاذ القرارات، وأن تكون العاملة جزءاً من عملية اتخاذ القرار.

وهناك بعض الأمور التي يجب أن تسبق عملية تمكين العاملة، فمن المهم إيضاح ماذا سيعنى التمكين على المستوى العملي للمرأة العاملة، والحاجة إلى معرفة حدود القرارات التي يمكنها اتخاذها بنفسها أو داخل فريق العمل، ومعرفة المرأة العاملة إجابات جميع الأسئلة قبل أن يتم تمكينها. ومن الحكمة قبل التمكين تثقيف المرأة العاملة بما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للمؤسسة وأدوارها الخاصة فيها. فعند ما تتمكن المرأة العاملة من رؤية الهدف، ستقوم بمساعدة المؤسسة للوصول إلى الهدف بشكل أفضل.

الخاتمة

لدى دراسة أوضاع المرأة الخليجية العاملة، تبرز لنا جملة حقائق أبرزها:

١. وجود فجوة مستمرة ومتباعدة المسافات بين التطلع والممارسة، وليس أبلغ دليلاً من التتابع والتراكم مما شهدته الساحة الخليجية من مؤتمرات وندوات وورش عمل، والخروج بكم هائل من القرارات والتوصيات، وكأن دنيا المرأة قد تفتقت على الجنوح.

٢. إن الجهود التنموية التي لم يتم من خلالها توفير القاعدة الاقتصادية الرصينة لكيما يتم تشييد صرح البناء الاجتماعي. إن في ذلك الدليل القاطع على أن التنمية التي هيمنت قد فقدت مصداقيتها، وبالتالي صلاحيتها لتكون أساساً للتوجه المستقبلي الذي يخدم المرأة العاملة.

٣. إن النظرية التنموية العربية، والخليجية بالذات لم تزل تفتقر إلى الإبداع الذاتي ووحدة البناء الكياني. فهي ما فتئت مستجيبة للتطورات والتأثيرات الخارجية، وبالتالي الإخفاق في خلق فلسفة تنموية.

٤. إن الفشل التنموي في كل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية قد وقع لأنه أهمل حيوية و جهد المرأة باعتبارها ركيزة المجتمع الأساسية.

إن التحدي الذي يواجه عمل المرأة الخليجية، هو تحد عاصف جارف، وهذا يتطلب تسخير كافة الإمكانات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لتجسيد الواقع العملي الملموس تجاه تحقيق التنمية المنشودة. ويأتي ذلك عن طريق ترجمة الشعارات إلى برامج ومناهج عمل متصلة ومتواصلة لكي لا يضيع عطاء وتضحيات المرأة في المفترق التاريخي الذي نجد أنفسنا فيه، فإن تحمل المسؤولية يقع مباشرة على الإعلاميات.

ولا شك أن الدراسة الماثلة أمامنا قد اجتهدت، وفتحت آفاقاً واسعةً تجاه الخيارات المستقبلية كمساهمات المرأة الخليجية من أجل دفع عجلة التنمية نحو الأمام. ومسؤوليتنا أن نستمر في دفع العجلة، والعمل على بلورة وتعميق مسارها، لأننا وبالمشاركة الحقيقية للمرأة نستطيع تذليل كافة المشكلات ونعطي دفعة قوية نحو فاعلية عمل المرأة الخليجية.

وختاماً، وبعد هذا الإيجاز نصل إلى مجموعة من الحزم الاستنتاجية والتوصيات التي تستوجب الإطلاع والقراءة النافذة والمتأنية لأهميتها، خاصة إذا أردنا تفعيل دور ومكانة المرأة الخليجية على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية.

النتائج

في حدود منهجية الدراسة تتلخص النتائج في الآتي:

١. تعاني المرأة الخليجية العاملة من الانحسار الواضح في الكثير من الوظائف العليا التي يؤديها الرجل. حيث أن تلك الوظائف تشكل جانباً مهماً من جوانب تنمية المجتمع.

٢. عدم فهم الذات وتقديرها، والمعرفة بإمكاناتها وقدراتها. وهذا ما خلق حالة من عدم التوافق النفسي والاجتماعي في المجتمع الخليجي لدى المرأة العاملة.

٣. صعوبة التكيف مع المستجدات وتكوين مواقف مبدئية من قبل المرأة العاملة بعيداً عن الانغلاق والتعصب الفكري.

٤. ضعف الوعي بأهمية التنمية والإنتاج، ومحدودية المشاركة فيهما تجديدٌ وابتكارٌ في ضوء انعدام المعرفة بالاقتصاد المحلي وما يواجهه من تحديات لتحقيق الدور التنموي من وراء العمل.

٥. عدم امتلاك المهارات التقنية والتطبيقية المتطورة التي تمكن المرأة العاملة من الانخراط في سوق العمل بيسر وسهولة، وبالتالي القضاء على كافة المعوقات.

٦. المرأة الخليجية العاملة بحاجة ماسة إلى قاعدة معرفية عريضة متجددة تعزز ميولها واهتماماتها بأقصى ما تسمح به قدراتها واستعداداتها للمساهمة في عمليات التنمية.

٧. الحاجة الماسة لتحسين أحوال المرأة البدوية من ناحية التعليم والعمل ومد جسور الشراكة في قضايا التنمية الوطنية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٨. غياب الكثير من المفاهيم والمضامين الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة الخليجية العاملة المتعلقة بواقع العمل وقناعاته النابعة من أجل بناء كيان الأسرة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١. تأسيس الشبكة العربية الخليجية للمرأة العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لزيادة وعي المجتمع الخليجي بإنجازات ومساهمات المرأة، وتنسيق وتنشيط التعاون بين المؤسسات العربية والدولية لتحقيق بناء قدرات المرأة الخليجية العاملة في ظل المتغيرات الدولية وحل كافة المشكلات المتعلقة بظروف العمل.

٢. تدريب وتأهيل النساء والعاملات وإكسابهن المهارات العملية الملائمة لتمكينهن من مواجهة متغيرات سوق العمل.

٣. تفعيل المجالس العليا للمرأة والتنظيمات النسوية التي تحقق فاعلية عمل المرأة الخليجية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٤. وضع مرضاة الله في طبيعة عمل المرأة نصب عينيها، فلا تقبل على عمل فيه معصية لله تعالى ورسوله بأي شكل من الأشكال.

٥. توصيف عمل المرأة ونوعه وظروفه ومقتضياته ومتطلباته لزوجها أو ولي أمرها كي

يكون على بينة من طبيعة العمل، حفاظاً على سمعتها وشرفها.

٦. دراسة أوضاع المرأة الأمية، و تفعيل الخطط والبرامج الهادفة لتطوير قدراتها.

٧. تكثيف الدراسات الميدانية في الحقل العمالي من أجل الكشف عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة لعمل المرأة الخليجية. وإيجاد الحلول للظواهر السلبية، والحفاظ على الظواهر الاجتماعية، والنهوض بمستوى الكفاءة في العمل، ومن أجل التعرف على متطلبات المرأة العاملة، وكيفية زيادة الإنتاج حفاظاً على المكاسب التنموية المتوخاة.

٨. وأخيراً، يجب النظر إلى واقع المرأة الخليجية العاملة، ليس باعتباره واقعاً اقتصادياً بحتاً بل باعتباره ظاهرة بناء ثقافي-اجتماعي في المقام الأول، حتى نستطيع غرس المفاهيم التنموية بقوة وانطلاقة واسعة وبالتالي القضاء على الجانب السلبي لمساهمتها في مختلف القطاعات التنموية على اعتبار أنها شريك حقيقي في عمليات التنمية.

المراجع

١. الجمعية الثقافية النسائية، أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي، مؤسسة فهد المرزوق، الكويت، دولة الكويت، بدون تاريخ.

٢. باقر النجار، المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٠م .

٣. ناصر ثابت، المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، ذات السلاسل، الكويت، دولة الكويت، ١٩٨٣م.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

٥. عائشة السيار، النهضة النسائية، مطابع دار الفجر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٠م.

٦. باقر النجار، سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٧. حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مصر، ١٩٩٢م.

٨. النشرة الاقتصادية، اقتصاديات المنطقة، العدد العاشر، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، السعودية، ١٩٩٥م.

٩. عدلي أبو طاحون، حقوق المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م.

١٠. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥م، إدارة الإحصاء، المنامة، البحرين، ١٩٩٥م.

١١. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٢م.

١٢. خليل عبد الكريم، العرب والمرأة، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

١٣. دار البصام، التخطيط للموارد البشرية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دولة الكويت، ١٩٩١م.

١٤. منال محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م.

١٥. خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

١٦. شيخة المسند، تعليم المرأة في العالم العربي، جامعة قطر، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م.

١٧.مجموعة مؤلفين، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.

١٨.علي الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

١٩.محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.

٢٠.سعد فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.

٢١.عبد الباسط المغني، الوعي التنموي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

٢٢.هاني الحوراني، تأثير العولمة على قطاع العمل، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، المنامة، البحرين، ١٩٩٨م.

٢٣.مكتب اليونسكو، المرأة العربية والعمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.

٢٤.عبد الهادي خلف، دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الإمارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

٢٥.سامية الساعاتي، علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩١م.

٢٦.قباري إسماعيل، قضايا علم الاجتماع المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥م.

٢٧.نبيل فياض، حوادث في قضايا المرأة، دار حوران للنشر، دمشق، سوريا، ١٩٩٧م.

٢٨.مصطفي حجازي، الصحة النفسية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٠م.

٢٩.إبراهيم الدار، الأسس البيولوجية لسلوك الإنسان، الطبعة الثالثة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٣٠.قسم التخطيط والبحوث، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المنامة، البحرين، ١٩٨٥م.

٣١.نوال السعدداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

٣٢.حسين رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.

٣٣.الأمم المتحدة، سكان العالم واتجاهاته، مكتب الأمم المتحدة الإعلامي، نيويورك، أمريكا، ١٩٩٣م.

٣٤.علي الدين هلال، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

٣٥.وزارة التخطيط، إحصائيات عامة، الإحصاء المركزي، الكويت، دولة الكويت، ٢٠٠١م.

المنظمات غير الحكومية والعولمة

The Non-Governmental Organizations & Globalization

إبراهيم عبد الحميد مصطفى*

Ebrahim Abd-El Hameed Mustafa*

ملخص

لقد تعاظم شأن المنظمات غير الحكومية واتسع دورها، وتعددت خدماتها حتى أصبحت أشد نفوذاً وتأثيراً من المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة. ومع زحف العولمة، وما رافقها من مخاوف زيادة الفقر، وتهديد العدالة الاجتماعية، تنامي دور المنظمات الأهلية وتعاظمت قوتها إلى درجة أنها أصبحت القوة المناهضة للعولمة واتفاقية التجارة العالمية "الجات"، والسياسات الغربية التي تسعى للسيطرة والهيمنة على العالم.

ولعلّ السؤال الأشدّ إلحاحاً علينا هو: ما دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة والمتغيرات الدولية ؟ وما مدى تأثيرها على العولمة ؟ وحتى نجيب على هذا السؤال أو هذه الأسئلة كان لابدّ لي من إفراد فصل خاص بالعولمة، مفهومها، خصائصها. كما أفردت فصلاً آخر للمنظمات غير الحكومية، مفهومها، تاريخها، أبعادها المختلفة واستعراض مفهوم العمل الاجتماعي ومنظماته، وأهدافها الاجتماعية. مع عرض التعريفات المختلفة لهذه المنظمات في سياقها التطوري التاريخي مع شرح وتوضيح المصطلحات المختلفة المتعلقة بها. واستعرضت دور المنظمات الأهلية في تنمية القوى البشرية ورفع مستوى العمل التطوعي، حيث تناولت مفهوم التنمية البشرية، وأهمية المشاركة الشعبية فيها ، مع توضيح مدى الشراكة والتلازم بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية، وطبيعة العلاقة بينهما في الفصل الثالث من هذا البحث.

أما الفصل الرابع فقد أفردته لأثر المنظمات غير الحكومية على حركة العولمة، حيث أصبح للمنظمات غير الحكومية تأثير قوي على حركة العولمة، من خلال ما تتخذه من وسائل وأساليب وإجراءات مناهضة لها، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور فاعل في التخفيف من حدة الآثار المترتبة على العولمة، وكذلك الحفاظ على تماسك المجتمع وبنائه، ودعم فئاته الخاصة التي تتأثر بهذا النظام.

كما تناولنا تأثير المنظمات غير الحكومية على حركة العولمة وذلك من خلال الدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية في مناهضة العولمة ومن خلال الدور المنوط بالشبكات عابرة القارات.

وفي الفصل الخامس حاولت إيجاد رؤية مستقبلية لهذه المنظمات من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تساعد المنظمات غير الحكومية على أداء دورها في عصر العولمة.

* مركز إرشاد للاستشارات الاجتماعية والنفسية ــ أبو ظبي

Abstract

The role of Non-Governmental Organization (NGO's) is going fast. The wide-spread services of such organizations have made it more influential than governmental and private ones. With the surge of globalization, the role of NGO's in opposing it as well as opposing Free trade Agreement has increased because of the worry that poverty and injustice will be a major outcome of such thing. NGO's is also opposing the western policies in dominating the world by such treaties.

The question that need to be asked more than any thing else is "What is the role of NGO's is the current world of globalization and universal change?". What would be its influence on globalization? To answer such questions, I had to devote a chapter to define globalization and its characteristics.

I also devoted another chapter for NGO's, history and dimensions. I also defined social work and its organizations explaining all of the various expressions related to social contribution in it dealing with the relation between NGO's and governmental bodies and the nature of this relationship. This was in chapter 5.

In the forth chapter, I wrote about the effect of NGO's oppose globalizations and promotes the coherence of the society by supporting the most affected groups. I also dealt with the spread of the philosophy of NGO's worldwide.

In the fifth chapter, I tried to explore a future vision for NGO's by proposing few suggestion that could help them in the era of globalization.

* Ershad centre for social and psychological counseling - Abu Dhabi.

مقدمة

تعاظم شأن المنظمات غير الحكومية واتسع دورها، وتعّددت خدماتها حتى غدت في وقتنا الحاضر قّطاعاً منافساً للقطاع الحكومي والقطاع الخاص، بل لا أذهب بعيداً لو قلت: إنها أصبحت أشد نفوذاً وتأثيراً من المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة لما لها من قدرات في معرفة مشاكل الناس، وقدرات على حلها والعمل على تغيير الحياة، حياة الناس إلى الأفضل.

ومن هنا يقل استغرابنا عندما نجد منظمة عالمية كالأمم المتحدة تنظم مؤتمرات لممثلي هذه المنظمات توازياً مع المؤتمرات الدولية التي تنظمها لمناقشة قضايا الإنسان الهامة، من مثل مشكلات البيئة، والطفل والمرأة والتنمية الاجتماعية والفقر والغذاء والتعليم.

ومع زحف العولمة، وما رافقها من مخاوف زيادة الفقر، وتهديد العدالة الاجتماعية، تنامى دور المنظمات الأهلية وتعاظمت قوتها إلى درجة أنها أصبحت القوة المناهضة للعولمة واتفاقية التجارة العالمية "الجات"، والسياسات الغربية التي تسعى للسيطرة والهيمنة على العالم.

ولعلّ السؤال الأشدّ إلحاحاً علينا هو: ما دور المنظمات الأهلية في ظل العولمة والمتغيرات الدولية؟ وما مدى تأثيرها على العولمة؟ وحتى نجيب على هذا السؤال أو هذه الأسئلة كان لابدّ لي من إفراد فصل خاص بالعولمة، مفهومها، خصائصها، وأنواعها، وجهتي النظر، المعارضة، والمؤيدة، لها.

كما أفردت فصلاً آخر للمنظمات غير الحكومية، مفهومها، تاريخها، أبعادها المختلفة واستعراض مفهوم العمل الاجتماعي ومنظماته، وأهدافها الاجتماعية. وقد واجهت في الحديث عن مفهوم المنظمات الأهلية أو غير الحكومية صعوبة وإشكالية تتعلق بتعدد المسميات والتعريفات من باحث لآخر، ومن منظور لآخر، لذلك أثرت عرض التعريفات المختلفة لهذه المنظمات في سياقها التطوري التاريخي مع شرح وتوضيح المصطلحات المختلفة.

وقبل استعراض دور المنظمات الأهلية في تنمية القوى البشرية ورفع مستوى العمل التطوعي، تناولت مفهوم التنمية البشرية، وأهمية المشاركة الشعبية فيها، مع توضيح مدى الشراكة والتلازم بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية، وطبيعة العلاقة بينهما في الفصل الثالث من هذا البحث.

أما الفصل الرابع فقد أفردته لأثر المنظمات غير الحكومية على حركة العولمة، وفي الفصل الخامس حاولت إيجاد رؤية شفافة تضيء مستقبل هذه المنظمات وحركة تطورها.

ولعلّ التقيد بالحجم المطلوب للبحث، قد اضطرني إلى اختصار كثير من جوانب الموضوع دون إخلال بمحتواه، الأمر الذي شقّ عليّ وجشمني الكثير من الصعوبات.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى **صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي** عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة عجمان، على دعمه اللامحدود للبحث العلمي والاجتماعي، ورعايته الكريمة له من خلال **جمعية أم المؤمنين بعجمان**، والتي أتوجه إليها أيضاً بالشكر والتقدير، على احتضانها لهذه المسابقة السنوية، والتي يأتي بحثي هذا في سياقها.

أسأل الله أن أكون قد وفقت في تيسير علم ولو بسيط على طالبه، والله ولي التوفيق.

مفهوم العولمة. Globalization

في عصر العولمة والإنترنت، وثورة المعلومات، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على السوق العالمية، والتخوفات من زيادة الفقر وتهديد مفهوم العدالة الاجتماعية، يتعاظم دور المنظمات غير الحكومية، لتطرح التوازن، وتواجه الفجوات والمخاطر التي تحيط بالعالم، لذلك ارتأى الباحث أن يستعرض أولاً مفهوم العولمة وخصائصها وأنواعها، فمن غير المتصور تناول المنظمات غير الحكومية والعولمة دون التطرق لمفهوم العولمة بصفتها الواقع الذي يلوح في الأفق، وأياً كان نوع هذا الواقع ونفوذه، فإنه يجب أن ننتقل من مرحلة الدفاع والتصدي والحذر إلى مرحلة الهجوم والاختراق والتدخل مع هذه العولمة، وأن نتعرف على الآلية التي يمكن أن تؤثر بها المنظمات غير الحكومية على هذه الظاهرة العالمية.

والعولمة قد يعتبرها البعض شراً كلها. وقد يعتبرها آخرون خيراً كلها، ولكن مالا يمكن الاختلاف عليه أن هناك تطوراً أخذ ينمو وينتشر على مستوى العالم في مجالات الاقتصاد والإعلام والتقنية. فلنسم هذا التطور ما نسميه ولنحكم عليه كيفما أردنا، ولكن يجب أن نفهم قبل هذا وذاك، أننا بدأنا جميعاً رحلة كبرى لا نعرف على وجه اليقين إلى أين تؤدي بنا، لكننا على يقين مرة أخرى أن هذه الثورة ستؤثر في حياتنا وستأخذنا جميعاً إلى ما هو أبعد من ذلك وعلينا أن نحاول تطويع هذه الثورة لصالحنا، ونستقي منها الأدوار التي تتناسب مع واقعنا العربي والإسلامي.

تعريف العولمة

توجد تفسيرات عديدة لمعنى العولمة ويختلف تعريف العولمة باختلاف الزاوية الفكرية والأيديولوجية التي ننظر إليها منها، والعولمة هي التداخل والتفاعل والتشابك السريع والمتسارع في العلاقات بين المجتمعات والدول والمؤسسات العالمية وعلى مختلف المستويات، وهي عبارة عن اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش[١]. وتشير العولمة كمفهوم إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى والعولمة باختصار تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية، إنها تغير الحياة اليومية وبخاصة في الدول النامية، والعولمة إذا نظرنا لها نظرة كلية فإنها تعمل على تغيير المؤسسات في المجتمعات التي نعيش فيها[٢].

ومن المؤكد أن العولمة لعبت دوراً مباشراً في ظهور النزعة الفردية الجديدة التي أخذت حيزاً كبيراً في الجدل الدائر حول الديمقراطية الاجتماعية، وتعرف العولمة في أدبيات علم الاجتماع الحديث باعتبارها تكثيفاً للتبادل التجاري والثقافي والمعلوماتي بين أقاليم العالم المختلفة، وتصاعداً لمعدلات التأثير المباشر بين السياقات المحلية [٣]

مستويات العولمة وخصائصها

يمكن إيجاز العولمة المعاصرة في ثمانية مستويات متداخلة ومتفاعلة، واتجاهات لا يمكن الفصل بينها في عالم الواقع، لكن الفصل بينها لأغراض منهجية. وهذه المستويات الثمانية هي[٤]:

أولاً: الثورة في وسائل الإعلام والاتصال

إلى ما يقرب من خمسة وعشرين عاما على أكثر تقدير كان جهازُ مثل التلفزيون يعد من السلع النخبوية، أي من السلع التي لا يمكن لأي أحد أن يمتلكها، وفي ذات الوقت كانت البرامج التليفزيونية محدودة من حيث النوع والكم معاً.

أما اليوم فتشير الإحصائيات إلى أن في العالم ما لا يقل عن بليون ومائتي جهاز تلفاز، وهي في تزايد مستمر، وأصبحت السماء تعج بالأقمار الصناعية التي تبث مباشرة إلى كل مكان في العالم. بحيث أصبح العالم منفتحاً على بعضه بعضاً، ولم تعد الحدود السياسية أو وسائل الرقابة قادرة على منع هذا الاختراق الإعلامي المباشر، ولمثل هذا التطور التقني في وسائل الإعلام أثره السياسي والثقافي والاجتماعي.

ومسألة التلفاز والبث المباشر ليست إلا غيضاً من فيض. فهناك شبكة الإنترنت والفاكس وتقنية الشرائح الإلكترونية، والأقراص المدمجة، والقادم أكثر.

كل هذه الأمور قد حجّمت العالم إلى أصغر من قرية صغيرة، مما دفع باحثا مثل" ريتشارد الوبري" إلى وصف عصر العولمة المعاصرة بأنه يشكل نهاية للجغرافيا أو ما يسميه (رونالد روبرتسن) انكماشاً للعالم. وسوف يكون لكل ذلك من الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية غير المباشرة الشيء الكثير.

وكما سنرى في الصفحات القادمة من هذا البحث، فقد استفادت المنظمات غير الحكومية من الثورة في وسائل الإعلام والاتصال في مناهضة العولمة ذاتها بدرجة غير مسبوقة، وأحسنت توظيف الإنترنت من خلال شبكة المعلومات غير الحكومية، وهذا ما نطالب به كافة المنظمات الأهلية سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي.

ثانياً: السرعة والتسارع والزوال والتغير التقني

لا يمكن فهم الثورة العالمية في الإعلام والاتصال من دون أن ندرك الثورة الأخرى التي تشكل الأساس الذي قامت عليه ثورة الإعلام والاتصال، ونعني بذلك الثورة في التقنية الإلكترونية، فتقنية الكمبيوتر وما يتصل بها من تقنيات الشرائح ووسائط النقل والاتصال مثلاً، أدت إلى إلغاء المسافات أو إلغاء عائق المكان. فانخفاض تكلفة النقل والاتصال وإمكانية التعامل الآني والمباشر من خلال هذه التقنيات الجديدة، أدى كل ذلك إلى زيادة ملحوظة في التعاملات التجارية والاقتصادية العالمية والمحلية، والأهم من كل ذلك يكمن في تغيرات أخذت تظهر في أساليب العمل بعد هذه التطورات وآثارها الاجتماعية المحتملة. فلم يعد من الضروري مثلا أن ينجز العمل من مكان معين، بل أصبح من الممكن إنجاز العمل من المنزل أو من عمارة صغيرة تمثل مركزاً لنشاطات عالمية متشعبة. ومثل هذه التطورات قد تؤدي إلى تغير نمط الحياة الاجتماعية على مستوى العالم كله.

وكل التطورات التي شهدها القرن العشرون وتحديدا منذ ظهور الكمبيوتر في عام ١٩٤٨م وبالأخص الربع الأخير من القرن الماضي، سوف تبدو باهته، وبطيئة مقارنة بما تعد به السنوات القليلة القادمة من ابتكارات في الصناعات الإلكترونية، ومن ناحية أخرى فإن السرعة والتسارع في كل شيء يحملان في طياتهما الزوال المتسارع لكل ما قد يعتاد عليه الفرد والجماعة من علاقات ومؤسسات وعادات وأساليب معيشة وغير ذلك.

ثالثاً: الانقلاب في مفهوم عناصر الإنتاج

إلى وقت قريب كان الاقتصاديون يحددون عناصر الإنتاج حصراً بأنها لا تخرج عن ثالوث العمل ورأس المال والأرض أو الموارد الطبيعية، ومع الثورة التقنية الجديدة أو الموجة الخامسة دخلت المعرفة كعنصر مستقل من

عناصر الإنتاج، بل أصبح رأس المال ذاته قائماً على المعرفة وتقنياتها بصورة رئيسية، وبخلاف عناصر الإنتاج التقليدية فان هذا العنصر الجديد يتميز بأنه يكتسب قيمة مضافة مع كل استعمال.

رابعاً: تغير مفهوم التصنيع

خلال العقود القريبة الماضية كان تصنيف المجتمعات يقوم على أساس أنّها زراعية أو صناعية، أما مع الثورة الجديدة من المعلومات وتقنياتها، فإن مفهوم الصناعة والتصنيع في طريقهما إلى التغير الجذري. فصناعة المعلومة وما يتعلق بها من تقنية ومنتجات، أصبحت في طريقها لأن تكون معيار التصنيف بين المجتمعات الصناعية وغيرها. كما أن قطاع الخدمات بدأ يأخذ دوراً محورياً في تحديد الناتج القومي، مما قد يكون له أكبر الأثر في اتجاه العلاقات بين الدول.

خامساً: التغير في أساليب الإنتاج وسوق العمل

سوف يعتمد أسلوب الإنتاج في المرحلة الحالية على التقنية العالية والمهارات الفردية، وإن التحول المتسارع سيكون في النهاية على حساب الدول التي سوف تتخلف عن ركب العولمة المعاصرة من ناحية، وعلى حساب أولئك الذين مازالوا مكتفين بإنتاج المواد الخام بصفة رئيسية أو حتى المقتصرين على تلك الصناعات التقليدية.

ومن ناحية أخرى فإن المعرفة، وليست أية معرفة، هي التي سوف تحدد نوعية العمل المطلوب في سوق العمل، وبذلك فإن العامل التقليدي سيجد نفسه في حالة من البطالة يوماً بعد يوم، ويترتب على ذلك العديد من السلبيات الاجتماعية، ولكن مثل هذه السلبيات يجب أن تكون حافزاً للتغير في مجتمعات كانت تبدو غير قابلة للتغير.

ويرى الباحث أن التغير المستمر في أساليب الإنتاج وسوق العمل يحتم على المنظمات غير الحكومية، تكثيف جهودها من أجل التنمية بأشكالها المختلفة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل التقلص الواضح لدور الدولة في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، رغم كل ما يقال عن تزايد الموارد الحكومية المخصصة لهذه المجالات.

فإذا كان الإنسان هو هدف التنمية وأداتها، تصبح التنمية الحقيقية بالتالي هي عملية تنمية قدراته المعرفية والابتكارية، عملية تنحاز أساسا للفئات المحرومة أو الأشد احتياجا، بمعني أن تكون عادلة ومتوازنة في توزيع الأعباء والعوائد وهو ما لن يتحقق إلا عبر مشاركة حقيقية في صنعها وتقييمها. وهو الطموح الذي يجب أن تسعى المنظمات غير الحكومية لتحقيقه.

سادساً: سيادة قوى السوق عالمياً

كانت الليبرالية الاقتصادية على مستوى كل المجتمعات الرأسمالية (الاقتصاد الحر)، وذلك حتى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، ولكن هذا التوجه قد انهار مع الأزمة، وجاءت مرحلة تدخل الدولة في الاقتصاد منذ أوائل السبعينات تقريباً ونتيجة عوامل يطول شرحها، بدأت العودة إلى الليبرالية الاقتصادية، وكانت البداية كالعادة في الولايات المتحدة ومن ثم بريطانيا.

وبتسارع عملية التدخل العالمي (العولمة) أصبحت هذه السياسة أو هذا الاتجاه على مستوى العالم، وخاصة بعد أن أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يلعبان دوراً متعاظماً في تحديد السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم، خاصة بعد سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة.

سابعاً: الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم

مجرد أن يستخدم أحدهما بطاقته الائتمانية التي استخرجها من بنك في السعودية مثلا، لسحب مبلغ من المال من بنك أمريكي، ودفع ثمن وجبة عشاء في باريس، هو مثل بسيط على التكامل الاقتصادي العالمي.

فالحدود في هذا المجال أصبح لا وجود لها، بل يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية هو شهادة إعلان عن بداية نهاية الحدود والحواجز في هذا المجال، وبطبيعة الحال فإن المستفيد الأكبر من هذا التحول والتطور هو الدول السباقة في مجال التقنية.

ثامناً: بداية انتشار النموذج الديمقراطي والاتجاه الليبرالي على مستوى العالم

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن المنصرم، تحول النموذج الديمقراطي والاتجاه الليبرالي إلى نموذج عالمي، تسعى كل دولة إلى الأخذ به كلياً أو جزئياً، شكلياً أو فعلياً، من أجل هذا الغرض أو ذاك، وليس انطلاقا من مجرد الاقتناع بصحة هذا النموذج.

وبغض النظر عن الدافع، فهذه إيجابية من إيجابيات العولمة من الناحية السياسية والاجتماعية فعلى سبيل المثال، فإن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يربط المساعدات التي يقدمها لمختلف الدول بعمليات الإصلاح المالي والاقتصادي في هذه الدول.

وإذا كانت الليبرالية الحديثة تؤمن بالحرية الاقتصادية، فإن الباحث يرى أن هذه الحرية يجب ألا تؤثر على الطبقات الفقيرة والمهمشة، وعلى الليبرالية الحديثة أن تضع مصالح تلك الطبقات في حسبانها، كما أن عمليات الإصلاح الاقتصادي التي يتزعمها صندوق النقد الدولي وفق شروطه الخاصة قد تؤثر بشكل غير مسبوق على مصالح الأفراد من الطبقات المتوسطة، وهذا ما دفع المنظمات الأهلية للقيام بالدور المنوط بها للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية.

أنواع العولمة

هناك خمسة أنواع أساسية من العولمة هي[٥]:

أولاً: العولمة السياسية

يقصد بالعولمة السياسية كل ما يمس قضايا السياسة والعلاقات الدولية، وتأخذ العولمة السياسية منحىً إيجابياً حين تتطلب خيارات سياسية جديدة على مستوى العالم تبنى على القيم والمثل العليا الإنسانية، ومصالح السيادة القائمة على العدالة واحترام الحرية وحقوق البلدان، وذلك عن طريق إعادة النظر بمفهوم الحدود ودورها في خدمة مصالح الدول، وبذلك تحقق العولمة انفتاحاً متبادلاً وانتقالاً من أجواء العصبيات إلى التعارف والاحترام المتبادل.

وتعمل العولمة بمنحاها الإيجابي هذا على الارتقاء بالمنظمات الدولية، وتفعيل حضورها لتصبح مرجعيات عالمية من أجل عالم عادل حقاً وسلمي حقاً وذلك من خلال تعزيز الوعي بإخوة الشعوب وتساوي الدول، مما يحقق سلاماً ثابتاً ويضع حداً للحروب.

أما المنحى السلبي للعولمة السياسية فيبدو عبر سيطرة القوى والمراكز الاقتصادية والمالية والسياسية، وفرض نفوذها خدمة لمصالحها، مما يؤدي إلى الهيمنة والقمع، فتصبح العولمة بذلك ظاهرة مقلقة خطرة، تهدد الكيانات القومية والهوية، وتحدث ردود فعل تفتيتية كما هو حاصل في كل من أفغانستان والبوسنة والهرسك، وإيرلندا وكسوفو إلخ. وحتى في بعض الكيانات

الغربية الثابتة حيث مشكلة الباسك وفرنسا، ومثل مشكلة كورسيكا[1].

ثانياً: العولمة الاقتصادية

العولمة هي اقتصادية في الأصل، وهي تعتبر امتداداً لنظام الحرية الرأسمالية العالمية الذي يهدف إلى تمكين رأس المال من تحقيق أوفر الأرباح عن طريق تحرير التجارة، وذلك عبر سن قوانين نقد متناغمة، ووضع معايير تصنيف للسلع، وقوانين جمركية متوافقة، وتحقيق السوق الواحدة إنتاجاً وتبادلاً.

وتتجاوز العولمة الاقتصادية بذلك تدويل النشاط الاقتصادي إلى تحديد تدفق الرأسمالية، وإلى حرية تنقل البضائع والأفراد، والتجارة والخدمات والتكنولوجيا، اعتماداً على وسائل مثل التكتلات الاقتصادية الكبرى، والشركات العالمية متعددة الجنسيات، وعبر تحقيق أنماط متكاملة من الإنتاج والخدمات العابرة للحدود الوطنية، مما يؤدي إلى بناء علاقات اقتصادية جديدة بين بلدان العالم.

ولكن العولمة بمفهومها هذا تشكل إرباكا للدول قيد النمو لما فيها من استغلال لهذه الدول وتهميش لدورها، وتحويلها إلى بلدان مستهلكة، وذلك من خلال تطويق الإنتاج الوطني الاقتصادي بمنافسة غير متكافئة مما يؤدي إلى نشر البطالة وهجرة العقول، وإلى تقليص تدخل الدولة الوطنية في توجيه اقتصادها وتحقيق التوازنات الضرورية لحماية المصالح الوطنية.

ويرى الباحث أن اتفاقية الجات وتحرير التجارة، هي أخطر ما في العولمة إذ يتحول العالم إلى سوق واحدة، وستؤدى العولمة التجارية إلى عودة ظهور النظام الإقطاعي القائم على الاستعباد والاحتكار ولكن بصور جديدة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إفلاس الكثير من الشركات التجارية والأسواق المحلية والمصانع الصغيرة لعدم مقدرتها على الوقوف أمام المصانع الكبيرة والمنتجات المستوردة، هذا بالإضافة إلى طمس المنتج القومي نهائيا وخاصة في دول العالـم الثالث لعدم مقدرته على الوقوف أمام المنتج العالمي ٠

ولذلك بدأ المناهضون للعولمة وعلى رأسهم المنظمات غير الحكومية بتنظيم الاحتجاجات والتنقل بين المؤتمرات المختلفة من أجل العدالة الاجتماعية من خلال مواقع الإنترنت لتوحيد الجهود أثناء انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة في جنيف وسياتل بأمريكا١٩٩٩، ومؤتمرات براج بجمهورية التك واستوكهولم ودافوس عام٢٠٠٠، وحتى أحداث قمة جنوة في إيطاليا، والتي كانت أعنف معركة حتى الآن، وشكلت بالفعل مشروع ثورة ضد العولمة في يوليو٢٠٠٠، وأخيراً كانت المظاهرات الحاشدة في ديربان ٢٠٠١.

ثالثاً: العولمة الثقافية

العولمة الثقافية هي سلاح ذو حدين فإما أن تتيح العولمة الثقافية فرصة نوعية لانفتاح الشعوب والثقافات على بعضها بعضاً بهدف التعريف بالتراث الحضاري والفكري والروحي للشعوب، مما يؤدي إلى احترام الحق في الاختلاف والتنوع، والاعتراف بكل ثقافة وإسهاماتها في الحضارة الإنسانية.

أو أنها أي العولمة الثقافية، تؤدي إلى تدمير الثقافات، إذا كانت غايتها إلغاء الثقافات الأخرى بغرض التجانس، مما يؤدي إلى تحويل انتاجات الثقافة إلى سلع تتحكم فيها قوانين السوق.

إن العولمة بمفهومها السلبي تؤدي إلى تطويق

الإبداع الأدبي والفني لدى الشعوب ذات الهوايات الثقافية المتميزة، و تهميش الثقافة الوطنية واللغة القومية، من خلال فرض لغة وثقافة القطب الاقتصادي الذي ينتج وحده ويفرض لغته وثقافته عبر وسائل الاتصال التي يملكها.

وأخيراً فإنها تؤدي إلى تقليص العلاقة بين المثقف والخبرة المباشرة بعمله وبالحياة حوله، من خلال تقديم كل ما كان يختبره العالم والمثقف بنفسه جاهزاً موثقاً، فتغنيه عن الانتقال والبحث فيصبح إنسان المستقبل نسخاً متطابقة.

إن عولمة الثقافة من أخطر الأمور التي تمسنا نحن العرب بسبب السيطرة الصهيونية على أجهزة الإعلام والاتصال وما يرافق ذلك من طمس للحقائق وتشويه لصورة العربي وحضارته وتراثه لدى الرأي العام العالمي.

رابعاً: العولمة العلمية

إن العولمة العلمية في مسارها الإيجابي إغناء لموضوع التعاون في المجالات العلمية، كما أن لها انعكاساً أساسياً في تطور المجتمعات عبر الأبحاث المشتركة، مما يؤدي إلى وفر في الماء والطاقة والوقت، ومثال على ذلك مشروع اريان لإطلاق الأقمار الصناعية، ومشروع مير الفضائي.

ومع ذلك فان قدرات البحث والمؤهلات العلمية المرتبطة بالاختراع، تتركز في مجموعات دولية ثلاث هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان، وهذا يؤدي إلى احتكار العلم والمعرفة وإقامة الحواجز بين الشعوب ويصبح وسيلة هيمنة وسيطرة على مصائرها.

خامساً: العولمة الإعلامية

تتميز وسائل الاتصال والتواصل في عصر العولمة بوجود تكنولوجيا الإعلام المتقدمة وشبكات الاتصال عبر قنوات البث التلفزيوني الفضائي وبنوك المعلومات والإنترنت، وقد أدى هذا الواقع إلى الاتصال والعيش الفوري مع الآخرين في أفراحهم وأتراحهم، كما أدى أيضاً إلى نقل قيم تعمل على عولمة الفكر وتوحيد نمط العيش، واتخذ من الإنتاج الغربي والأمريكي مادة وفكراً ومنهجاً.

ولعل المجال الإعلامي أكثر أوجه العولمة سلبية إذ يسيطر أصحاب المصالح التجارية والاقتصادية، وبخاصة الصهاينة منهم على الإعلام عبر التوظيف المالي، والسيطرة الإدارية والفنية ويستخدمونه في تشويه معرفتنا بالعلم، وعنايتنا بأنفسنا، ومعرفة الآخرين، وتشويه وعينا بقضايانا الأساسية.

إن السيطرة على وسائل الإعلام تحول الضحية إلى جلاد والجلاد إلى ضحية، وخير مثال على ذلك ما يحدث من تشويش وتحريف وخلط بشأن مفهوم الإرهاب، كما تؤدي البرامج والمسلسلات التلفزيونية إلى تشويهات وتحويلات تخدم سياسة معينة مما يؤدي إلى تخلي المشاهد عن عقله وعن ارتباطه بثقافة وطنه وقضاياه.

ويرى الباحث أن وسائل الإعلام المتنوعة، التي حقق العالم العربي فيها طفرة ملموسة، كماً وتنوعاً وأسلوباً، أصبح المهم حسن استثمارها بالتركيز على المضمون الذي يعكس قيمنا الحضارية والإنسانية والثقافية، ومواقفنا العادلة، وما حققناه من إنجازات على صعيد المشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة، فنحن في حاجة إلى إعلام راق وذكي، يعرف كيف يخاطب العقول والقلوب معاً، نسعى من خلاله إلى تصحيح صورتنا بدلاً من تشويهها بالإساءة إليها، أو استخدام الأساليب المستهلكة في الهجوم

الخطابي البليغ، الذي عادة ما تؤدي حصيلته إلى زيادة التوتر في العلاقات مع الآخرين.

المنظمات غير الحكومية

العمل الاجتماعي

قبل أن ندخل في موضوعنا الرئيس وهو المنظمات غير الحكومية بالشرح والتحليل، يجب أولاً أن نستعرض مفهوم العمل الاجتماعي، ونشأة المنظمات غير الحكومية.

مفهوم العمل الاجتماعي:

"العمل الاجتماعي هو العملية التي يتم بها تحسين الأوضاع الاجتماعية في أي مجتمع عن طريق تعديل السياسات الاجتماعية والتركيب الاجتماعي في الدولة، والحصول على برامج وخدمات حكومية جديدة، على أن تتم هذه العملية في حدود النظم والقوانين المرعية في الدولة[٦].

ولكي تتضح المسالة نصوغ الموضوع بالشكل الآتي:

١. تهدف كل حكومة إلى مساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

٢. لهذا يجب على الحكومة أن تستجيب لآراء الشعب وملاحظاتهم.

٣. على أن هذه الآراء والاقتراحات قد تتضارب مع اقتراحات شعبية أخرى من ناحية، كما قد تكون أكبر من إمكانات الحكومة من ناحية أخرى.

٤. ومع ذلك فعلى الحكومة أن توفر الطريق القانوني لجميع المواطنين، لكي يدلوا بآرائهم واقتراحاتهم، ثم تقوم هي بالتوفيق بين تلك الاقتراحات وتنفيذ ما يهم الأغلبية.

هذه العملية – عملية توصيل آراء الشعب واقتراحاته للحكومة بطريقة قانونية بغرض تحسين الأوضاع الاجتماعية – هي العمل الاجتماعي الذي نحن بصدده.

وهكذا يمكن تحديد دور العمل الاجتماعي من ناحيتين:

١. قيام المواطنين بمجهود للحصول على خدمات حكومية جديدة، أو تحسين خدمات حكومية قائمة في حدود السياسة والقوانين السائدة.

٢. قيام المواطنين بمجهود لتغيير السياسة والقوانين الاجتماعية الموجودة، أو إيقاف سياسة مقترحة لصالح المجتمع.

نشأة المنظمات غير الحكومية

أولاً: في الوطن العربي والمجتمع الإسلامي:

شهد المجتمع العربي على طول تاريخه أشكالاً متعددة من هذه التنظيمات، لعبت دوراً فاعلاً في الممارسة المنظمة للعطاء والتطوع والتكافل الاجتماعي، والمشاركة الإيجابية في أعمال الخير ودرء المخاطر، ونشر الوعي والتعاون والاستنارة، واتسمت بتراكم تقاليد وممارسات متواصلة.

واعتبر الدين الإسلامي الصدقة واجباً على الأغنياء ويجب أداؤها لمنفعة الفقراء وأنشئت لها إدارة خاصة تهيمن على جميع أعمال الإحسان طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ثم أنشئت المؤسسات الخيرية كمؤسسة جامع عمرو بن العاص وهو أول مسجد أنشئ بمصر سنة ٢١هـ وفيه مصلى وصحن، ودار ضيافة للفقراء، بالإضافة إلى عيادة لعلاج الفقراء [٧].

هكذا لعب المسجد منذ فجر الإسلام دوراً مهماً في هذا السياق، لم يقتصر على أداء الشعيرة، ولكنه مثل مؤسسة تعليمية ثقافية واجتماعية، وبخاصة في فترات غياب الدولة وتردي أحوال المجتمع.

كذلك لعب الوقف الإسلامي، الذي نشأ بعد الهجرة بفترة، دوراً تاريخياً في تغذية العمل

الخيري، وتمويل المنظمات الأهلية. وقد اتجهت مخصصات الوقف لتحقيق العديد من الأعمال الخيرية، مثل حفر الآبار، وتعبيد الطرق، وإنشاء المساجد والمدارس ومشفى مرضى العقول، والمقابر وملاجئ الأيتام إلخ.

وارتبط ظهور أول منظمة شعبية غير رسمية في التاريخ العربي بالطرق الصوفية، والتي عكست هي الأخرى العلاقة بين الدين والمبادئ التي ينطوي عليها من جانب، والعمل الخيري والتكافل الاجتماعي من جانب آخر، وقد نشأت هذه الطرق في القرن الثاني الهجري، وتضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول قائد ديني، تقرباً إلى الله من خلال العبادة والعمل الخيري، وهي لا تزال أشهر المنظمات ذات الجذور الشعبية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي.

ويضاف إلى هذه المنظمات، أشكال للعمل الجماعي التطوعي، ساد طويلاً لدى الجماعات الشعبية العربية، وقصد بها المساعدة بتعاون عدد من الأفراد في تحقيق مشروع ذي طابع عام أو خاص. وقد ظلت هذه المنظمات والأشكال تلعب دورها العفوي في المنطقة العربية، لتظهر معها الجمعيات الأهلية مع بدايات القرن الماضي، بفعل تبلور البرجوازية العربية بخليطها المحلي والأجنبي في بعض الأقطار العربية، ونتيجة لتآكل وانهيار نظام الطوائف الحرفية، وبتأثير المثقفين العرب واحتدام القضايا السياسية والاجتماعية.

ولم تلبث هذه الجمعيات بعدما قامت، أن كثُرت لتشمل معظم الأقطار العربية، وان اختلف توقيت نشأتها، أما في أقطار الخليج العربي فقد كانت نشأتها من خلال النوادي الأدبية في البحرين عام١٩٦٩ والكويت عام١٩٢٣. ثم كانت الطفرة في الستينات والسبعينات من القرن الحالي[٨].

ثلاثة أجيال من المنظمات غير الحكومية العربية

يمكن تمييز ثلاثة أجيال من المنظمات غير الحكومية العربية، حيث كانت أولى المنظمات التطوعية الخاصة من الطراز الحديث، والتي أسسها المغتربون اليونانيون في الإسكندرية بمصر عام ١٨٢١ منظمة خيرية كلياً. وقد أثار هذا الشكل العصري من أشكال الرعاية الاجتماعية إعجاب المصريين. ثم عاد عدد من التلاميذ المصريين إلى مصر بعد دراستهم في أوروبا، فبدأوا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بمحاكاة اليونانيين.

وقبل أن ينتهي القرن التاسع عشر كانت قد تأسست مئة منظمة أهلية تقريباً، وأنشي معظمها بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢. وقد شعر عدد من المصريين المتعلمين بأن الحاجة تدعو إلى مثل هذه المنظمات غير الحكومية وذلك لملء الفراغ الذي أحدثه عدم وجود دولة قومية مستقلة تقوم بأعمال الرعاية.

استمر عدد المنظمات غير الحكومية في مصر والبلدان العربية الأخرى بالتزايد في النصف الأول من القرن العشرين، وظل معظمها يركز في نشاطه على أعمال الرعاية وتقديم الخدمات.

وابتداء من الخمسينات فصاعداً أخذ الوطن العربي يشهد ظهور الجيل الثاني من المنظمات غير الحكومية. جمعيات تطوير الجماعات، وكانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حافلة بالمذاهب السياسية المتصارعة والنماذج المتنافسة الخاصة بالتنمية والترفيه عن الناس.

لذا كان من الطبيعي أن تظهر منظمات أهلية ذات توجه نحو التطوير والتنمية في الساحة العربية. ومع أن الأنظمة الشعبوية العربية كانت ترتاب بالمنظمات غير الحكومية القديمة فحاولت

السيطرة عليها أو جعلها بلا حول ولا قوة، إلا أنها دعمت منظمات التطوير غير الحكومية الجديدة. وقد بلغ هذا الجيل الثاني ذروته العددية في الستينيات والسبعينيات.

أما الثمانينيات فقد ظهر خلالها جيل ثالث من المنظمات المتخصصة ببث الدعوات وكان ظهورها مدوياً، وبدأ ذلك بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٣. وقام عدد من هذه المنظمات بحشر كلمة " منتدى " في أسمائها عن عمد، (مثل منتدى الفكر العربي ومنتدى العالم الثالث والمنتدى الأهلي الجديد). وتم إنشاء بعضها بصفة شركات مدنية أو شركات مهنية، وذلك تحاشياً لقوانين متعنتة قد تحد من نشاطها أو تحرمها من العمل.

ومع أن هذه المنظمات لا تكون سوى جزء ضئيل من المنظمات غير الحكومية العربية البالغ عددها سبعين ألفاً، إلا أن الجيل الثالث من المنظمات المتخصصة ببث الدعوات هو الآن في الصدارة من مجموع التشكيلات الاجتماعية الأهلية التي امتدت لتكون شبكات إقليمية ودولية معاً، الأمر الذي يبدو أنه يوفر لها شيئاً من الحماية ضد المحاولات الحكومية للسيطرة عليها أو سحقها [٩].

ثانياً: في أوربا والدول الغربية

لا شك أن المجتمع الأهلي، كميدان يتوق فيه المواطنون الدخول في جمعيات من خارج المؤسسات الحكومية للسعي من أجل أهداف اجتماعية أو ثقافية أو مهنية أو خيرية أو غيرها من الأهداف المشابهة، هو في حيز الوجود في أمريكا وفي جزء من أوروبا منذ زمن طويل.

أما في أجزاء أخرى من أوروبا الغربية مثل ألمانيا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا، فقد حدث توقف في هذا المضمار جراء الحكم النازي والفاشي. كان التوقف في هذا السياق يتسم بقيود تفرضها أنظمة مستبدة على سلسلة من الحريات التي كان يمارسها المواطنون في السابق.

ومن الصواب القول بأن المجتمع الأهلي، بمعناه الواسع، كان موجوداً كحقيقة من حقائق الحياة في العالم الأنغلوسكسوني وفي بعض الأجزاء من أوروبا لفترات غير منقطعة وطويلة جداً، وأنه موجود كحقيقة من حقائق الحياة في معظم أنحاء العالم الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه وجد كميدان تمارس فيه الحرية الفردية من خلال تفاعل متبادل طوعي مع حريات فردية أخرى...

كيف ظهر المجتمع الأهلي؟ إنه برأيي الخاص قد ظهر ببطء شديد مع نشوء البورجوازية في أوروبا قبل نحو ثلاثة قرون، من خلال عملية بعينها بدأت فيها البورجوازية تكتسب الثروة والاستقلال فتطالب من ثم بالحريات والحقوق. ومما له مغزاه أن نجد في كتابات الفلاسفة جملة **Burgerliche Gesellschaft** (أي المجتمع البرجوازي) كناية عن مصطلح المجتمع الأهلي.

ومع أن علم اللغات لا يقرر بشكل تام معاني الكلمات لكنه يوحي بدلالتها. وقد يعني الفلاسفة كلمة مدني باستعمالهم كلمة بورجوازي لكن استعمال هذا المصطلح الأخير يلقي بظلاله على مفهوم المجتمع الأهلي...

لقد أثمرت البورجوازية حركة التنوير ومذهباً أخلاقياً لا يقوم بالضرورة على الدين (ومن هنا جاء النظام الذي وضعه كنت)، كما أن البورجوازية قادت الثورة الفرنسية، وعلى الرغم من الانتكاسات المتعددة اعتباراً من نابليون الأول إلى عودة الملكية وحتى نابليون الثالث، كانت نواقيس الثورة الفرنسية هي التي أعلنت في

النهاية عن جنازة الحكم الاستبدادي. وكانت هناك الثورة الأمريكية وهذان الحدثان، أحدهما على هذا الطرف من الأطلسي والآخر على ذاك، قد أعطيانا إعلاناً لحقوق الإنسان.

ومهما يكن أصل المجتمع الأهلي في التاريخ، فقد ظل من الصحيح القول بأنه عمل على تكوين بُعد قيّم للحياة في الغرب، وهو، كعدد آخر من الأمور القيمة التي تظل من دون أن يلحظها أحد حتى تُفقد، لم يُولِ انتباهاً كثيراً من قبل المجتمع. بَيد أن الحالة تختلف في أوربا الشرقية حيث أدى الحرمان من الحرية إلى التشوق إليها، ففي أوساط الثمانينيات من القرن الماضي، لاسيما في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، أخذت تُسمع الأصوات المطالبة بمجتمع مدني(١٠).

وهكذا نجد أن أوروبا الغربية ومن بينها إنجلترا، كانت تعيش في ظل النظام الإقطاعي وكان البعد الاقتصادي والاجتماعي شاسعاً بين طبقة الإقطاعيين وطبقة العاملين، كذلك الحال في ظل النظام الرأسمالي البرجوازي، عندما انتشرت معالم الثورة الصناعية في أوروبا، ووقع في ظل النظامين الكثير من المواطنين المغلوبين على أمرهم صرعى للإقطاع والرأسمالية والبرجوازية، وإن مساوئ هذا النظام دفعت إلى بذل الجهود الإنسانية والتي أسفرت في نهايتها عن قيام الكنيسة بدورها في تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين، وقيام النبلاء والميسورين في إطعام الفقراء وعلاجهم في مستشفيات شيدت للمرضى والفقراء، بعد ذلك قامت منظمات أهلية من أصحاب الحرف (الجليد) بتقديم المساعدات المختلفة لأعضائها فقط، وبمرور الزمن أخذت بعض المؤسسات بتعليم الأطفال الفقراء ومساعدة الراغبين في الزواج من المعدمين(٧).

وأمام هذه الظروف، كان من الطبيعي أن يتجه التفكير من أهل الخير إلى إنشاء بعض التنظيمات لمساعدة الفقراء والمحرومين، وأخذ عدد هذه المنظمات يزداد بعد القضاء على النظام الإقطاعي، وذلك لأن النظام الرأسمالي الذي حل محل النظام الإقطاعي لم ينجح في القضاء على مشكلة الفقر في أوروبا.

وانتقلت فكرة التنظيمات إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إنجلترا كمستعمرة لهذه البلاد، غير أن هذه التنظيمات عرفت طريقها إلى التطور في الولايات المتحدة الأمريكية بخطى سريعة بعد حصولها على الاستقلال. ولما ازداد نشاط المؤسسات الخيرية نتيجة للكساد الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب الأهلية، وتكونت جمعيات تنظيم الإحسان، واتسع انتشارها، بدأت تقوم بعقد مؤتمرات على مستوى الولايات المتحدة اعتباراً من عام ١٨٨١ م.

ثم اتجه التفكير إلى عقد مؤتمرات سنوية على مستوى الدولة لتلك المؤسسات والجمعيات لتبادل الخبرات فيما بينها والعمل على تنسيق جهودها، وأدى حاجة مؤسسات الإحسان إلى التمويل إلى ظهور نوعين منفصلين من الأجهزة وإن كانتا مرتبطتين هما (جمعيات تنظيم الإحسان، وأجهزة التمويل المشترك) وقد صاحب هاتين الحركتين حركة " المحلات الاجتماعية وأدى تطور الحركات الثلاث إلى تكوين تنظيمات لتنسيق الخدمات الاجتماعية على مستويات مختلفة (١١).

ثم تطورت الهيئات الأهلية حتى وصلت إلى ما هي علية الآن، كما سترى عند التطرق لتعريفات المنظمات الأهلية، وأصبحت قوة لا يستهان بها، ويُعمل لها ألف حساب، خاصة في عصر العولمة، وأصبح ينظر إلى المنظمات الأهلية التطوعية على

أنها الأقدر في التعرف على مشاكل الناس، والأقدر على تغيير حياتهم إلى الأفضل واتسعت أجندة العمل الأهلي لتتجاوز تلك المرحلة المقصورة على مجالات البر والأعمال الخيرية ومجالات تحسين سبل المعيشة بشكل عام في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، إلى مرحلة المشاركة في صياغة أولويات القضايا الدولية.

مفهوم المنظمات غير الحكومية

عند استعراض مفهوم المنظمات غير الحكومية بأبعادها المختلفة، وصولاً إلى توضيح المقصود بتلك المنظمات والدور المنوط بها في خدمة المجتمع والعمل التطوعي، واجه الباحث إشكالية تعدد المسميات والتعريفات حيث يتناول كل كاتب المفهوم بتسمية مختلفة ومن منظور مختلف يتيه معه القارئ، لذلك ارتأى الباحث عرض المسميات والتعريفات المختلفة للمنظمات غير الحكومية مع شرح المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلى توضيح كما يأتي:

أولاً: مشكلة التعريف وتعدد المسميات

تعددت المسميات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، وتتعدد التعريفات ما بين: المنظمات التطوعية، المنظمات التطوعية الخاصة، المنظمات غير الحكومية، منظمات القطاع الثالث، المنظمات غير الهادفة للربح، المنظمات الأهلية، المنظمات الخيرية، جمعيات النفع العام، منظمات القطاع المستقل، الجمعيات الأهلية، المنظمات المعفاة من الضرائب، منظمات التغيير الإنساني، ومنظمات ربط ووصل المجتمع وغير ذلك من التسميات المتعددة.

وعلى الرغم من تعدد المسميات والمصطلحات التي تعبر عن ظاهرة المنظمات التطوعية، واختلاف هذه المنظمات من حيث الأهمية والحجم والنشاط ومناط الاهتمام في الدول والثقافات المختلفة، فإنها تؤدي وظائف متشابهة، حيث تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعي، وتقدم الخدمات الاجتماعية، وتدافع عن حقوق الإنسان، وفي بعض الدول تُعد الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهة الاجتماعية. وتعد سمة الطوعية والانحياز الشخصي السمة الأولي التي تميز هذه المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات الأخرى(١٢).

ويتوقف تصنيف الجمعيات الأهلية على أهدافها ومجالات نشاطها إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه عملية التصنيف للجمعيات الأهلية في بعض الدول ومنها دول مجلس التعاون الخليجي هو ليست فقط تعدد أنشطتها وتنوعها في مجالات وميادين متعددة، بل عدم دقة ووضوح أهدافها، الأمر الذي يحدث إرباكاً منهجياً لعملية التصنيف.

وهكذا تسود الفوضى والارتباك في استخدام المفاهيم والمصطلحات التي توصف العمل الأهلي وجمعياته، لهذا لم يتم التوصل إلى اتفاق موحد في التوصيف للعمل الأهلي، بل هناك تنوع ضخم أصبح يتداول في الكتابات والأدبيات العالمية والعربية، وترجع الأسباب الرئيسية في ذلك إلى ما يأتي: (١٣)

١. حداثة البحث والدراسة، والاهتمام نسبياً بهذا المجال على المستويين العربي والدولي.

٢. اختلاف التوصيفات القانونية لهذه الجمعيات من مجتمع إلى آخر.

٣. اختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول المختلفة.

فما درج على تسميته بـــ " الجمعيات الأهلية " لو رُدّ وأرجع إلى فحواه الأصلي، لعنى غير ما تعارف حاملوه على تضمينه. فعندما يتكلم الناس

عادة عن " الجمعيات الأهلية " يشيرون إلى هيئات منبثقة من المجتمع، لا فرق عندهم على ما يبدو، بين كونها (طبيعية) وبين كونها تجمع أشخاصا فرقتهم الولادة أو النسل أو العشيرة، ويفسر (المعجم العربي الحديث) "الأهل" بـــ (العشيرة وذوي القربى) فنستنتج بسهولة، بأن الصفة اللصيقة بهذا المفرد هي الصفة الطبيعية لذا فإن تبني السمة الأهلية للجمعيات التي نحن بصددها هو تبنٍّ يصبح جزئياً.

أما الجزء الصحيح الآخر، فهو تسمية هذه الجمعيات بـــ " المدنية ": فالعديد منها غير قائم على النسب العصبي، وقد اجتمع أعضاؤها على همّ عامّ، اجتماعي، فانتظموا على أساسه: دون أن يلغي ذلك تداخلاً بين صفتي المدنية والأهلية. والسبب على الأرجح أن التعايش بين القديم، أي التضامن " الطبيعي " والجديد، أي التضامن القائم على المواطنة، مازال مكتوباً له حياة طويلة على الرغم من بعض المظاهر.

أما الاكتفاء بالصفة الطوعية لتسمية هذه الجمعيات فهو بدوره يتسم بالصحة الجزئية: ليس فقط لان بعضها صار محترفاً، ويتوق بعضها الآخر إلى الاحتراف، بل أيضاً لأن قسطاً وافراً من الصفة الأهلية يرخي بظلاله وبتقاليده على بعضها المتبقي، فيحوّل الطواعية إلى طقوسية أشبه بالمبايعات المرتّبة فصولها سلفاً.

وما ذاع مؤخراً من صفة غير حكومية **(ONG'S)** لهذه الجمعيات ليس خطأً فحسب، بل يطرح أيضاً إشكالية استقلالية هذه الجمعيات تجاه الحكومات التي تحكم بلدها. لنبدأ بالنشأة والتي لا تحصل إلا بإذن من الوزارة المختصة [١٤].

ثانياً: تعريف المنظمات غير الحكومية

من خلال اطلاعنا على أدبيات الموضوع، يمكن لنا أن نستعرض أهم التعاريف والمسميات المختلفة للمنظمات غير الحكومية، في محاولة لاستيضاح هذه المفاهيم، وإزالة الغموض الذي يعتريها في بعض الأحيان، وهذه المسميات والتعاريف هي:

١. مصطلح القطاع التطوعي

ومصطلح القطاع التطوعي يركز على العمل على عنصر التطوع من قبل الأفراد، إلا أن هذا المصطلح يغفل دور الأفراد الذين يعملون بأجر في هذا القطاع.

٢. المنظمات غير الحكومية

ومسمى المنظمات غير الحكومية يوحي باستقلالية هذه المنظمات عن القطاع الحكومي.

٣. الجمعيات والمؤسسات الخاصة

ويعرف القانون الجمعيات بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر بمدة معينة أو غير معينة،تتألف من أشخاص طبيعيين أو من أشخاص اعتباريين، لغرض غير الحصول على ربح مادي.

أما المؤسسة الخاصة فتنشأ بتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون القصد إلى ربح مادي ويشترط القانون في إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب (النظام الأساسي) موقع عليه من المؤسسين كما اشترط أن يكون تخصيص المال لإنشاء المؤسسة بسند رسمي يعتبر دستوراً للمؤسسة (لائحة النظام الأساسي للهيئات الأهلية.[١٥]

٤. مصطلح القطاع الثالث

ويشير هذا المصطلح إلى أن هذه المنظمات تعمل خارج نطاق الحكومة وقطاع السوق، حيث شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات، على وجه الخصوص، تصاعداً غير مسبوق في مكانة المنظمات الأهلية، كقطاع ثالث إلى جانب

الحكومة والقطاع الخاص، وارتبط بذلك خطاب سياسي مرحب بدور هذه المنظمات في عملية التنمية، في إطار متغيرات عالمية وإقليمية تؤكد أهمية هذا الشريك في عملية التنمية.

٤. مصطلح القطاع المستقل

ويركز هذا المصطلح على الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال، ومع ذلك فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة، وعلى مصادر تمويل أجنبية في بعض الأحيان.

٥. مؤسسات المجتمع المدني

"ومقولة المجتمع المدني تعني مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي طوعياً، وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاج لثقافة الأمة الأوسع وهي ثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعي العام والمنهجي في إطار ديمقراطي، ووفق هذا التعريف فإن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتي تتوسط بين الأفراد والدولة.[١٦]

والمجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع، والتي تعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة، إن المجتمع المدني هو أساسا مجتمع تعددي، أي متعدد الجماعات والروافد والاتجاهات والقناعات والميول والتي هي مصدر الحيوية والإبداع.

ولا يمكن تخيل المجتمع المدني بدون المؤسسات المجتمعية والأهلية، والتي تتنوع بتنوع الفئات والجمعيات، وتختلف عن بعضها بعضاً من حيث النشاط والحجم وعمق الانتماء ودرجة التضامن، كما تختلف باختلاف مستوى وعي الأعضاء بمصالحهم وشرعية مطالبهم.

ولابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تتمتع بالاستقلالية التنظيمية والإدارية عن الدولة والسلطة السياسية، قد انتعش العمل المدني العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث بلغت هذه المؤسسات في أواخر الثمانينات إلى ما يربو عن ٧٠ ألف منظمة وذلك لعدة عوامل منها.[١٧]

١. تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التي لم تلبها الدولة.
٢. اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
٣. زيادة الموارد المالية الفردية.
٤. نمو هامش الحرية.

٦. المجتمع المدني عبر القومي

المجتمع المدني عبر القومي تعبير جديد، شاع وتردد كثيرا في العامين الأخيرين على وجه الخصوص، وهو يعكس موضوعا على درجة عالية من الأهمية مرشح للعب دور رئيس في القرن الحادي والعشرين والمجتمع المدني عبر القومي هو مجموعة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، التي تتخطى الحدود القطرية لتمتد إلى أقاليم العالم، وتتبنى قضايا لها سمة عالمية، قد تعكس حركات اجتماعية عبر قومية مثل قضايا المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان.[١٨]

إن المفهوم بالشكل الذي طرحناه غير حديث، فهناك منظمات عالمية غير حكومية متعددة ومتنوعة. وبعضها حاصل على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة، إلا أن الجديد هو الاهتمام العلمي والعملي غير المسبوق بالظاهرة، وترشيحها لأن تكون بين أولويات الاهتمام في القرن الحادي والعشرين، وكذلك الارتباط القوي بين العولمة

وبين الاهتمام بالمجتمع المدني عبر القومي.. هذا الاهتمام الذي برز في مؤتمرات عالمية وورش عمل واجتماعات خبراء، وانعكس على سلسلة من الإصدارات الحديثة التي تناقش المجتمع المدني عبر القومي في طرح القضايا والتحديات التي ترتبط به.

إن المجتمع المدني عبر القومي أصبح هو التعبير المفضل عن المجتمع المدني العالمي والذي طرح أخيراً. إن المفهوم الأخير لم يعد يلقى إقبالاً كبيراً من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع، باعتبار أنه قد يتضمن إقصاء لبعض مؤسسات المجتمع المدني، كما أن هناك اختلافاً حول المعايير التي تحدد السمة العالمية، ومن ثم فإن التعبير الجديد محل الاهتمام، والذي استقطب التوافق حوله، هو المجتمع المدني عبر القومي.

٧. ثم ظهر أخيراً مصطلح المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية أو متعددة الجنسية

إن مصطلح المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية هو عبارة عن ــ تجمع من منظمات تطوعية إرادية ــ وأحياناً ما تضم أفراداً ــ غير هادفة للربح ــ مستقلة ذاتيا عن الحكومات، ــ تتبنى أهدافا إنسانية، وتعمل وتنشط في عدد متنوع من دول العالم، وهذه المنظمات لها مجلس أمناء يمثل أقاليم العالم، وينتمي إليها أعضاء من مختلف أنحاء العالم.

وهكذا فإن تخطي الحدود التقليدية لدولة ما، أو إقليم ما أو الإدارة والعضوية متعددة الجنسية، والعالمية، هي سمات أو معايير تميز المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية. إن هذا الفاعل الجديد يتجاوز الإيديولوجيات، ويأخذ بالتنوع، وبإقرار التعددية كملمح رئيس [١٩].

ويتضح أن التسمية المتداولة في الساحة العربية للمنظمات غير الحكومية تغلب عليها تعبيرات: المنظمات الأهلية والجمعيات الأهلية والجمعيات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها لغة الخطاب في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي منظمات ذات طابع شعبي جماهيري غير رسمي بأشكال وأنماط مختلفة، نتيجة لعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ولقد أدى تفاعل العوامل الكثيرة التي أسهمت في بروز هذه التنظيمات إلى إكسابها خصائص محددة انعكست في تنوع الأدوار التي تؤديها في قضايا التنمية، ويمكن إيجاز الخصائص التي تميز المنظمات غير الحكومية العربية فيما يأتي[٢٠]:

١. تطغى صفة التطوعية والاختيارية على أهدافها وممارستها وشروط العضوية فيها.

٢. تلعب المبادرات التلقائية وغير التلقائية، الفردية، والجماعية، دوراً أساسيا وهاماً في مدى فعالية تلك المؤسسات والمنظمات في تحقيق أهدافها، وفي تنفيذ خططها وبرامجها.

٣. يكون العون الذاتي عنصراً هاماً في مدى حركتها وفي استقطاب مواردها المالية وتحفيز طاقاتها البشرية.

٤. أدى الإسهام الشخصي دوره الهام كأداة أساسية لبلورة فلسفتها وترسيخ أهدافها في المجتمع.

٥. تتنوع طبيعة هذه التنظيمات وعوامل نشأتها وأساليب تطورها من قطر عربي إلى قطر آخر، ولكنها تخضع لتأثيرات عاملي الزمن والمكان من حيث رؤيتها وقدرتها على الحركة، وفعالياتها واستقطابها للجماهير.

٦. تستمد خصائصها من الجذور التاريخية للمجتمع وتنشأ في أحضان الحركات السياسية

والاجتماعية والروحية فيه وتنشط كلما توفر مناخ ديمقراطي وسياسي واجتماعي ملائم.

وقد تكون التوصيفات القانونية لمفهوم العمل الأهلي التطوعي مختلفة على صعيد القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم هذا المجال، رغم الاتفاق حول السمات الأساسية التي تُعبر عن مضامين تلك التسميات القانونية المختلفة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك في دولة الكويت توصف [بالجمعيات ذات النفع العام] وفي دولة البحرين توصف [بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الخاصة]، وفي السعودية يستخدم تعبير [الجمعيات والمؤسسات الخيرية]، وفي سلطنة عمان توصف بـــ [الأندية والجمعيات]، وتوصف في دولة قطر [بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة].

ومع هذا الاختلاف في المسميات القانونية للتعبير عن مفهوم العمل الأهلي، فإن الأمر يكون مختلفاً وسط المهتمين والباحثين المعنيين بالعمل الأهلي، وبحث قضاياه ومشكلاته في دول مجلس التعاون، وبخاصة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنهم يتفقون جميعاً على تأكيد استخدام تعبير (مؤسسات المجتمع المدني) وأنه خير توصيف سيسيولوجي مقارب لوضعية العمل الأهلي ومؤسساته الحديثة منها وكذلك التقليدية، كالعائلة والقبيلة والمسجد، كما أن الخطاب الرسمي الخليجي أصبح يتداول هذا المفهوم في المحافل الدولية والعربية.

وبصرف النظر عما يطرحه مفهوم مؤسسات المجتمع المدني من إشكاليات لغوية أو مفاهيمية حسب تقدير بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع، فإن تعبير مؤسسات أو جمعيات العمل الأهلي يوازي في استعماله مؤسسات أو جمعيات المجتمع المدني، وقد يكون توصيف المجتمع المدني قادراً على استيعاب التحولات التي تشهدها الساحة العربية من الخليج إلى المحيط [١٣].

أهمية المنظمات الأهلية

المؤسسات والمنظمات الأهلية وغير الحكومية ضرورة لكل المجتمعات، واستمرار المواطنين بتكوين منظمات أهلية يعبر عن مرحلة صحيحة في تطور حياة المجتمعات، فالمنظمات لا تحقق جانب الانتماء فقط ولكن كحق لكل مواطن في المشاركة في التخطيط لاحتياجاتهم وكذلك حقوقهم، حيث إن مشاركة المواطنين ليست فقط ضرورة في الدول النامية ولكنها أساسية بالنسبة لكل الدول، والمؤسسات الأهلية تُعتبر حلقة الوصل بين الحكومة أي بين الدول والقيادات الشعبية والقاعدة الكبرى من الأهالي.

وتلعب الهيئات الأهلية دوراً رئيسياً في تخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية، حيث تُعتبر هذه المنظمات شريكاً للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس.

وتلعب المؤسسات الأهلية عدة أدوار، من أهمها:

١. توفير الموارد المالية وكذلك المتطوعين نحو العمل الاجتماعي، حيث تعبر هذه المنظمات عن مشاركة المواطنين بالمال بجوار جهودهم الذاتية.

٢. من الأدوار الهامة لهذه الهيئات اكتشاف الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والتي لا يمكن الوصول إليها عن طريق القيادات الطبيعية.

٣. تعتبر هذه المنظمات بوتقة لمشاركة المتطوعين، من حيث تمكنهم من الاستفادة من خبراتهم ومجهوداتهم ومهاراتهم.

مجالات نشاط المنظمات الأهلية

وكاتجاه عام في الأقطار العربية، تشمل هذه المجالات: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية

الأسرة، رعاية المسنين، رعاية المعوقين، المساعدات الخيرية أو الاجتماعية، رعاية الأيتام، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الثقافة والعلوم والفنون والآداب، الحفاظ على البيئة، الصداقة بين الشعوب، الخدمات الدينية، رعاية الأحداث، رعاية المسجونين، التدريب المهني، تنمية المجتمعات المحلية، تأهيل المرأة، وروابط الجيرة والزمالة، إضافة إلى مجالات أخرى مستحدثة يقف على رأسها مجال حقوق الإنسان في البعض من هذه الأقطار[٢١].

من هنا يمكن تفسير تداخل كثير من هذه المجالات، نظراً لاختلاف دائرة اتساعها، وأولويات اهتمامها، والأدوار التي تقوم بها، وفقاً لاحتياجات الأهالي، ووفقاً لطبيعة النظام السياسي والتوجهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات، وفيما يأتي مجالات عمل المنظمات الأهلية:

أ. المجال الخدمي

ويتضمن هذا المجال ميادين متعددة مثل: الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، إضافة إلى ما يتصل بالخدمات الدينية والثقافية.

ب. المجال الفئوي

ويشمل، رعاية بعض الفئات، كالمرأة والأطفال والمسنين والشباب والمعوقين والجانحين والمدمنين.

جـ. المجال التنموي

ويشمل ميادين التنمية المحلية، والتدريب والتأهيل، والإغاثة، وتنظيم الأسرة.

د. المجالات المستحدثة

والملاحظ تصاعد اهتمام عدد من الجمعيات الأهلية في بعض الأقطار العربية بمجالات مستحدثة في نشاطها، أهمها ما يتصل بحقوق الإنسان، وحماية البيئة، حيث نجحت في وضع هذه المجالات ضمن جدول أعمال الحكومات، وإن لم ينف ذلك محدودية وزنها مقارنة بالجمعيات الأخرى، بسبب غيابها عن بعض الأقطار لاعتبارات قانونية وسياسية.

المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية الخليجية

تواجه الجمعيات الأهلية الخليجية قاطبة عدة مشكلات وصعوبات تتشابه في المضمون إلا أنها تختلف في درجة الحدة من دولة إلى أخرى، ويمكن تحديد تلك المشكلات فيما يأتي[١٣]:

١. تناقص عدد الأعضاء في كثير من الجمعيات لأسباب مختلفة، في مقدمتها تزايد الانشغال في الأمور الحياتية الخاصة، وتزايد الاعتماد على الجهات الحكومية الرسمية في تقديم الخدمات.

٢. ضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضوية الجمعيات لتجديد الدماء في الجمعيات الأهلية.

٣. ازدواجية وتعددية العضوية في عدد من الجمعيات، والتي تؤدي إلى تشتت الجهود وإضعاف المساهمة، وتقليل الفاعلية على المدى الطويل وفي مختلف الجمعيات المنتسب فيها.

٤. انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات، وخاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، مما يؤدي إلى الازدواجية، وبعثرة الإمكانيات.

٥. عدم كفاية الدعم المادي الحكومي المقدم إلى الجمعيات، من جهة، وضآلة هذا الدعم بل وانعدامه من قِبل القطاع الخاص من جهة أخرى، في بعض الدول وفي حالات محددة.

٦. ضعف مشاركة أعضاء الجمعيات فيما تقدمه من أنشطة وفعاليات، والاقتصار في كثير من الأحيان في ذلك على أعضاء مجلس الإدارة.

٧. قلة الخبرة وضعف الإمكانات الفنية المتاحة،

وعدم توفير المستلزمات اللازمة لتنفيذ أنشطة الجمعيات.

٨. ضعف التقدير والحوافز المعنوية للناشطين في الجمعيات الأهلية.

٩. عدم توفير التغطية الإعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على إبراز تلك الجهود وأهدافها الإنسانية النبيلة.

دور المنظمات الأهلية في تنمية القوى البشرية ورفع مستوى العمل التطوعي

يُعتبر هذا الدور من أهم الأدوار المنوطة بالمنظمات الأهلية على الإطلاق، بل هو الدور الرئيس الذي تقوم به كافة الجمعيات والمنظمات الأهلية على اختلاف أنواعها وأنشطتها، فهذه المنظمات في الأصل تطوعية، تهدف إلى تفعيل العمل التطوعي وتنمية القوى البشرية لتقوم بدورها على أكمل وجه، والتغلب على ما يواجهها من مشكلات.

وفي الوقت الحاضر، يتعاظم دور المنظمات الأهلية في تنمية القوى البشرية، ويظل البشر هم الهدف الأساسي من التنمية، التي يجب أن تضمن لهم التحسين المستمر لمستوى معيشتهم وتمنحهم الفرص المواتية للإنتاج والاستماع والابتكار. ومن هذا المنطلق، ولتوضيح الصورة أكثر سوف نتناول أولاً: مفهوم التنمية البشرية وأهمية المشاركة الشعبية في التنمية ودور المنظمات الأهلية في هذا المجال. ثم نتناول العمل التطوعي بأبعاده المختلفة باعتباره العنصر الرئيس في عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وصولاً إلى دور المنظمات الأهلية في تفعيل العمل التطوعي ورفع مستوى أدائه.

أولاً: مفهوم التنمية البشرية

تطور هذا المفهوم عبر العديد من المفاهيم، من مفهوم النمو الاقتصادي إلى مفهوم تنمية رأس المال البشري، إلى مفهوم تلبية الحاجات الأساسية ثم الرفاهية، وأخيراً مفهوم التنمية البشرية والتي يعرفها أحد تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنها عملية توسيع اختيارات الناس وحتى يمكن توسيع هذه الاختيارات، يجب توفير المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى إتاحة السلع والخدمات والمعارف، لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها ابتداء من الاحتياجات المعيشية من طعام وشراب ومسكن وتعليم وصحة وبيئة نظيفة وغير ذلك إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع، أي الحضور الفعال في عملية اتخاذ القرار.

وعلى هذا فالتنمية ليست مجرد زيادة الدخل والثروة فقط، بل إن جانبيها الأهم هما تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى المعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بهذه المكتسبة، سواء للتمتع بوقت الفراغ أو للأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية، بمعنى توفير حياة كريمة وطويلة ومنتجة لكل الناس(٢٢).

ثانياً: أهمية المشاركة الشعبية في التنمية

إذا سلمنا باستهداف عملية التنمية لكل الناس فمن البدهي ألا نتوقع نجاح صيغة للتنمية يحددها المجتمع الدولي، وتقوم الدولة بتنفيذها في تجاوز للناس فعلى سبيل المثال، في السياق التاريخي للعلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة، لابد أن ينبع تصور كل مجتمع للحياة الكريمة والطويلة والمنتجة لكل أفراده من داخل المجتمع نفسه، بل ومن قبل فئات الجماهير التي تمثل الغالبية العظمى منه.

وعلى هذا فمن الضروري أن تحدد التنمية أهدافها بحسب الاحتياجات الداخلية للمجتمع،

وانطلاقاً من الاعتماد على الذات، ولأن محور هذه التنمية هو الإنسان فيجب أن تعتمد على مبادرات الجماهير الخلاقة وأن يوزع مردودها بشكل عادل على صانعيها. ويجب أن تتلاءم هذه التنمية مع الظروف المحددة للمجتمع المطبقة فيه. وعلى آليات الاستراتيجية التنموية المعتمدة تغيير هذه الظروف إلى الأحسن تبعاً للاحتياجات التي تقررها الجماهير المستهدفة والمشاركة.

فالتنمية تتحقق من القرار والخبرة والتصور الجماعي للشعب المتوافق مع بيئته الثقافية ومهاراته وحاجاته وتطلعاته. ولن يتم هذا دون أن تشارك الجماهير والأفراد في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية، أي بحياتهم وأوضاعهم وسبل تطويرها وعلى هذا فالتنمية لا تتم دون المشاركة الشعبية، وهذه المشاركة لن تتم إلا بالمشاركة في اتخاذ القرار.

وإذا كان جوهر التنمية بالمشاركة الشعبية هو تعبير كل فئة من فئات الجماهير عن احتياجاتها ومطامحها وانخراطها في تحقيق ذلك، فمن البدهي أن يتناقض هذا المفهوم مع استبعاد أو تهميش إحدى هذه الفئات وهي المرأة. ومن هنا ندرك جوهرية تمكين المرأة من إبراز صوتها وإبداعاتها الخلاقة ومشاركتها.

ثالثاً: دور الجمعيات الأهلية في التنمية بالمشاركة الشعبية

وإذا كانت الجمعيات الأهلية أحد مكونات المجتمع المدني الذي تمثل مؤسساته الساحة التي تدور فيها التفاعلات والصراعات، وغير متعلقة بالربح (غير إنتاجية أو تجارية) ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية (أي النشاطات السياسية المباشرة) والجمعيات الأهلية هي: المؤسسات الطوعية الديمقراطية الغير مستهدفة للربح، والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية أو مشروعات تنموية، ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات، وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات.

وبالتالي فإن دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية يكمن في تأمين مجال يتيح أن تنطلق فيه أفكار وتصورات نابعة من الاحتياجات، الفعلية للقطاعات الواسعة من الجماهير و أن تصاغ بدائل للسياسات على أساس تلبية هذه الاحتياجات والحوار مع الدولة أو الصراع بشأنها، أي أنها تشكل جماعات ضغط معبرة عن الجماهير. وتشكل رؤية بديلة للتنمية تستخلصها من خبرتها في العمل وسط الفقراء. ومن البدهي الإشارة هنا إلى وجوب استقلالها التام عن الدولة حتى تقوم بهذا الدور.

وتساهم الجمعيات الأهلية في تأسيس نظام ديمقراطي عن طريق تدريب الجماهير، وإشراكها في عملية اتخاذ القرار، وخلق الآلية التي تتيح استمرارية ذلك دون أي ممارسة تفرغ دورها من مضمونه(٢٢).

وفي نهاية عرضنا لهذا المحور الهام من محاور البحث، يرى الباحث أنه من الضروري جداً أن تكون الجمعيات الأهلية شريكاً ثالثاً في التنمية، باعتبارها الأقدر على التعرف على احتياجات المواطنين في القرى والمدن والأحياء المختلفة، إلى جانب القطاع الخاص الذي بدأ يأخذ دوره في السنوات الأخيرة كشريك رئيسي في التنمية.

العمل التطوعي

تعددت تعريفات التطوع، وصيغت بأشكال متعددة، ولكنها لا تختلف عن بعضها، فهي ضمن مفهوم أساسي، وقالب واضح، وتناول

تعريف التطوع الكثير من المختصين الذين زادوا عليه تارة، ونقلوا من المعارف العالمية تارة أخرى.

فقد عرفه أحمد مصطفى خاطر بأنه " التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول (٢٣).

وعرفه محمد شمس الدين أحمد بأنه " الجهد الذي يبذله أي إنسان لمجتمعه بلا مقابل، بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤوليات المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على تقدم الرفاهية الإنسانية، وعلى أساس أن الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن في أعمال هذه المؤسسات الديمقراطية ميزة يتمتع بها المجتمع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به"(٢٤).

وقد عرفه سيد أبو بكر حسنين بأنه " المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة، والذي يبذل عن رغبة واختيار، بغرض أداء واجب اجتماعي، وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة"(٢٥).

وقد جاء في تعريف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية التي تصدر عن جمعية الاختصاصيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية أن المتطوع هو " الفرد الذي يشارك بخدماته بدون أجر في عمليات التنظيم والإدارة والتنفيذ الخاصة بالخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية أو الأهلية بمحض إرادته وحريته المطلقة".

وتعريف آخر يرى بأنه " ذلك الجهد، أو الوقت، أو المال الذي يبذله الإنسان بدافع منه لتحمل مسؤوليات مجتمعه، دون انتظار عائد مادي مقابل الجهد المبذول"(٢٦).

ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص عناصر أساسية للتطوع يترتب عليها تفصيل ماهيته بالتحديد والتي تتضح في النقاط الآتية:

١. أن هناك جهوداً إنسانية تبذل، سواء كانت جهوداً عضلية أو عقلية، وهناك تضحية بالوقت والمال.

٢. إن هذا الجهد المبذول، وهذه التضحية المقدمة، لا يقابلها عائد مادي، ولا ينبغي توقع الحصول على هذا المقابل، وإذا ما فرض وقدمت بعض المؤسسات جزءاً مادياً، فسيكون جزءاً رمزياً لا يقابل الجهد المبذول، أو التضحية المقدمة، ولكنه يكون لتغطية نفقات المواصلات مثلاً.

٣. أن الجهد المبذول، وهذه التضحية المقدمة نابعة من دافع ورغبة ذاتية، وتقدم طواعية، ودون إجبار لتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

٤. أن التطوع يقوم على المهارة أو الخبرة السابقة.

٥. يمكن للمتطوع أن يساهم بجهوده وتضحياته لأي مجتمع أو أي تنظيم وليس بالضرورة أن يكون في نفس المجتمع الذي يعيش فيه.

صور التطوع (أنواع التطوع)

هناك عدة تصنيفات للتطوع منها(٢٧).

أولاً: تصنيف حسب الدور الذي يقوم به المتطوع

١. المتطوعون الذين يقومون بالأعمال الإدارية.

٢. المتطوعون الذين يقدمون خدمات مباشرة للمنتفعين.

٣. المتطوعون أعضاء الخدمات التنظيمية والمعاونين.

ثانياً: تصنيف حسب نوع الشخص المتطوع

١. متطوعون محبو الخير (الإنسانيون)

٢. الخبير بشؤون العمل.

٣. مواطنون صالحون.

ثالثا: تصنيف على أساس الدوافع التي تدفع الأشخاص للتطوع

أ. الدوافع الشعورية

البعض ينضم للعمل التطوعي لحاجته إلى أصدقاء، أو الشعور برد الجميل للمؤسسة، أو الاهتمام بنوع معين من النشاط، أو حباً للظهور أو الرغبة في تأكيد ذاته أو قضاء وقت الفراغ.

ب. الدوافع اللاشعورية

البعض ينضم للعمل التطوعي نتيجة رغبة كافية للإحساس بالأمن والحماية أو الوصول إلى مكانة اجتماعية أو إشباع الحاجة إلى الانتماء.

رابعاً: تصنيف حسب نوع العمل الذي يؤديه المتطوع:

أ. التطوع الفني

وهو التطوع الذي يقدم خدمات فنية كالخدمات الطبية أو القانونية أو الاجتماعية ... إلخ .

ب. التطوع غير الفني

وهو التطوع الذي يقدم للمجتمع خدمات غير فنية، وهم المتطوعون الذين يسهمون في برامج وخدمات معينة لا تحتاج إلى ناحية فنية.

أهمية العمل التطوعي

يمكن إجمال أهمية التطوع في الآتي [٢٨] :

١. العمل على سد الفجوة بين ما لا تستطيع الحكومة القيام به، وما لا يرغب فيه القطاع الخاص.

٢. التعبير عن المشاركة الاجتماعية في معناها الواسع، في القضايا العامة.

٣. تنمية وتطوير السلوك الحضاري للأفراد، وتنمية مفهوم المصلحة الاجتماعية العامة، وتعميق روح التكامل.

٤. الحركة التطوعية عادة ما تكون أقدر على التعرف على حاجات المجتمع، ومن ثم التنويه بها ولفت الأنظار إليها.

٥. حشد وتعبئة أفضل للموارد الاجتماعية القومية.

٦. ممارسة رقابة اجتماعية من جانب المنظمات التطوعية على السياسات العامة وتنفيذها.

٧. تقديم قدوة إيجابية في المجتمع لحفز جهود تطوعية جديدة.

٨. إشباع الحاجة الاجتماعية للفرد من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون، والإحساس بالانتماء إلى إحدى المنظمات التي تلقى تقدير المجتمع.

٩. تخفيف العبء المادي عن كاهل المؤسسات الاجتماعية، بمعنى أنه يوفر إضافة حقيقية.

١٠. امتياز المتطوعين بالحماس في الأداء، وهو ما نفتقده في العمل البيروقراطي والروتين الحكومي.

١١. يتيح العمل التطوعي ممارسة حقيقية للديمقراطية الاجتماعية بما يتضمنه من حرية الإقدام عليه، واختيار نوعية العمل، والآراء التي تُبدى خلال الممارسات الفعلية.

١٢. يعد المتطوع أسلوباً إيجابياً للاستفادة من الطاقات في المجتمع، ولشغل الوقت بطريقة بناءة.

١٣. إمكانية سد الفجوة أو ملء الثغرات في بعض التخصصات النادرة في المجتمع عن طريق التطوع.

وكما أشرنا سابقاً، فإن العمل التطوعي إنما هو تعبير مهم عن حيوية وديناميكية المجتمع، وقد بدأت عملية قياس التطوع حديثاً، بحيث يعبر عن تقدم المجتمع الإنساني بحجم منظماته التطوعية وأعداد المتطوعين فيه.

التلازم بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الرسمية الحكومية

يعتبر قيام المنظمات، بأهدافها التي رسمت مسبقاً، ضرورة مجتمعية لكافة المجتمعات. وقيام المواطنين بإنشاء هذه المنظمات وإدارتها، ليس مجرد التزام للتعبير عن الانتماء للمجتمع، ورد بعض الدين إليه، ولكنه في الوقت نفسه يعتبر حقاً يتمتع به المواطنون كافة للمساهمة في تخطيط برامج الحياة الاجتماعية في المجتمع.

ونظراً لما تحققه المشاركة الأهلية من رفع العبء المادي عن كاهل الدولة، قد يظن البعض أن الحاجة ماسة إلى المشاركة الأهلية في المجتمعات المتخلفة، وخلاف ذلك بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، وتعتبر هذه النظرة قاصرة، إذا لم تكن خاطئة في الوقت نفسه، لأن واقع الأمر يؤكد لنا تجاور النشاط الحكومي والأهلي جنباً إلى جنب في المجتمعات كافة. ولكن بالضرورة سوف تختلف العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي من مجتمع لآخر، نتيجة لظروف متعددة من بينها: مدى قدرة وكفاءة الجهاز الحكومي لتلبية وإشباع احتياجات المجتمع، وكذلك الأيديولوجية السياسية التي تقوم عليها، وفلسفة الرعاية وأولوياتها في كل مجتمع على حدة. وقد انقسم المختصون في تعريفهم لهذه العلاقة خلال نظريتين، تقوم على أساسهما علاقة الحكومة بالقـطاع الأهلي (المنظمات الأهلية) وهما [٢٩]:

النظرية الأولى

تعرف بنظرية "السلم التكاملي" وتنصرف هذه النظرية إلى أن الأجهزة الحكومية تضمن للمواطن حداً أدنى للخدمات، وهذا التصور يتناسب مع المجتمعات التي تتميز بوفرة في الموارد الاقتصادية، بحيث يمكن للدولة أن تعمل في كافة برامج الرعاية الاجتماعية التي يحتاج إليها المواطن في المجتمع والتي من شأنها أن توفر له فرص حياة أفضل، ويأتي دور المنظمات الأهلية من حيث ينتهي دور الدولة، بحيث تكمل هذه الخدمات، بل تتوسع فيها أو تحسنها أو تنسق ما بينها، وأيضاً يصبح من مسئولياتها تنبيه الدولة إلى مجالات الرعاية الاجتماعية، واصطلح على تسميتها (العلاقة الرأسية)

النظرية الثانية

وتعرف باسم نظرية الأعمدة المتوازنة وتقوم أساساً على قيام كل من الأجهزة الحكومية والأهلية معاً على تنفيذ الخدمات في كافة الميادين، ويتناسب هذا التصور مع الدول محدودة الدخل أو النامية، من حيث يتم اقتسام مجالات الرعاية بين الهيئات الحكومية والأهلية لتتصدى الدولة للعمل في المجالات التي لها الأولوية بينما تتولى المنظمات الأهلية العمل في المجالات التي تليها من حيث الأهمية ويسير كل قطاع جنباً إلى جنب مع دور القطاع الآخر واصطلح على تسميتها (العلاقة الأفقية).

شكل العلاقة بين الهيئات الحكومية والأهلية

تأخذ العلاقة بين الهيئات الأهلية والحكومية شكلاً أو أكثر، من الأشكال الآتية [١٥].

١. تقوم الهيئات الحكومية بدور الإشراف والتوجيه بالنسبة للهيئات الأهلية للتأكد، من حسن أدائها لدورها في المجتمع في إطار نظامها الأساسي.

٢. تقوم الهيئات الحكومية بالتخطيط ورسم السياسات العامة وتحديد المسئوليات المقبولة للخدمة، وتترك للهيئات الأهلية مهمة التنفيذ.

٣. تقوم الهيئات الحكومية بصرف إعانات مستوية للهيئات الأهلية، تعينها على العمل وعلى تحقيق أغراضها.

٤. تضع الهيئات الحكومية النموذج الذي يحتذى به، بأن تنشئ مشروعات نموذجية، وتدعو الهيئات وتشجعها على عمل المثل.

على أنه لكي تزيد كفاءة المؤسسات الأهلية والحكومية في تقديمها للخدمات الاجتماعية فإنه يلزم مراعاة مجموعة من الأسس العامة، أهمها:

١. أن تقديم الخدمة يجب أن يغطي كل الأفراد الذين تلتزم الحكومة نحوهم بمسؤولية عامة سواء قامت بهذه الخدمة الحكومة مباشرة، أو من خلال المؤسسات الأهليّة.

٢. ضرورة الوضوح في تحديد الخدمات والعملاء، إلى جانب البرامج التي تقدم لهم بالنسبة لكل من المؤسسات الأهلية والمؤسسات الحكومية.

٣. توفير سهل للاتصال وتبادل المعلومات بشكل كاف يتاح للهيئات من خلالها أن تعي حقيقة أنها تعتمد وظيفياً بالفعل على بعضها بعضاً، بمعنى أن تفهم أن تحقيقها لأهدافها مرهون بتحقيق الهيئات الأخرى لأهدافها، وأن تتضح أهمية ما يمكن أن يحققه التعاون لها من فوائد.

٤. التوصل إلى إجراءات أو ترتيبات محددة، يمكن أن يتم التنسيق على أساسها بين كل من الهيئات الأهلية والحكومية حول أنواع التبادل أو التحويل التي يمكن أن تتم بينهما.

٥. وجود معايير خاصة بالسياسات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية والأهلية.

٦. ضرورة وجود تخطيط مشترك من جانب العملاء إلى جانب تقييم استخدام الدعم الحكومي.

٧. ضرورة تحديد الدعم الحكومي لكل من المؤسسات الحكومية والأهلية على أساس تحليل الخدمات.

الشراكة بين الهيئات الأهلية والحكومية

ومع تراجع دور الدولة في عدد من مجالات التنمية، هل يمكن أن تقوم الجمعيات الأهلية باعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدني، بدور في إعداد خطط وبرامج التنمية؟ لقد نما دور الجمعيات الأهلية وتعاظم دورها، وأصبحت شريكاً رئيسياً في التنمية أسوة بالقطاع الخاص، بل أصبحت المنظمات الأهلية تفرض على المستوى الدولي رأيها في قضايا التنمية.

ويرى الدكتور سمير مصطفى[٣٠] أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات الأهلية، إذا أخذ بمستوى عال من الجدية يمكن أن يكون هو الإعلان الفعلي عن كفاءة الأطراف الثلاثة، واتفاقهم على قضايا معينة، مثل إسهام الجمعيات الأهلية وتحسين فرص التوظيف، وكفاءة المنتج، والإسهام في حل مشكلات الفقر والأمية، والارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي.

ويرى الدكتور عادل أبو زهرة[٣١] أنه لابد أن يتوافر عدد من العوامل لنجاح هذا الدور، فعندما تتحدث الحكومة عن مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع الخطة وتنفيذها، لابد أن يكون الحديث من منطلق أن تكون الحكومة جادة لأن تكون هناك شراكة مع الجمعيات الأهلية باعتبارها إحدى منظمات المجتمع المدني، وأن تأخذ هذه العلاقة صيغة الشراكة لا المشاركة، فمفهوم الشراكة يختلف عن مفهوم المشاركة.

فالشراكة معناها أن يؤخذ الرأي الآخر ويوضع في الاعتبار عند اتخاذ القرار، ولكن المشاركة تعني أخذ رأي الطرف الآخر لكن هذا الرأي لا يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

فكلمة الشراكة تعني أن تشرك أطراف المجتمع الفاعلة في المجالس الشعبية، والمجتمع الأهلي والمالي ومراكز البحث العلمي والرأي العام، والهيئات المانحة كلها أطراف شراكة، وقد وعت تجارب الدول الأخرى أهمية مشاركة القطاع الأهلي عندما تتخلى الدولة عن الرعاية ولكي تقوم الشراكة لابد أن تتوافر مجموعة من المقومات، من أهمها، التوازن النسبي لقوة الأطراف المتشاركة، ووجود حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الأطراف، وحد من الاتفاق على تحقيق المصلحة، كما لابد من توافر مقومات عامة أخرى مثل الديمقراطية والشفافية والمحاسبية وحق كل طرف في الحصول على المعلومات الأساسية بالإضافة إلى التسليم منذ البداية بأن يتم الاتفاق التشاركي من خلال الحوار الحر.

وقد بدأت الجمعيات الأهلية بالفعل تقوم بمجهودات كبيرة ومتواصلة في مختلف مجالات العمل العام، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتحفيز المواطنين من الرجال والنساء للقيام بأعمال إنتاجية، وأنشطة تطوعية لتغيير وتطوير مجتمعاتهم المحلية إلى الأفضل.ومع بداية التسعينات بدأت هذه المنظمات تكتسب ثقة المواطنين، وتكسب اهتمام الحكومة واحترام الهيئات الدولية.

وفي الوقت الذي أصبح يشار فيه إلى القطاع الأهلي في العالم كله بأنه القطاع الثالث مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وأصبح ينظر إلى المنظمات الأهلية التطوعية على أنها الأقدر على التعرف على مشاكل الناس، والأقدر على تغيير حياتهم إلى الأفضل، حتى الأمم المتحدة بدأت منذ فترة تفرد وتخصص منتديات أهلية موازية للمنتديات التي تحضرها الوفود الحكومية التي تجتمع لتناقش القضايا التي تمس حياة الناس، سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية، مثلما حدث في مؤتمرات اهتمت بمشكلات البيئة والطفل والمرأة وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية والفقر والغذاء والصحة والتعليم.وأنشأت الأمم المتحدة إدارة خاصة بالمنظمات الأهلية لتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الأهلية من خلال برنامج شركاء في التنمية.

تأثير المنظمات غير الحكومية على حركة العولمة

المنظمات غير الحكومية هي إحدى ركائز التنمية الاجتماعية الأساسية، كما أنها تعتبر شريكاً أساسياً بجانب الدولة والقطاع الخاص في ظل مجتمع الاقتصاد الحر، وأصبح للمنظمات غير الحكومية تأثير قوي على حركة العولمة، من خلال ما تتخذه من وسائل وأساليب وإجراءات مناهضة لها، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور فاعل في التخفيف من حدة الآثار المترتبة على العولمة، وكذلك الحفاظ على تماسك المجتمع وبنائه، ودعم فئاته الخاصة التي تتأثر بهذا النظام.

وهكذا أصبحت المنظمات الأهلية قوة لا يستهان بها، أكثر تعبيراً عن إرادات الشعوب وأكثر ديناميكية في التحرك لحماية حقوقه، وقد رأينا من خلال شاشات التلفزة هذا الكم الهائل من المنظمات غير الحكومية التي تتحرك دوماً لمناهضة اتفاقيات التجارة العالمية ومواجهة العولمة، في حركة اجتماعية احتجاجية تعبر عن آراء وحقوق ومصالح العالم النامي، الذي سوف يتأثر بشكل مباشر بهذه السياسات، وأصبحت هذه المنظمات قادرة على اتخاذ مواقف قوية غير

متأثرة بالتوازنات السياسية العالمية وإرادة الهيمنة الغربية على العالم.

وسوف نتناول هنا تأثير المنظمات غير الحكومية على حركة العولمة من خلال:

المحور الأول: الدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية في مناهضة العولمة

إن ظاهرة العولمة في الفكر الاجتماعي – وكما أوضحنا في الفصل الأول من هذا البحث – هي أحد المواضيع المهمة التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينيات وحتى الآن، وسرعان ما تحولت العولمة إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وهي الآن القوة الرئيسية التي تقود البشرية ككل إلى المستقبل، وأصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم، هي إما سبب من أسباب العولمة، أو أنها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة العميقة، ولاشك أن العالم لا يعرف على الإطلاق إلى أين تتجه العولمة؟ أو ما هي نهايتها؟.. وتبدو العولمة في ظل المعطيات والحقائق القائمة والملحوظة كمجرد فصل جديد في التاريخ الإنساني.

كما أن قوى العولمة: هي قوي علمية معرفية، وتكنولوجية معلوماتية، واقتصادية تكتسح العالم، وأدت إلى الدمج والتقارب الذي يعيشه العالم حالياً، وقوى العولمة هي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت وعجلت من حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص والزمان والمكان ينكمش.

إن قوى العولمة هي المسئولة عن كل الفرص الاستثمارية والمعرفية التي بإمكانها أن تجعل من الدول الغنية أكثر غنى والدول المتقدمة أكثر تقدماً، والدول المهيمنة أكثر هيمنة.

ومن الوسائل المؤثرة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية في الضغط على قوى العولمة والتأثير عليها والحد من تأثيراتها السلبية ما يأتي (بتصرف) [٣٢]:

١. بدأت المنظمات غير الحكومية في كل مكان تناهض العولمة، واستخدمت السلاح نفسه وهو الثورة التكنولوجية الحديثة، متمثلة في الثورة المعلوماتية وأداتها الرئيسية وهي الإنترنت، للترويج لحقيقة العولمة وهيمنتها على العالم، وبدأ الوطنيون والمثقفون والمناهضون في كل مكان مقاومة العولمة.

٢. توحيد الصفوف وتنظيم الجهود، وبدأ ظهور الدور الثوري الكامن في شبكة الإنترنت، وإمكانية استخدامها كأداة حاسمة في تعبئة جميع تيارات المقاومة العالمية ضد سادة العالم المتحكمين في الأسواق، وتتصدرهم منظمة التجارة العالمية، التي تشكل أبرز أضلاع المثلث المعروف بمجلس إدارة اقتصاد العالم، ونعني بهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣. استخدمت المنظمات غير الحكومية جميع أشكال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بدءًا من المطبعة ووصولاً إلى البث الإلكتروني، كوسيلة لتنظيم المتأثرين سلباً بالعولمة، والمطالبين بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمطحونين والثوار وهكذا اتحدت صفوف المجتمع المدني في العالم كله. وتُعد مظاهرات سياتل حلقة من سلسلة المعارك الهجومية التي انطلقت من الإنترنت ضد العولمة وسيطرة السوق، واستمرت الحرب على أجهزة الإنترنت عدة شهور قبل انعقاد المؤتمر.

٤. شكلت المنظمات غير الحكومية جبهة معارضة واسعة ضد منظمة التجارة العالمية من

مختلف بلدان العالم، أي قيام تحالف جديد وفريد بين المتأثرين والغاضبين من عمال الصلب وأنصار حماية البيئة والفلاحين والمزارعين والمطحونين في كل مكان ضد أباطرة العولمة، ولقد اشتدت حرب المواقع على شبكة الإنترنت بين أنصار المنظمة وخصومها، وتصاعدت من خلال بيانات ووثائق تبث يومياً على شبكة الإنترنت، تفند دعاوى أنصار العولمة، وتفضح الأدوار المعادية للبيئة وحقوق الفقراء، ومقاومة نزعتها الاستهلاكية المفرطة.

٥. تنظيم الاحتجاجات، والتنقل بين المؤتمرات المختلفة، من أجل العدالة الاجتماعية من خلال مواقع الإنترنت، لتوحيد الجهود أثناء انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة في جنيف وسياتل بأمريكا١٩٩٩، ومؤتمرات براج بجمهورية الشيك، واستوكهولم ودافوس عام٢٠٠٠ وحتى أحداث قمة جنوة في إيطاليا، والتي كانت أعنف معركة حتى الآن وشكلت بالفعل مشروع ثورة ضد العولمة في يوليو٢٠٠٠، وديربان ٢٠٠١.

ولم يكن مفاجئاً أن يجتمع في سياتل أكثر من١٠٠ ألف شخص، وأن يجتمع في جنوة أكثر من٢٠٠ ألف متظاهر، يمثلون٧٥٠ جماعة ونقابة ومنظمة غير حكومية، وأن تندفع في استنبول بتركيا مظاهرة للتنديد بالعنف المفرط الذي مارسته سلطات الأمن ضد المتظاهرين، وحدث الشيء نفسه في بريطانيا وألمانيا، وحول تحديد ماذا حدث في سياتل، يقول المناضلون: إن القرن الحادي والعشرين بدأ في سياتل عندما انفجر غضب المجتمع المدني العالمي في وجه سادة السوق.

لقد كان استقبال اجتماع سياتل في أمريكا بموجة من المظاهرات الصاخبة، التي تحركت من ميدان الأمم في جنيف بسويسرا يوم٢٧ نوفمبر١٩٩٩ قبل بدء الاجتماعات، من أبناء المجتمع المدني في كل بلدان العالم، ومن أعضاء٨٧ منظمة خاصة وجمعية أهلية وفئة اجتماعية يعبرون عن مخاوفهم من تحرير الأسواق وهيمنة النظام العالمي الجديد، شارك في تلك المظاهرات آلاف المواطنين والزراعيين يساندهم نخبة من رجال الاقتصاد والفكر والمال، من بينهم موريس إليه أستاذ الاقتصاد الفرنسي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد. تم تنظيمهم جميعاً عن طريق الإنترنت، وبدأ خروج المظاهرات الاجتماعية إلى شوارع العالم من جنيف إلى سياتل في أقصي شمال الولايات المتحدة من الفترة ٣٠ نوفمبر إلى٤ ديسمبر١٩٩٩، ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ووسط محاولات تصوير العولمة بأنها تقدم صورة وردية لمستقبل العالم.

ويرى الباحث أن من الأسباب التي أدت إلى ظهور المنظمات غير الحكومية بهذا الدور المؤثر، هو عدم قيام الحكومات الرسمية بدورها بعد أن أصبحت مكبلة بالاتفاقيات الدولية وغيرها من الاعتبارات التي تحد من فعاليتها في مناهضة العولمة، وعلى رأس هذه الاتفاقيات اتفاقية الجات.

وهكذا نجد أن المنظمات غير الحكومية أصبحت تشكل بالفعل قوة ضغط عالمية الطابع والانتشار، وأن صوتها أصبح مسموعاً بقوة،وهي لا تقوم باحتجاجاتها لمجرد الاحتجاج وإنما لأن هناك مطالب محلية في بعض الأحيان وعالمية في أحيان أخرى ترى الجماعات المناهضة للعولمة أن تحقيقها مهم لمصلحة العالم على مختلف الأصعدة.

كما نجد أن المنظمات غير الحكومية في مناهضتها للعولمة، تظهر بأساً حقيقياً في المطالبة ببعض المكاسب للدول الفقيرة مثل إسقاط الديون عنها، وأن قوة هذه الجماعات شكلت بالفعل عامل ضغط قوي

لدفع قادة الدول الكبرى على الاستجابة لهذا المطلب الذي طالما نادت به الدول الفقيرة، ولم يسمع لها أحد، لأنها ببساطة ليست قوة ضغط فعالة على الدول الكبرى.

أما الجماعات المحلية المعارضة للعولمة، فإنها تشكل بالفعل قوة ضغط في إطار النظم الغربية الديموقراطية، وربما يفسر هذا جانباً من فعالية معارضي العولمة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، التي تملك نظما ديمقراطية، ويمكن للجماهير أن تضغط على حكوماتها وقياداتها، مقابل ضعف أو عدم وجود جماعات من مناهضي العولمة في الدول النامية صاحبة المصلحة الأساسية في هذا المجال، حيث إن محدودية النظم الديمقراطية الحقيقية في الدول النامية تقلل من فرص نمو وازدهار مثل هذه الجماعات، كما أنها حتى لو وجدت فإن الدول الكبرى لن تسمع لها بجدية لأنها ببساطة لا تشكل قوة ضغط عليها، إلا إذا كانت قوة يُعتد بها، ولها علاقات مع نظرائها في الدول المتقدمة.

وعلى أي حال، فإن حركة مناهضي العولمة التي بدأت ضعيفة وعُوملت باستخفاف في البداية قد اكتسبت قوة كبيرة وأصبحت بالفعل قوة ضغط يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل ملامح العولمة باتجاه ربما يكون أكثر إنسانية وعدلا.

ثانياً: دور الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية في التأثير على حركة العولمة

برزت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية، لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدني، وفي هذا الإطار يثار العديد من علامات الاستفهام التي تحتاج إلى النقاش والدراسة المتعمقة، ولعل من أهم علامات الاستفهام ما تعلق بطبيعة المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، ومدى فاعليتها؟ ما الأطر التنظيمية لها؟ ما علاقتها بالعولمة؟ هل هي فاعل أم تابع، وما مجالات تحركها؟ (٣٣)

وقبل أن نناقش هذه الأسئلة، من المهم التعريف بالمنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية (أو متعددة الجنسية)، فهي تجمع من منظمات تطوعية إرادية، وأحياناً ما تضم أفراداً، هي غير هادفة للربح، مستقلة ذاتياً عن الحكومات، تتبنى أهدافاً إنسانية، وتعمل وتنشط في عدد متنوع من دول العالم.

وهذا الفاعل الجديد يتجاوز الإيديولوجيات، ويأخذ بالتنوع وبإقرار التعددية كملمح رئيس.

وهو فاعل، غالبا ما يتبنى قضايا تمكين المجتمع المدني، ويأخذ بالنظرة الكلية، وبمفهوم الأطر التنظيمية، حيث هناك ثلاثة أطر تنظيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية، وهي: الاتحاد، الجمعية، الشبكة والاتحاد يجد أساسه الدولي في دعم العمل الأهلي المشترك من خلال تحالفات قطرية

أما الإطار التنظيمي الثاني للمنظمات الدولية غير الحكومية، فهو الجمعية، وهو نموذج قائم على توفير قنوات الاتصال بين الأعضاء ويستند على اشتراكات الأعضاء، ويتميز بأنه يوفر سياسة الباب المفتوح في العضوية، وغالباً ما يكون مجلس الإدارة له تسمية عالمية كالجمعية الدولية للجهود التطوعية.

وأخيراً فإن الشبكة **Network** هي أحدث الأشكال التنظيمية التي تأخذها المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية. وهذا النموذج يقوم على مبدأ الشراكة، وهي إطار طوعي اختياري يضم أفراداً ومجموعات ومنظمات، بطريقة أفقية غير تراتيبية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات

والاتصال، وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية، والشبكة تعبير مستعار من علم الهندسة الإلكترونية، تم استخدامه مؤخراً في مجال العمل التنموي، وعمودها الفقري هو الاتصال والتواصل بين أقطاب المجتمع المدني، والعمل كمراكز مساندة وداعمة لقدرات المنظمات غير الحكومية.

والسؤال المطروح كيف تؤثر المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية في حركة العولمة؟

إن الطريقة التي تصبح بها المشكلات عالمية، هي نفسها التي تجعل الحلول الممكنة لها عالمية وهذا يشير إلى إمكان التأثير في النظام العالمي الجديد من خلال اتباع آلياته نفسها. فالعولمة وإن كانت قد ارتبطت ــ وسوف ترتبط ــ بالكثير من المشكلات، وتركيز الثروات، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فإن العولمة تسمح في الوقت نفسه بمساحة من الحرية والديمقراطية يمكن النضال من خلالها.

في إطار العولمة تطور البعد العالمي في مفهوم المجتمع المدني، وبدت المنظمات غير الحكومية فاعلاً اقتصادياً واجتماعاً جديداً على المستوي القومي، وفاعلاً دولياً مؤثراً في الحكومات والرأي العام على المستوى العالمي لأن هناك متطلبات لعولمة نشاط المنظمات غير الحكومية، من أهمها التحرك من أجل النفع العام، ومن أجل الإنسانية كهدف نهائي، وتجاوز الأيديولوجيات، والانطلاق من قيم مشتركة تعترف بالتنوع وتحترم الحريات.

والمنظمات غير الحكومية تستند على نظام من القيم، أو نسق أخلاقي يعكس ثقافة مجتمعية معينة، ومن ثم فإن دخول مئات من المنظمات في عالمية كبرى يثير التساؤل، عن أي ثقافة وأي قيم نتحدث؟ خاصة أن هذا الفاعل الدولي الجديد يضم منظمات من الدول المتقدمة والدول النامية، والسؤال من هو الطرف أو الأطراف التي ستصوغ النظام القيمي؟ وكيف يستطيع المجتمع المدني ــ في بعده العالمي التضامني ــ أن يطور القيم الإنسانية في ضوء التنوع الثقافي، وصحوة الثقافات المتعددة غير المتجانسة؟

مجالات التحرك الفاعل الدولي الجديد

المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية

إن الفاعل الدولي الجديد " المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية " يتحرك في إطار المقارنة الثلاثية: الدولة التي تخلق رأس المال العام، والسوق التي تخلق تراكم رأس المال، والقطاع الثالث الذي يخلق رأس المال الاجتماعي، ويعلن أن أولويته المجتمع المدني. إن هذا الأمر يعيد النظر في قواعد اللعبة على المستوى القومي وعلى المستوى العالمي، ويبدل من أشكال التنظيم الاجتماعي، حيث يسعى الفاعل الدولي الجديد إلى خلق تحالفات دولية مؤثرة من قوى المجتمع المدني.

ويطرح ذلك تساؤلاً عن حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، هل هي عامل رئيسي، أم عامل معتمد مساعد؟هناك صعوبة في حسم الإجابة على هذا السؤال في هذه المرحلة الانتقالية، وفي فترة تشكل الظاهرة، إلا أن هذه المنظمات هي على الأرجح عامل مساعد بالمعنى الكيميائي الذي يسمح لعنصر أن يبدأ في التفاعل، ويؤثر على التفاعل بين الجزئيات النهائية.

وفي إطار العولمة فإن مجالات تأثير وتحرك المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، يمكن أن تصنف في سبعة مجالات، نوجزها فيما يأتي: الإغاثة الإنسانية في النزاعات والكوارث البيئية ودعم اللاجئين، الدفاع عن حقوق الإنسان، الإقلال من الصراعات والإسهام بوسائل الحوار في

النزاعات والتقريب بين الأطراف، مجال دعم الروابط المهنية،حماية حقوق الفئات الخاصة، مجال تطوير ودعم الحوار بين الثقافات والحضارات.

ومجال التمثل السابق هو من أهم مجالات تأثير وتحرك المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، وفي كل مجال هناك عشرات من النماذج النشيطة على المستوى العالمي، وأغلبها حاصل على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة، وهي مجالات تعكس في جانب كبير منها الارتباط بالقضايا المتعلقة بحركة العولمة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

مهم جداً توافر الوعي وتدفق المعرفة والمعلومات حول المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، وانطلاقاً من ذلك يهمنا توافر أطراف عربية معنية داخل هذه المنظمات والشبكات، فهي تفتح الباب لمساحة من التأثير والتفاعل مع قوى دولية جديدة باغية توفر فرصة لصياغة أولويات القضايا العالمية في القرن الحادي والعشرين.

المنظمات الأهلية رؤية مستقبلية

في نهاية بحثنا نود أن نصوغ مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي ربما لم نتطرق إليها في متن البحث والتي نأمل أن تساعد في النهوض بالمنظمات الأهلية خاصة في عصر العولمة والانفتاح على العالم.

أولاً: تصور مقترح لدور الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية في التنمية البشرية

في إطار التنمية البشرية والدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الخيرية في الوطن العربي، وبخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإضافة إلى ما تقدمه من مساعدات مادية وعينية، أقترح إنشاء مركز للتأهيل المهني للفئات المحتاجة، حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها في تنمية مهاراتها وقدراتها.وفيما يلي تصور مقترح لهذا المشروع

أولاً: اسم المشروع

مشروع التأهيل المهني للفئات المحتاجة.

ثانياً: فكرة المشروع

تقوم فكرة المشروع على إنشاء مركز للتدريب المهني في مجالات الصناعة والتجارة والإدارة لبعض الفئات التي تحصل على المساعدات من الجمعيات الخيرية، سواء أكانت مساعدات مستديمة أم مقطوعة ولا تتوفر لها فرصة عمل، وذلك من أجل عمالة فنية مدربة قادرة على خدمة نفسها من ناحية، وخدمة المجتمع من ناحية أخرى.

أهداف المشروع

١. تأهيل بعض الفئات المحتاجة وتحويلها إلى قوى منتجة يمكنها الاعتماد على النفس في كسب العيش والحياة الكريمة.

٢. استيعاب قدر من الموارد البشرية المتعطلة عن العمل نتيجة لعدم تدريبها وتأهيلها بالقدر الكافي للانخراط في سوق العمل.

٣. تحقيق مبدأ التنمية بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

٤. الإسهام في تلبية بعض احتياجات سوق العمل المحلية.

المستهدفون من المشروع

في المرحلة الأولى يكون المستهدفون القوى المنتجة من الذكور من سن ١٦ سنة وحتى ٤٠ سنة من الذين لم يكملوا دراساتهم، أو ممن أكملوا دراسياً معيناً معين (إعدادية أو ثانوية) ومطلوب إعادة تأهيلهم مرة أخرى.

الجهات المشاركة في المشروع

- جميع الهيئات الخيرية والأهلية في الدولة.
- جمعيات رجال الأعمال.

- سيدات الأعمال.
- القيادات المجتمعية ووجهاء المجتمع.
- وسائل الإعلام المختلفة.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (استشارية).

الهيكل التنظيمي

أ. مجلس إدارة، يضم في عضويته الجمعيات الخيرية المشاركة، وبعض رجال الأعمال ووجهاء المجتمع أو أية عناصر أخرى.

الهيئة الفنية والإدارية

وهي المسؤولة عن تدريب هذه الفئات في كافة المجالات المطلوبة.

الإجراءات التنفيذية

١. إجراء استطلاع رأي للتعرف على المهن المطلوب عمالة مدربة فيها، وذلك من خلال دراسة لسوق العمل واستطلاع رأي أصحاب الأعمال.

٢. تحديد أولويات الوظائف أو الأعمال المحتاجة لوظائف.

٣. إعداد منهج تدريب للوظائف والفئات المستهدفة.

٤. اختيار الهيئة الفنية والمدربين وإشراكهم في الخطة التدريبية.

٥. دراسة متطلبات موقع ومبنى المركز التدريبي.

٦. دراسة وتوفير المعدات اللازمة للتدريب.

٧. التنسيق مع جهات التدريب الميداني وأصحاب الأعمال.

٨. الإعلان عن قبول طلبات الراغبين في التدريب.

٩. وضع أسس اختيار المتدربين حسب الأكثر احتياجاً.

١٠. إعداد أساليب قبول المتدربين واختيارهم للتخصصات المطلوبة.

١١. تنفيذ التدريب وفقاً للمخطط الموضوع.

وهذه مجرد أفكار مبدئية يمكن تطويرها والبناء عليها من قبل المؤسسين للمشروع

ثانياً: اقتراحات تساعد المنظمات غير الحكومية على مواجهة تحديات العولمة

إن من أهم القضايا والمخاوف المرتبطة بالعولمة، هي علاقة المنظمات غير الحكومية بالشبكات العالمية، وهل هذه الشبكات تضمين أم إقصاء للمنظمات الأهلية المحلية المنتشرة في الدول النامية، وبخاصة المجتمعات الفقيرة منها، ذلك لأن المجتمع المدني عبر القومي ــ الذي تعكسه الشبكات ــ يجتذب من دول العالم كبرى المنظمات غير الحكومية وأهمها، وغالباً ما تتركز في العاصمة، خاصة في الدول النامية، ومن ثم فإن هناك مخاوف مطروحة بأنه في إطار العولمة تحدث عملية إقصاء أو تهميش للمنظمات الأهلية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدني.

وهناك مخاوف مطروحة بأن الشبكات تضم النخبة من المجتمع، التي ترتبط بالمتغيرات العالمية وتتوجه خارج الحدود، وهو ما يخلق نوعاً من الانفصال عن المجتمع المحلي والمجتمع القومي، وفي هذا الإطار، يمكن التأكيد أيضاً على مجموعة من التوصيات التي يجب مراعاتها لدافع العمل الاجتماعي الأهلي، نذكر منها:

- أن تتوسع وزارات الشئون الاجتماعية في عمليات التدريب والاتصال والتوجيه لأعضاء الجمعيات الأهلية على مختلف أنواعها ومستوياتها.
- العمل على زيادة موارد الجمعيات سواء من خلال الدعم المباشر من جانب الحكومة أو غير المباشر بتخفيض الإعفاءات الجمركية، فضلاً عن ربط قيام أي جمعية أهلية بوجود سياسة مالية خاصة بها.

- تأكيد ثقافة بناء المؤسسات غير الحكومية، وذلك عبر دعم وترسيخ عدد من العناصر المحددة لهذه الثقافة، يجيء في مقدمتها العمل على توسيع النزوع نحو العمل التطوعي، أعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية في الممارسة الديمقراطية، إعلاء شأن الحوار البناء بين الجماعات المختلفة
- إعطاء مساحات أكبر للثقافة المدنية عبر وسائل الإعلام، وذلك بتأكيد قيم المجتمع المدني وفي مقدمتها قبول الآخر، وإعلاء قيم الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة فضلا عن تعزيز الإعلام النقدي وتوسيع المساحات الإعلامية الخاصة بتغطية نشاطات المنظمات غير الحكومية.
- على المنظمات غير الحكومية دعم الثقافة الوطنية في مواجهة الثقافات التي تفد على الإنسان من كل حَدبٍ وصوب، وذلك من خلال تقوية روح الانتماء إلى الوطن وإعداد المواطنين على نحو يمكنهم من الاختيار الحر بين البدائل الثقافية المتاحة أمامهم، من خلال تنمية قدراتهم على التفكير النقدي الواعي والمستنير.

١. في عصر العولمة لابد وأن تسعى المنظمات الأهلية بكل جهد لدعم دور الدولة في حقل التعليم ورفع كفاءته، ولا يتوقف ذلك فقط عند حدود مشروعات التدخل المباشرة ولكنها تمتد بنفس الدرجة إلى السعي لخلق حوار مجتمعي حول السياسة التعليمية، والقضايا التربوية ذات الصلة، المتعلقة بفلسفة العملية التعليمية وأنماط التعليم الحديثة، ومحتوى ومضمون المناهج، وقيم المجتمع المدني الحديث التي يجب أن تسعى المؤسسة التعليمية لترسيخها لدى الطلاب.

٢. وفي إطار ضمان حق التعليم للجميع يبرز بوضوح دور المنظمات غير الحكومية في توفير فرص وبرامج تعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والظروف الصعبة من أصحاب الإعاقات الذهنية والحركية، وأطفال التوحد. وقد لاحظ الباحث بحكم عمله في مجال التربية والتعليم أن هناك فئة من الطلاب المعاقين ذهنياً لا تجد لها مكاناً لتلقي التعليم، حيث إن قدراتها العقلية أقل من القدرات العقلية لطلاب فصول التربية الخاصة الموجودة في مدارس وزارة التربية والتعليم وفي الوقت نفسه لديها قدرات عقلية أعلى من الطلاب الملتحقين بمراكز المعاقين التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهذه الفئة بحاجة إلى توفير فرص التعليم المناسبة، وعلى المنظمات الأهلية العمل على ضمان حق التعليم لهم.

٣. في عصر العولمة والإنترنت وثورة المعلومات، لا بد من تشجيع إنشاء جمعيات للمخترعين والمبدعين، والارتقاء بمجالات الإبداع الفكري والعلمي، وضرورة رعاية الموهوبين وإحاطتهم بالرعاية، وتوفير وسائل النبوغ لما يمثله ذلك من بداية جادة لمسايرة العصر الجديد الذي لا مكان لأحد فيه إلا المتميزين علمياً وتكنولوجياً، والتأكيد على مسئولية الجمعيات الأهلية وكافة المنظمات غير الحكومية في مساندة هذا الدور.

٤. على الجمعيات الأهلية إنشاء منتدى للحوار يضمن التواصل العلمي بين الباحثين وصناع القرار في العالم العربي ، وإعطاء عناية أكبر لدور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتكوين فريق متعدد التخصص والعمل على تقديم اقتراحات واستراتيجيات للتنمية المتواصلة وتخصيص قدر أكبر من الاهتمام لتحديات العولمة وآثارها على إمكانية تواصل مستقبل أفضل لتنمية الموارد البشرية.

٥. تشجيع الشباب على الانخراط في العمل الأهلي والاجتماعي التطوعي، خاصة في المدارس والجماعات، وتوعيتهم بأهمية العمل الأهلي عن طريق تبني استراتيجية تطوعية موحدة من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين في المدارس والجامعات.

٦. تحديد العضوية في الجمعيات الأهلية بحيث ينتمي الفرد إلى جمعية أهلية واحدة قدر الإمكان أو جمعيتين على الأكثر منعاً من تشتت الجهود وإضعاف المساهمة، وتقليل الفاعلية على المدى الطويل، وتطبيق ذلك على مختلف الجمعيات.

٧. ضرورة توفير التغطية الإعلامية المناسبة والمواكبة والقادرة على إبراز جهود الجمعيات وأهدافها الإنسانية النبيلة. وذلك بتشكيل لجنة إعلامية من كافة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لوضع استراتيجية إعلامية لتشجيع العمل التطوعي واستمرار الحملة الإعلامية التلفزيونية التي بدأتها معظم الفضائيات العربية لدعم الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

٨. من خلال عمل الباحث في إحدى الجمعيات الخيرية بالدولة لاحظ انعدام التنسيق بين الجمعيات والهيئات الخيرية، مما يؤدي إلى الإزدواجية وبعثرة الإمكانيات وضعف التنفيذ والفاعلية، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات العينية والمادية لبعض الفئات، واقترح لذلك التنسيق بين الجمعيات الخيرية وتكوين قاعدة بيانات مشتركة لتبادل المعلومات حول الأسر والأفراد المستحقين للمساعدات حتى لا يحصل الفرد على مساعدات من أكثر من جهة.

٩. ضرورة إعطاء الأولوية للمساعدات المحلية التي تقدم للفئات المحتاجة داخل المجتمع المحلي ذلك لأن هناك العديد من الفئات داخل المجتمع في أمس الحاجة إلى مد يد العون، وفي كثير من الأحيان تكون أحق المساعدات من الجهات الأجنبية.

١٠. ضرورة إنشاء وتكوين جمعيات أهلية لرعاية أسر السجناء وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم ومؤازرتهم، وكذلك إنشاء جمعيات أهلية أخرى لرعاية الأيتام ومد يد العون لهم.

١١. العمل على تجنب محاذير التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية في بعض الدول النامية والعربية على وجه الخصوص، واقترح لذلك إنشاء صندوق وطني لدعم العمل الأهلي، يكون له وحده حق تلقي التبرعات من مصادرها الوطنية والدولية وعليه واجب تنمية موارده وتشجيع وحفز مصادر التمويل، خاصة الوطنية، والإسهام في دعم العمل الأهلي ثم يقوم بتوزيع موارده على مختلف أنشطة المجتمع المدني. ويمكن تشكيل هيئة هذا الصندوق من شخصيات عامة مستقلة.

١٢. على الجمعيات الأهلية المشاركة مع الحكومة في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاجتماعية، وعلى الحكومات والمؤسسات التابعة لها إتاحة الفرصة للقطاع الأهلي للقيام بدوره لتميزه بالمرونة في توصيل الخدمات للفئات المستهدفة.

١٣. ضرورة إنشاء مركز معلومات للمنظمات والمؤسسات الأهلية في كل دولة، وربط هذا المركز مع المراكز الدولية الأخرى، والاستفادة من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في هذا الشأن.

١٤. على الجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تشكل فيما بينها اتحاداً عاماً أو هيئة قومية خاصة في الدول التي لا يوجد بها مثل هذه الاتحادات (دولة الإمارات على سبيل المثال)،

لتقوم بمهمة التنسيق بين المنظمات الأهلية، والإشراف والتوجيه عليها.

١٥. ضرورة السعي من قبل المنظمات الأهلية نحو التوصل إلى اتفاق حول تعريف محدد وواضح للعمل الأهلي أو المنظمات غير الحكومية.

١٦. على المنظمات الأهلية تشجيع البحوث والدراسات الخاصة بالعمل الأهلي والسعي نحو نشر البحوث والدراسات التي تم إنجازها في هذا الشأن وبصفة خاصة على شبكة (الإنترنت).

١٧. على كافة المنظمات الأهلية إنشاء مواقع لها على الإنترنت حتى يتسنى للجميع التعرف على أنشطة هذه المنظمات ومجال عملها والخدمات التي تقدمها، وهذا من شأنه أن يشجع الأفراد على دعم جهود تلك المنظمات.

١٨. على المنظمات الأهلية تأييد أبعاد العولمة التي تسهم في تحقيق درجة أكبر من الحريات والاندماج والتضامن بين الشعوب والثقافات، والإعراب عن الاهتمام بشأن إعادة هيكلة الاقتصاديات في نظام اقتصادي عالمي، على أن تتوجه إعادة الهيكلة والخصخصة هذه نحو إيجاد فرص جديدة للفقراء والجماعات المحلية.

المراجع

١. رونالد ربيسون "العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية ".. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. مصر، ١٩٩٨م.

٢. انثوني جيدنز. الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر،. ١٩٩٩ م.

٣. عمرو حمزاوي. حول العولمة وثقافتها. مجلة عالم الفكر. العدد (٥، ٦). يناير وفبراير. ١٩٩٩م.

٤. تركي أحمد. جريدة الخليج. العدد (٧٥٦٦).

٥. نجيب غزاوي. العولمة والخطر على الهوية، مجلة المعرفة. العدد ٤٣٣. أكتوبر ١٩٩٩.

٦. عبد المنعم شوقي. تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢ م.

٧. بهجت احمد شهاب. المدخل إلى الخدمة الاجتماعية، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل، بغداد، العراق ١٩٨٢ م.

٨. محمد حافظ دياب. بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي قراءة تحليلية نقدية المكتب الحديث للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧م.

٩. سعد الدين إبراهيم، الشراكة الأوربية العربية (منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية). دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي. أوربا والأقطار العربية. منتدى الفكر العربي. وقائع الندوة التي عقدت في عمّان، من ٦: ٧ ديسمبر ١٩٩٧. عمّان. الأردن. ٢٠٠٠م.

١٠. روبرت مايرو. المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي (دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي. أوربا والأقطار العربية). منتدى الفكر العربي. وقائع الندوة التي عقدت في عمّان من ٦: ٧ ديسمبر ١٩٩٧. عمّان. الأردن، ٢٠٠٠ م.

١١. سيد أبو بكر حسنين. طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الطبعة السادسة، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٩٢ م.

١٢. عطية حسن أفندي. أهمية وضرورة تفعيل العمل التطوعي. جريدة الأهرام المصرية. العدد (٤١٧٧٢). إبريل ٢٠٠١م.

١٣. محمود على حافظ، العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته في ميزان التقويم. الملتقى الاجتماعي السادس لجمعيات وروابط

الاجتماعيين في دول مجلس التعاون. (الأدوار المستجدة للعمل الاجتماعي والدولة في ظل العولمة). الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. الشارقة، من ٧: ٨ فبراير ٢٠٠١ م.

١٤. دلال البزري، عزة شرارة بيضون، العمل الاجتماعي والمرأة " قراءة في الدراسات العربية اللبنانية. الجزء الأول، دار الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٩٧ م

١٥. رياض أمين حمزاوي، طلعت مصطفى السروجي. إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية، دراسة لنموذج مجتمع الإمارات، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م.

١٦. ايمن السيد عبد الوهاب. دور القطاع الأهلي. جريدة لأهرام المصرية. العدد ٤١٥٥٣. سبتمبر ٢٠٠٠م.

١٧. عبد الخالق عبد الله، طه حسين حسن، راشد محمد راشد، المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة.: جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. ١٩٩٥ م.

١٨. أماني قنديل. المجتمع المدني عبر القومي أطروحة جديدة؟، جريدة الأهرام المصرية: العدد (٤١٧٠٦) ، فبراير ٢٠٠١م.

١٩. أماني قنديل، المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية، فاعل دولي جديد، جريدة الأهرام المصرية العدد (٤١١٥٢) بتاريخ أغسطس ١٩٩٩ م.

٢٠. صالح عزب، دليل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩١م.

٢١. محمد حافظ دياب، بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي " قراءة تحليلية نقدية " كلية الآداب قسم الاجتماع، جامعة الزقازيق، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الزقازيق، مصر، ١٩٩٧ م.

٢٢. عزة عبد المجيد خليل،الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية. محرر. عبدالغفار شكر. دار الأمين، القاهرة، مصر، ١٩٩٧ م.

٢٣. أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع مدخل لتنمية المجتمع المحلي "استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٤م.

٢٤. محمد شمس الدين خاطر، الإشراف في العمل مع الجماعات، ط٢، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، ١٩٧٠م.

٢٥. سيد أبو بكر حسنين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٥م.

٢٦. إبراهيم عبد الهادي المليجي، الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع، رؤية واقعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩١م.

٢٧. مسعد الفاروق محمد،إدارة المؤسسات الاجتماعية (دراسات وقضايا الخدمة الاجتماعية ٣) المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر، ١٩٩٥م.

٢٨. عطية حسن أفندي، أهمية وضرورة تفعيل العمل التطوعي، جريدة الأهرام المصرية. العدد ٤١٧٧٢. إبريل ٢٠٠١ م.

٢٩. راشد محمد راشد، العمل الاجتماعي التطوعي في الإمارات العربية المتحدة. (دراسة تحليلية لقانون الجمعيات ذات النفع العام)، ط١،

مكتبة القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٠ م.
٣٠. سمير مصطفى، الجمعيات الأهلية هل تصبح الشريك الثالث في التنمية؟ جريدة الأهرام المصرية، العدد (٤٢٠٠١).
٣١. عادل أبو زهرة، الجمعيات الأهلية هل تصبح الشريك الثالث في التنمية؟ جريدة الأهرام المصرية، العدد (٤٢٠٠١).
٣٢. سوزان أبورية، العولمة سلاح ذو حدين من سياتل إلى جنوة، جريدة الأهرام المصرية، العدد (٤١٩٠٤) أغسطس ٢٠٠١م.
٣٣. أماني قنديل. المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية: فاعل دولي جديد، جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤١١٥٢ بتاريخ أغسطس ١٩٩٩م.

ملخص الرسالة العلمية: نظرية "التناص" في النقد العربي القديم

Dissertation summary: Inter- textuality in the Classical Arabic Criticism

د. فاطمة البريكي*

ملخص

تبحث هذه الدراسة عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك من خلال النصوص التي تحمل إشارة، صريحة أو ضمنية، إلى ما يطرحه نقاد هذه النظرية في النقد الغربي الحديث، على مستوى النظرية والتطبيق. وتقوم الدراسة على أربعة فصول:

تناول الأول منها نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث، من حيث نشأتها، وتطورها، وأبرز أعلامها، وأيضًا كيفية تلقي النقاد العرب المحدثين لها، ومستويات تفاعلهم معها، ثم عرض الفصل، في آخره، ملخصًا لأهم الأفكار والمبادئ التي تطرحها النظرية. أما الفصل الثاني، فقد عرض ملامح لهذه النظرية في النقد العربي القديم على مستوى المصطلحات النقدية والبلاغية؛ فتناول المصطلحات التي تحمل بعض خصائص "التناص"، وهي نوعان: مصطلحات استاتية، ومصطلحات دينامية.

وتناول الفصل الثالث ملامح نظرية "التناص" في النقد العربي القديم، على مستوى القضايا النقدية، أو آراء النقاد في بعض الفنون الشعرية ذات الصلة بالـ"تناص". وقد جاء على ثلاثة مباحث: اختص الأول منها بقضية السرقات وعلاقتها بنظرية "التناص". وعرض الثاني لعلاقة فن النقائض بنظرية "التناص" من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه. أما الثالث، فعرض لعلاقة فن المعارضات بنظرية "التناص" من الجهة ذاتها، أي من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه. وقد قدّمت الدراسة في آخر هذا الفصل عرضًا لأهم الآراء النقدية التي تشترك مع نظرية "التناص" في بعض الملامح، وهي متناثرة في المصادر العربية القديمة المختلفة، النقدية، والأدبية، والاجتماعية، وغير ذلك.

وتناول الفصل الأخير الملامح التطبيقية لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك بالبحث في بعض الكتب المؤلفة عن السرقات. وجاءت عينة الدراسة في قسمين: كتب النقاد المعتدلين، وكتب النقاد غير المعتدلين. وقد اعتمد عرض كتب كل من القسمين على فكرتين أساسيتين، هما: عرض الآراء النقدية الخاصة بالسرقات عند كل ناقد، وتتبع الملامح المشتركة بين تلك الآراء وأهم أفكار نظرية "التناص" ومبادئها، كما عرضت في الفصل الأول من هذه الدراسة.

* رسالة تقدمت بها الباحثة د. فاطمة البريكي من جامعة الإمارات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ــ تخصص نقد أدبي قديم، من الجامعة الأردنية بعمّان للعام الدراسي ٢٠٠٣م، ونالت تقدير امتياز.

Dr. Fatima Al-braiky*

Abstract

The thesis deals with the lineaments of Intertextuality in the classical Arabic literary Criticism through texts in which the author articulated critical opinions that meet, to a reasonable extent, the argument of modern literary criticism, in theory and practice.

This study has been divided into four chapters. The first chapter has dealt with the historical explanation of Intertextuality in the modern literary criticism, i.e. formation, development and founders. In the same chapter, the degree of reception by the modern Arab critics was discussed. At the end of the chapter, the main and important concepts and principles of Intertextuality were summarized.

In the second chapter, the study has presented the forms and patterns of the theory that were founded in the classical Arabic Criticism in terms of critical and rhetorical terminologies which carry characteristics of Intertextuality in both types: static and dynamic terminologies.

The third chapter has approached the features of Intertextual Theory in the classical Arabic Criticism at the dimension of critical issues and critics' views in poetic arts, which are tied and connected to Intertextuality. This was achieved by addressing the relationship between plagiarism and Intertextuality, introducing the relationship between the art of "Annaqqa'ith" and Intertextuality, and finally, providing an overture the relationship between "Al- Mou'aradat" and Intertextuality as seen by the classical Arab critics.

The fourth chapter has discussed the applications of Intertextuality in the classical Arabic Criticism using books written about plagiarism. These books have been selected to present the objective critics' writings as well as the subjective critic' writings. Exploration of the critical views in plagiarism held by each party were reviewed, and findings the common lineaments between these views were highlighted.

* Dissertation submitted by Dr. Fatma Albraiki (Faculty member at the collage of Humanities and Social Sciences – U.A.E. University) to obtain a Ph.D. degree from Jordanian University. The dissertations was in the field of classical Arabian critizism.

مقدمـــــة

تهتم هذه الدراسة بالبحث عن ملامح لنظرية "التناص" في النقد العربي القديم، وذلك بتتبع النصوص التي يعبر أصحابها عن آراء نقدية تلتقي، إلى حد ما، مع ما يطرحه نقاد هذه النظرية في النقد الغربي الحديث، على مستوى النظرية والتطبيق.

وتعدّ نظرية "التناص" واحدة من النظريات النقدية التي حظيت باهتمام بالغ في الساحة النقدية الغربية منذ ظهورها في منتصف ستينيات القرن الماضي، إذ تلقفها النقاد الغربيون مباشرة، ورعوها بالتنظير والتقعيد والتأصيل، وعملوا على توضيح اختلافها عن غيرها من المجالات التي قد تختلط بها، مثل دراسة الأصول والمصادر.

أما النقد العربي الحديث، فقد غاب على مستوى التنظير والتقعيد، ومحاولة تطوير النظرية وإغنائها بأفكار نقدية جادّة تضاف إلى ما قُدّم في النقد الغربي، مثلما فعل أغلب الأعلام الغربيين الذين ارتبطت أسماؤهم بنظرية "التناص".

كما اختلفت ردة فعل النقاد العرب المحدثين في تلقي هذه النظرية، إذ انقسموا فريقين في موقفهم منها، يرى أحدهما أنها تقدم ما هو موجود في تراثنا النقدي القديم ولكن بصيغة جديدة، ويرى الآخر أنها تختلف اختلافًا جذريًا عما هو موجود في النقد العربي القديم. وظهر فريق ثالث، يحاول التوفيق بين الفريقين السابقين.

وقد انطلق البحث في هذه الدراسة من فكرة مؤداها أن الأدب الإنساني عامة، وما يتعلق به من نقد ونحو وغيرهما، أدب كوني، شأنه شأن اللغة التي كتب بها؛ فهي وإن اختلفت في أصواتها وهيئات حروفها: مخارجاً، ورسمًا، ونطقًا، إلا أنها تسعى للغاية التواصلية ذاتها. ومن ثمّ، فإن طرق تناول هذا الأدب، ومعالجته، وتحليله، تكاد تكون متفقة عند معظم الأمم والحضارات، ويقع الاختلاف فيما بينها في مدى استيعاب كل منها للفكرة التي يحمل أبناؤها نواتها في أذهانهم، ومدى قدرتهم على تطويرها، وكيفية التعبير عنها، وتجريدها في شكل قواعد نظرية بعيدًا عن التطبيق والممارسة الفعلية، ثم وضع المصطلحات المناسبة لكل ذلك. وقديمًا قال أبو حيان التوحيدي، بعد أن نقل عن الفرس نصًا، "لقد صدقت الفرس في هذا، والأمم كلها شركاء في العقول، وإن اختلفوا في اللغات"*.

من هنا، يسهل تفسير ما يُلحظ من حين لآخر من ملامح مشتركة لبعض القضايا، بين الفكر العربي القديم، والفكر الغربي الحديث. ولكن هذا الاشتراك في الفكرة يصاحبه اختلافُ طريقة الطرح في خطاب كل من الفكرين، فهي تبدو أكثر عمومية وضبابية، غالبًا، في تراثنا العربي القديم، في حين تظهر أكثر دقة وانضباطًا في الفكر الغربي الحديث. ولا يُعَدّ هذا عيبًا أو نقيصة في حق تراثنا العربي، بل هو وضع طبيعي إذا أُخذت في الاعتبار عوامل الزمن، وحركة التطور الفكري خلاله، وانفتاح قنوات التواصل بين الحضارات المختلفة، والإفادة بما عند الآخر، وغير ذلك مما من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل بيئة علمية تختلف اختلافًا كبيرًا عن

* أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ج١، ١٩٨٨م.

أخرى وُجدت قبلها بعشر قرون، مثلاً. وهكذا، لا بد أن يختلف النتاج الفكري باختلاف طبيعة البيئة المنتجة لها، إلا أنها تحافظ على اتفاقها في العموميات، أو الفكرة الجوهرية.

وقد ساعد وجود قاعدة مشتركة للخطابين الفكريين، العربي القديم والغربي الحديث، مع اختلاف بيئتيهما الزمانية والمكانية، على إيجاد قاعدة مشتركة بين الخطاب النقدي العربي القديم والخطاب النقدي الغربي الحديث.

وانطلاقًا من هذه الفكرة، يستطيع المتأمل في تراثنا النقدي أن يلحظ وجود آراء وأفكار تلتقي إلى حد ما مع ما يدور الحديث عنه في الساحة النقدية الغربية الحديثة من حضور النصوص في بعض، واتكاء الأدباء على الموروث باختلاف أنواعه، سواء أكان دينيًا، أم أدبيًا، أم غير ذلك.

وقد قامت هذه الدراسة على استقراء الكتب النقدية التراثية، وكل ما يمكن أن يفيد في هذا السياق من المصادر العربية القديمة، التي من شأنها المساهمة في تحديد معالم المنطقة الحدودية الواقعة بين الأفقين النقديين، العربي القديم والغربي الحديث، ومعرفة حجم الإسهام الحقيقي لكل منهما دون ادعاء وتزييف، أو هضم وتجنٍّ.

وفي سبيل التوصل إلى نتيجة صحيحة، عرضت الدراسة أهم ملامح "التناص" التي عرفها النقد العربي القديم معتمدة، اعتمادًا كليًا، على النصوص المستلّة من المصادر العربية القديمة، ملتزمة التسلسل التاريخي في استقراء النصوص، لملاحظة تطور الأفكار التي تلتقي مع نظرية "التناص" عند النقاد العرب القدماء، ومقارنتها بها.

وقد انفتح إطارا الدراسة، الزماني والمكاني، على مصراعيْهما، وذلك كما يلي:

١. لم يُحدد الإطار الزماني للكتب التي استُخرجت منها المادة النقدية لهذه الدراسة، سواء كانت كتبًا نقدية، أو أدبية، أو غير ذلك من الكتب التي يمكن أن تتضمن آراء نقدية. ولكن أقدم مصدر أفادت منه هذه الدراسة هو كتاب (الأدب الكبير لابن المقفع- ١٤١هـ)، أي أنه يعود إلى منتصف القرن الثاني الهجري. أما أحدث مصدر فهو (الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ليوسف البديعي-١٠٧٣هـ)، أي أنه يعود إلى أواخر القرن الحادي عشر الهجري.

٢. لم يُحدد الإطار المكاني، رغبة في فتح آفاق الدراسة على التراث العربي القديم، سواء كان مشرقيًا أو مغربيًا، فأفادت من نتاج الفكر النقدي العربي، دون إقامة حدود فاصلة بين شرق وغرب، على اعتبار أن عمل كل منهما كان يكمل إلى حد ما عمل الآخر، ويبني عليه.

واستقصت الدراسة معظم ما يمكن أن يسعف في هذا الصدد من المصادر القديمة النقدية في المقام الأول، كما حاولت عدم إهمال المصادر التي يمكن أن تتضمن آراء نقدية ذات صلة بالموضوع، سواء كانت أدبية، ككتب التراجم ذات السمة الأدبية، مثل: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. أو كانت كتب تراجم خالصة، مثل: معجم الأدباء لياقوت الحموي، ووفيات الأعيان لابن خلكان. أو كانت كتبًا أدبية عامة، مثل: الحيوان للجاحظ، والعقد الفريد لابن عبد ربه، وصبح الأعشى للقلقشندي. أو كتبًا أدبية متخصصة، مثل: كتب المقامات، وكتب الأمالي. أو كتبًا اجتماعية، مثل: مقدمة ابن خلدون، أو غير ذلك من المصادر.

وقد أفادت هذه المصنفاتُ الدراسةَ بما قدمته من دعم لآراء النقاد حول فكرة ما، أو في توضيحها لبعض الأفكار التي لم تأخذ حقها في المصادر النقدية.

لقد سعت الدراسة إلى إثبات الفرض القائل بوجود مساحات مشتركة بين الفكرين النقديين: العربي القديم، والغربي الحديث، قد تظهر من عدة زوايا، ومنها زاوية "التناص". وترتب على هذا، السعيُ إلى تحقيق الهدف الأهم للدراسة، وهو تتبع للملامح المشتركة بين الفكر النقدي العربي القديم، والفكر النقدي الغربي الحديث، حول نظرية "التناص"، بناء على الرؤية التي قدمها الفصل الأول للنظرية كما طرحها النقد الغربي الحديث، مع تأكيد أنها لم تسعَ إلى نسبة أصل هذه النظرية إلى النقد العربي القديم، أو إثبات أسبقيته في التعرف إليها.

وتتكون هذه الدراسة من تمهيد وأربعة فصول، هي:

الفصل الأول: "التناص" في النقد الغربي الحديث

تناول هذا الفصل نظرية "التناص" في النقد الغربي الحديث، من حيث نشأتها، وتطورها، وأبرز أعلامها، وأيضًا كيفية تلقي النقاد العرب المحدثين لها، ومستويات تفاعلهم معها، ثم عرض الفصل، في آخره، ملخصًا لأهم الأفكار والمبادئ التي تطرحها النظرية.

وقد تتبع هذا الفصل البدايات التي انطلقت منها النظرية، ابتداء من وجود علاقة ما بين طروحات (دي سوسير) و(بيرس) في السيميوطيقا، ثم البذور الأولية التي لمحتها (كريستيفا) لنظريتها عند (باختين) في بدايات القرن الماضي، حتى وصولها إلى النقاد العرب المحدثين في أواخر القرن نفسه. وبين هاتين المرحلتين مرت النظرية بأطوار الظهور والنشأة والتطور والتطوير عند كل من (تزفيتان تودوروف)، و(رولان بارت)، و(جيرار جينيت)، عُرضت في هذا الفصل عرضًا موجزًا ووافيًا في آن واحد.

الفصل الثاني: الملامح النظرية للتناص" في النقد العربي القديم، "المصطلحات"

مثّل هذا الفصل مع الفصل الثالث الهيكل النظري للموضوع، الذي يمكن من خلاله تلمس مواضع التقاء أفكار النقاد العرب القدماء مع بعض ما يطرح في الساحة النقدية الغربية الحديثة من نظريات.

وقد تضمن الفصل عرض نوعين من المصطلحات:

- مصطلحات استاتية: وهي المصطلحات التي تحمل فكرة "التناص"، ولكن بسلبية وسكونية.
- مصطلحات دينامية: وهي المصطلحات التي تحمل فكرة "التناص"، بإيجابية وحركية، أي على نحو أكثر فعالية في النص.

الفصل الثالث: الملامح النظرية للتناص" في النقد العربي القديم، "القضايا النقدية"

عرض هذا الفصل الملامح النظرية للـ"تناص" فيما طرحه النقاد العرب القدماء من قضايا أو آراء نقدية في بعض الفنون الشعرية ذات الصلة بالـ"تناص"، كالنقائض والمعارضات. كما توقف عند بعض ما تناثر في المصادر العربية القديمة من آراء وأفكار تلتقي مع أفكار نظرية "التناص".

وقد جاء على ثلاثة مباحث: اختص الأول منها بقضية السرقات وعلاقتها بنظرية "التناص". وعرض الثاني لعلاقة فن النقائض بنظرية "التناص" من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه. أما الثالث،

فعرض لعلاقة فن المعارضات بنظرية "التناص" من الجهة ذاتها، أي من جهة آراء النقاد العرب القدماء فيه.

وقد قدّمت الدراسة في آخر هذا الفصل عرضًا لأهم الآراء النقدية، المتناثرة في المصادر العربية القديمة المختلفة، النقدية، والأدبية، والاجتماعية، وغير ذلك، و التي تشترك مع نظرية "التناص" في بعض الملامح.

الفصل الرابع: الملامح التطبيقية للتناص" في النقد العربي القديم

وهذا هو الجزء التطبيقي في الدراسة. وقد تناول الملامح التطبيقية للـ"تناص" في النقد العربي القديم، من خلال استعراض آراء النقاد العرب القدماء في قضية السرقات الشعرية، وتطبيقاتهم على هذه الآراء، ثم محاولة التعرف إلى الملامح المشتركة بين آرائهم وما تطرحه نظرية "التناص" من آراء وأفكار.

وجاءت عينة الدراسة في قسمين: كتب النقاد المعتدلين، وكتب النقاد غير المعتدلين. وقد اعتمد عرض كتب كل من القسمين على فكرتين أساسيتين، هما: عرض الآراء النقدية الخاصة بالسرقات عند كل ناقد، وتتبع الملامح المشتركة بين تلك الآراء وأهم أفكار نظرية "التناص" ومبادئها، كما عرضت في الفصل الأول من الدراسة.

والبحث في تراثنا النقدي والبلاغي عن ملامح لنظرية حديثة مثل نظرية "التناص" يتّسم بشيء من الصعوبة، بسبب التباعد الزماني والمكاني بينهما. وزاد من هذه الصعوبة الحذر من إقحام ما ليس في تراثنا النقدي من ملامح لهذه النظرية عليه، بما يستلزمه ذلك من توخي الدقة في التعامل مع النصوص التراثية، إلا أن أهمية الموضوع، وضرورة البحث فيه، وأهمية النتائج المترتبة عليه، شكّلت كلها دافعًا قويًا لاختياره موضوعًا لأطروحة الدكتوراه.

كما أن انطلاق معظم النقاد العرب المحدثين في تقديم أحكامهم، عن وجود علاقة بين نظرية "التناص" والنقد العربي القديم أو عدمها، من أفكار جزئية، وعدم وجود محاولة لتكوين تصور شمولي لما هو موجود في النقد العربي القديم من آراء وأفكار ومصطلحات وقضايا تشترك مع نظرية "التناص" في بعض الملامح، كان سببًا لتأكيد أهمية البحث في الموضوع، إذ أن إطلاق حكم على هذا المستوى من الأهمية، والذي تتقرر معه علاقة خطاب نقدي بخطاب نقدي آخر، يجب أن يتحقق بكثير من الدقة والشمولية في استقصاء الأفكار وعرضها ومقارنتها، وهو ما سعت إليه دراستي هذه.

وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- بيان أصل النظرية ونشأتها في النقد الغربي الحديث، وأنها نظرية غربية، لم تتكئ في أطوار ظهورها ونشأتها على أساس عربي.
- بيان عدم معرفة النقد العربي القديم بنظرية "التناص"، بالمفهوم المتعارف عليه حاليًا في النقد الغربي الحديث، ولكن يوجد بعض اهتمام بحضور نص في آخر، على نحو يمكن أن يشكل ملامح أوليّة لإدراك نقدي مبكر، لا واع، بأهمية الدور الذي يؤديه هذا الحضور، في سبيل دعم العملية الإبداعية. وقد ظهر هذا الإدراك عند المبدع على نحو أوضح منه عند الناقد، إلا أنه لم يكن كافيًا لتشكيل نظرية متكاملة العناصر، سواء في صورة نظرية هيكلية، أو في صورة عملية تطبيقية.

• يعني "التناص" استدعاء نص لآخر، أو حضور نص في آخر حضورًا جماليًا، دون مزدوجتين غالبًا، وبهذا، فإن كل ما يؤدي هذا المعنى في النقد العربي القديم يحمل آلية "التناص" وفكرته.

• يتفق النقاد العرب القدماء مع نقاد نظرية "التناص" في فكرة عامة هي أن الكلام يعاد، وأن اللاحق لا بد له أن يكرر كلام السابق، ولا مناص لأحد من ذلك، لأن الكلمات والمعاني جميعها قد استُعملت من قبل. ويكون الإبداع في كيفية إعادة استعمال المبدع اللاحق الكلام السابق، مع التجديد فيه، حتى يُخيَّل لسامعه أنه السابق إليه.

• يتفوق النقاد العرب القدماء على نقاد نظرية "التناص" في تأكيدهم أهمية العامل التراكمي في إبداع النصوص، وذلك من خلال حثّهم المبدع على الحفظ، والإكثار منه، وأيضًا على انتقاء النصوص الرفيعة لذلك.

• تتجاوز الملامح المشتركة بين نظرية "التناص" والنقد العربي القديم حدود قضية السرقات التي توقفت عندها أغلب الدراسات النقدية العربيةالحديثة، رابطة بينها وبين نظرية "التناص"، وتتغلغل إلى مستويات أخرى، تحمل أبعادًا مختلفة: سكونية، أو استاتية، وحركية أو دينامية.

وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود ملامح مشتركة، يمكن وصفها بأنها نظرية وجزئية، بين النقد العربي القديم والنقد الغربي الحديث، تتمثل في بعض المصطلحات ذات السمات المشتركة، والتي تعتمد اعتمادًا كليًا على فكرة حضور نص في آخر، فظهر إدراك النقاد العرب القدماء للأثر الذي يحدثه تداخل النصوص، عن طريق الحضور الفعال، الذي يترك أثرًا جماليًا على النص، كمصطلحات الاقتباس والتضمين والتلميح وغيرها، أو عن طريق الحضور السلبي الذي يستدعي نصًا، أو نصوصًا، دون أن يُحدث أثرًا جماليًا، كما في مصطلحات الإغارة والغصب والاهتدام وغيرها.

• لم تكن دلالة لفظة (السرقات) ثابتة في النقد العربي القديم، فقد كانت تُطلق على وجود نص في آخر، بلفظه، أو بمعناه، أو بكليهما، سواء أقصد المبدع ذلك أم لم يقصد. وعلى هذا، يمكن القول إن نقل المعاني بألفاظها، كما هي، يعدّ سرقة، أما الاستعانة بالمعاني دون نقلها نقلا حرفيًا فلا يعدّ سرقة عند النقاد العرب القدماء، بل كان يُنظر إليه على أنه أداة تجويد، يستخدمها المبدع الحاذق لرفع المستوى الفني لنصه.

• لا يمكن الحكم على علاقة قضية السرقات في النقد العربي القديم بنظرية "التناص" بإطلاق؛ إذ يجب التمييز بين نوعين من تناول النصوص السابقة، سواء بلفظها، أو بمعناها، أو بكليهما معا. النوع الأول هو ما يُطلق عليه مصطلح (الانتحال)، وهذا يدخل في النقد التوثيقي، ويندرج ضمن (دراسات الأصول أو المصادر)، وهي حقل مختلف عن حقل "التناص". والنوع الثاني، وهو ما يُطلق عليه مصطلح (السرقات)، وهو نوعان أيضًا: السرقات المحمودة، أو ما يسمى بحسن الأخذ، والسرقات المذمومة، أو ما يسمى بقبح الأخذ. وتشترك (السرقات) بنوعيها مع الملامح العامة لنظرية "التناص"، ولكن المظهر الأقرب لها هو ما يسمى بالسرقات المحمودة، أو حسن الأخذ.

• يجب الفصل بين ما قدمته المصادر العربية القديمة من نصوص أدبية عن النصوص النقدية

إلا بالقدر الذي تسعف فيه النصوصُ الأدبيةُ في فهم النصوص النقدية. كما يجب فصل إسهام الأدب العربي القديم، الذي استطاع أن يقدم نصوصًا أدبية توحي بمعرفة المبدع العربي القديم، اللا واعية، بالأثر الجمالي الذي يحدثه حضور نص في آخر، عن الإسهام النقدي، وعدم الحكم على علاقة النقد العربي القديم بنظرية "التناص" من خلال معرفة الأدب العربي القديم بفني النقائض والمعارضات، كما يحدث في بعض الدراسات. أما الاستعانة بهذين الفنين بالتعرف إلى آراء النقاد العرب القدماء فيهما فمن شأنه أن يُسْهِم في تحديد المساحة المشتركة بين النقد العربي القديم ونظرية "التناص".

وتجدر الإشارة إلى أن معرفة النقاد العرب القدماء بآراء نقدية تقترب من نظرية "التناص" لم تكن مصحوبة بتصريح منهم بتلك المعرفة، مما يدل على أنها كانت مجرد آراء متناثرة، لا واعية، لم تكتمل في صورة نظرية، حتى في الدراسات المعتدلة، شبه المتكاملة، لقضية السرقات، إذ ظلت، رغم التفات بعض النقاد للبعد الجمالي فيها، حبيسة النظرة السلبية التي تُلمّح في اسم (السرقات).

Ajman Journal for Studies and Research

(Refereed Periodical)

Volume 4 - Number 1

1426 Hijri - 2005

Women In The Gulf and Work Problems
Ali Ahmed Mansour Al Zawwar 7

The Non-Governmental Organizations & Globalization
Ebrahim Abd- El Hameed Mustafa 39

Dissertation summary : Inter-textuality in the Classical Arabic Criticism
Dr. Fatima Al-braiky 75

Publication Rules

1. Contributions submitted for publication should be original, accurate and up-to-date.
2. Manuscripts should be electronically typed using proper language and should be free from spelling and typing errors.
3. Manuscripts should not exceed 40 pages (18000 words).
4. Manuscripts should be submitted in three copies double spaced on one side A4 paper.
5. Manuscripts can written in Arabic or English languages, A summary of no more than 250 words in both languages should be attached.
6. Manuscripts submitted for publication shouldn't have been published, or is being considered for publication elsewhere.
7. References should be organized according to following from :

Books :

Writer's name - Book's name - Part No. - Edition Serial - Publisher - Town - Country - Year.

Example:

Ahmed. M. Jelley, "Studies in Islamic belief" edition 1, U.A.E. University, Al-Ain, U.A.E., 2002.

Periodicals :

Researcher's name - Research Title - Periodical Name - Volume No. - Issue No. - Publisher - Town - Country - Year - Page No.

Example:

Abdullah M.R. Alshamsi and Hassan D.A. Imran "Development of a permeability apparatus for concrete and mortar" Cement and Concrete Research, Vol. 32, No. 5, 2002, pp. 923 - 929.

8. Editorial Board, Editorial Advisory Board of AJSR, as well as Trustees of Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science and Board of Directors of Umm Al Moumineen Women Association are not allowed to publish their articles in the journal.
9. All manuscripts shall be peer reviewed before being published.
10. Original copy of the manuscript shall be returned only if publication is declined.
11. Authors shall be informed on whether their manuscript has been accepted for publication or not.
12. Authors agree to transfer the copyright to AJSR. AJSR has the exclusive rights to distribute the article including reprints, photographic reproduction, microfilm, electronic data bases.
13. A short authors' bibliography of no more than 50 words should be attached to the manuscript.

Ajman Journal of Studies and Research

Ajman Journal of Studies and Research (AJSR) is a biannual peer reviewed periodical journal. It will publish original humanitarian, social and scientific articles. The journal is published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science which was established on 1983 to participate in cultural and scientific development in UAE and the entire GCC states through reviving the spirit of competition among GCC nationals and residents by encouraging scientific research.

Objectives :

١.To publish serious and original studies and researches to enrich knowledge.

2. To enhance scientific and intellectual relationship among researchers and students, and to achieve continuous scientific and cultural links with other scientific bodies, specialized centers, universities and colleges.

3. To deal with and tackle humanitarian and scientific issues in The UAE and Arabian Gulf region.

4. To introduce new researches, references, recent data bases, scientific conferences and symposiums, and MSc and Ph. D dissertations.

Ajman Journal for Studies and Research

(Refereed Periodical)

Editor - in - Chief

Dr. Amna Khalifa Mohammed

Secretary

Ms. Mais Aref Kamel

Editorial Board

Prof. Abdullah Mohammad AlShamsi
Dr. Aisha Mubarak AlNakhi
Dr. Yusuf Ali Mohamoud
Mr. Saleh Abdulrahman Al Marzouqi

Editorial Advisory Board

Prof. Ibrahim Al Naeimi	Qatar University
Prof. Darwish Abdulrahman	UAE University
Prof. Abdullah Al Sheikh	Kuwait University
Prof. Fahmi Jadaan	Kuwait University
Prof. Mohammad Al Khatib	King Faisal Schools
Prof. Mahmoud Shouq	Cairo University
Dr. Abdullah Ismail	UAE University
Dr. Abdullah Al Shanfry	Sultan Qabous University
Dr. Esam Al Rawas	Sultan Qabous University
Dr. Wahib Al Khaja	Arabian Gulf University

(Articles published in this journal do not necessarily represent the views of the journal or that of Rashid Ben Humaid Award for Culture and Science)

ISSN 1609-381X

Ajman Journal of Studies and Research
(Refereed Periodical)

Volume 4 - Number 1
1426 Hijri - 2005

Published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science
Ajman - United Arab Emirates